

د. عصام كمال خليفة  
أحد أساتذة التاريخ في الجامعة اللبنانية

# لبنان

الميناء والمحذور

(١٩١٦ - ١٩٧٥)

الجزء الأول

بيروت ٢٠١٢

الناشر : إصدار خاص

٠٣ / ٧٥٥٣٠٢

التنسيق والطباعة : دار صادر

الترقيم الدولي : ISBN : 978-9953-0-2315-1

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الثانية

٢٠١٢

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف بها في ذلك حق الطبع والنسخ والتصوير بأية وسيلة أو طريقة سواء العادي أو إلكترونية أو الميكانيكي أو كهروستاتي، وكذلك التسجيل على أشرطة ممغنطة أو سواها وحفظ المعلومات في الكمبيوتر واسترجاعها ، كما يحظر استعمال المنسوخ منها أو المصور أو المحفوظ على النحو المبين أعلاه من دون إذن خطي من المؤلف.

## الإهداء

إلى كل المقاومين لتبقى الدولة اللبنانية سيّدة  
وحرة ومستقلة ضمن كل حدودها المعترف بها  
دولياً.

عصام خليفة

## مقدمة الطبعة الثانية

إن مشكلة المياه في العالم العربي هي من أولى المشكلات الواجب طرحها ومعالجتها. فنصيب الفرد هو دون مستوى الفقر المدقع - من المياه - وفق التصنيفات الدولية. ويميّز تقرير صادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) بين أربعة مستويات من إجهاد المياه بقياس نسبة عدد السكان إلى الكمية العذبة المتجددة:

- إجهاد حرج: الإمارات العربية المتحدة والكويت.
- إجهاد خطير: الأراضي الفلسطينية المحتلة، البحرين، العراق، قطر واليمن.
- إجهاد ملحوظ: الاردن والسعودية.
- إجهاد طفيف: مصر، لبنان، عُمان وسورية.

وبينما تستعمل إسرائيل أفضل التقنيات لاستغلال المياه وبخاصة في مجال تحلية المياه المالحة، وتكرير المياه المبتدلة لمرات عدة لتصبح قابلة للري، واستعمال أساليب متقدمة في المجال الزراعي، نلاحظ اهمالاً لثرواتنا المائية وقصوراً في استعمال أساليب متقدمة في مجال الري، وهدرًا لنسبة كبيرة من ثروتنا المائية في البحر. وكذلك ثمة قصور في الدفاع عن حقوقنا في المياه المتدفقة من جبالنا وأراضينا نحو الدولة الشقيقة سوريا (العاصي) ونحو الدولة المعادية إسرائيل (الحاصباني ومياه حرمون). وبالنسبة لموضوع الحدود - البرية منها والبحرية والجوية - ثمة اهتمام متزايد بهذا الأمر، خاصة بعد إبراز وجود الغاز والنفط في مياهانا الاقليمية.

من هنا فان إعادة طبع هذا الكتاب، بعد نفاذ الطبعة الأولى، هو أمر يفيد القضية الوطنية من جهة، ويساعد الباحثين والطلاب و الأكاديميين من جهة أخرى. انه يساهم في تعميق الوعي بأهمية الدفاع عن مياهانا وأرضنا في مرحلة تصاغ فيها خرائط جديدة للمنطقة.

المؤلف

حدثون في ٢٠/١/٢٠١٢

## مدخل

أقسام هذا الكتاب كانت، في الأساس، مجموعة من المحاضرات ألقيتها على طلاب الدراسات العليا في قسم التاريخ - كلية الآداب (الفرع ٢) - الجامعة اللبنانية، حيث كنت أدرّس، ولا أزال، موضوع «المياه والحدود في المشرق العربي ١٩١٤ - ١٩٩٥». وبعض هذه المحاضرات كان قد نشر في مجلات وكتب صدرت منذ مدة.

وأعتقد أن الفترة التاريخية التي يمر بها وطننا لبنان، وكذلك عالمنا العربي الأوسع، حيث تصاغ خرائط جديدة في كواليس السياسات الاقليمية والدولية، تجعل من الاطلاع على هذه المحاضرات عملية مفيدة لكل من يريد التعمق في الخلفيات التاريخية لكل ما يجري. كما انني وجدت من واجبي الوطني، إضافة الى واجبي الأكاديمي، أن أضع هذه المعلومات بتصرف الرأي العام، وخاصة بتصرف المفاوض اللبناني والعربي عسى أن تكون سنداً للحفاظ على المصالح العليا للشعب وللدولة اللبنانية ولمصالح سائر الشعوب والدول العربية.

ولقد حاولت في هذه الأبحاث أن أعتمد على المصادر الأساسية (الأرشيف الفرنسي، والأرشيف الانكليزي، والأرشيف الاسرائيلي الموجود في المركز اللبناني - أوكسفورد، وأرشيف وزارة الخارجية اللبنانية). إضافة الى المصادر والمراجع المتنوعة.

إن موضوع المياه والحدود هو في طبيعة المواضيع المطروحة على طاولة المفاوضات. وموقفنا يجب أن ينطلق من مسلمتين: لا مياه عندنا نعطيها لأحد، ولا تخلي عن الاتفاقيات والمواثيق الدولية التي توضح حدود الدولة اللبنانية. وإذا كان هناك من يراهن على تمرير حلول على حساب أرضنا ومياهانا ومصالحنا التاريخية، فإن عبر التاريخ تؤكد أن الشعب اللبناني قادر أن يدافع عن وجوده وحقه في دولة سيّدة وحرّة ومستقلة ضمن كامل حدودها المعترف بها دولياً. وكل تسوية لا تؤمن مصالحنا كلبانين وكعرب، لن يكتب لها النجاح وستكون، لا سمح الله، مدخلاً لصراعات جديدة.

وإذا كان شعبنا يحتفل هذا العام، بذكرى مرور خمسين سنة على الجلاء (١٩٤٦ - ١٩٩٦) فإن الوعي لدى هذا الشعب يجب أن يحمله على ترسيخ وحدته والانكال على نفسه ليستعيد الاستقلال ويحقق الجلاء من جديد.

إن كتابنا هو باختصار محاولة علمية تاريخية للدفاع عن القضية اللبنانية، وتوضيح لأبرز خلفيات الحروب المركبة التي كان هدفها، ولا يزال، إلغاء دولتنا اللبنانية من خريطة شرق المتوسط. من هنا أهمية معرفة تاريخنا على نحو علمي، وتقوية الذاكرة التاريخية الوطنية لدى شعبنا، وفي هذا السياق يجب أن يُفهم إصدارنا لهذا الكتاب.

حدثون في ٢٥ شباط ١٩٩٦

عصام خليفة

(١)

## الحرب العالمية الأولى - إتفاق سايكس - بيكو حول بلدان المشرق العربي (١٩١٤ - ١٩١٨) (\*)

### مقدمة

كثيرة هي الدراسات والأبحاث التي عالجت موضوع المفاوضات الدولية التي تمت بين عامي ١٩١٤ و ١٩١٨، بهدف تقسيم بلدان المشرق العربي<sup>(١)</sup> إلى مناطق نفوذ بين القوى الدولية الكبرى، وبخاصة بين بريطانيا وفرنسا<sup>(٢)</sup>. وليست غايتنا، في هذا البحث المقتضب، أن نضع دراسة شاملة وواقية عن هذا الموضوع، وإنما تسليط أضواء جديدة حول بعض النقاط الأساسية فيه.

نستند في محاولتنا هذه إلى محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية، وبخاصة إلى المجلدات العائدة إلى الحرب العالمية الأولى وتلك المتعلقة بشؤون لبنان وسوريا والمشرق<sup>(\*\*)</sup>.

لقد كان تقسيم المشرق، خاصة العربي، والسلطنة العثمانية بوجه عام، أحد أبرز الأمور التي استقطبت اهتمام الدول الأوروبية منذ مطلع القرن التاسع عشر. ولهذا الإهتمام أسباب مرتبطة بالتطورات الداخلية في السلطنة من جهة، والتحولات الرأسمالية في المجالات

(\*) دراسة صدرت في كتاب عن تاريخ لبنان أشرف عليه الدكتور عادل اسماعيل وهو بجزئين، وكذلك صدرت في مجلة أوراق جامعية، العدد ٢، شتاء ١٩٩٣.

(\*\*) محفوظات وزارة الخارجية الفرنسية. باريس.

Turquie (Syrie - Liban). Vol. 867, 868, 869, 870, 871, 872, 873, 874, 855, 876.

Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine) Vol. 877, 878, 879, 880, 881, 882, 883, 884, 885.

E - Levant, Syrie - Liban (1918-1929) Vol.1, V.13.

A.E. Guerre 1914 - 1918. Sionisme, Vol. 1199 - 1200.

وسنستعمل مصطلح A.E. للدلالة على أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية.

(١) نعني بهذا المصطلح (Levant)، البلدان التي تحمل حالياً أسماء: سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، إسرائيل، العراق، أضنه وكيلىكيا اللتين تشكلان حالياً جزءاً من تركيا.

(٢) من أقدم وأبرز هذه الدراسات:

Pichon, Jean, Le partage du Proche - Orient, Paris, Peyronnet, 1938.

الإجتماعية والإقتصادية داخل دول الغرب من جهة أخرى، وهي التي ساعدت على تقوية هذا التوجه؛ وكانت الإمتيازات الأجنبية أحد أبرز العوامل التي استغلتها الدول الغربية آنذاك<sup>(٣)</sup>. وقد عملت تلك الدول، وبخاصة فرنسا وبريطانيا وألمانيا، على تقوية مواقعها الإقتصادية بوتيرة متصاعدة في السلطنة العثمانية مستفيدة من مصاعبها المالية التي تفاقمت منذ سبعينات القرن الماضي.

فالصادرات العثمانية إلى فرنسا، عام ١٩١١، بلغت ١٨٣ مليون فرنك، وبلغت الواردات منها ٨٦ مليوناً، بينما أصبحت نسبة الرساميل الفرنسية ٦٤٣٥٤٥ ألف فرنك، أي ٤٥٪ من نسبة الرساميل العامة المستثمرة في السلطنة قبيل الحرب العالمية الأولى. وما هو جدير بالملاحظة أن نسبة كبيرة من الإستثمارات الفرنسية تركزت في سوريا ولبنان في شركات المياه، والترامواي، والكهرباء، والمرفأ، والغاز، وسكك الحديد، وشركة حصر التبغ، والطرق، والمصارف، والمستشفيات، والمؤسسات الثقافية وغيرها.

أما بريطانيا، فكانت صادرات السلطنة إليها، عام ١٩١١، ١١٨٢٠٠ ألف فرنك أي نسبة ٢٤,٤٪ وبلغت وارداتها من بريطانيا ١٨٧٠٠٠ ألف فرنك أي ٢٠٪ منها. وفي مجال الرساميل كانت بريطانيا تأتي في المرتبة الثالثة بعد فرنسا وألمانيا. ففي العام ١٩١٤ كانت بريطانيا تستثمر في الدولة العثمانية مبلغاً يصل إلى ٢٣٤٣٩٧ ألف فرنك أي ١٥,٥٪ من الإستثمار العام<sup>(٤)</sup>.

وبموازاة هذه المصالح الإقتصادية في السلطنة، كان هناك مصالح ثقافية<sup>(٥)</sup> ودينية واستراتيجية وغيرها، متباينة ومتناقضة، انبثق عنها جميعها مواقف سياسية دولية تصادمت أو تفاهمت تبعاً لموازن القوى داخل هذه الدول من جهة، وداخل السلطنة العثمانية من جهة أخرى.

وقبل اندلاع الحرب العالمية الأولى وضعت إتفاقات بين العثمانيين والفرنسيين والبريطانيين والروس والألمان، تحدد بشكل دقيق ومفصل مناطق امتداد السكك الحديدية المنجزة أو المزمع إنجازها. بيد أن المسألة لا تقتصر على سكك حديدية بقدر ما ترتبط بمناطق نفوذ إقتصادية، أو بالأحرى بمناطق مغلقة لهذه القوة العظمى أو تلك، تستطيع أن تمارس فيها، دون منافسة، ليس فقط النفوذ الإقتصادي وإنما أيضاً النفوذ السياسي.

(٣) يراجع على سبيل المثال لا الحصر:

A. Du Velay, Essai sur l'histoire financière de la Turquie, Paris, A. Rousseau. 1903.

Jacques Thobie, Intérêts et impérialisme français dans l'Empire Ottoman 1895 - 1914, Publ. de la Sorbonne, PP. 303 - 308. (٤)

(٥) تراجع على سبيل المثال لا الحصر دراسة Thobie في مجلة Relations internationales العدد ٢٥،

١٩٨١، وهو بعنوان:

La France a-t-elle une politique culturelle dans l'Empire Ottoman à la veille de la première guerre, mondiale? PP. 21 - 40.

وهكذا فبالنسبة لفرنسا حددت الإتفاقات ثلاث مناطق نفوذ؛ شمال شرق الأناضول، شمال الأناضول، وبلاد الشام. وفي هذه الأخيرة كانت الرقعة الجغرافية بشكل مثلث تمتد قاعدته الشمالية من اللاذقية إلى دير الزور مروراً بحلب. ثم من دير الزور إلى القدس فبالبحر المتوسط.

أما منطقة نفوذ روسيا فتقع بين القوقاز ومنطقة النفوذ الفرنسي شمال الأناضول.

أما بريطانيا فلحظت حصتها في غرب الأناضول (أزمير - إيدين)، وفي منطقة البصرة - الكويت - الخليج العربي - الفارسي. ومن البصرة إلى بغداد كان الألمان يشاركون البريطانيين في النفوذ.

أما منطقة النفوذ الألمانية فكانت تمتد من حيدر باشا شمال - غرب الأناضول (جنوب شرق اسطنبول)، وصولاً إلى بغداد والبصرة في جنوب - شرق السلطنة، مروراً بأنغورا وقونية، وقيصرية وأضنة وديار بكر والموصل.

ولحظ للإيطاليين منطقة نفوذ بين المنطقة البريطانية في إيدين والشاطئ الجنوبي - الشرقي للأناضول وحتى أنطاليا في الشرق<sup>(٦)</sup>.

بعد دخول تركيا الحرب إلى جانب ألمانيا في ٣ تشرين الثاني ١٩١٤، وخاصة بعد النتائج الدينية والاستراتيجية والعسكرية التي نجمت عن هذا الموقف، بدأت المفاوضات بين دول الحلفاء للاتفاق على مستقبل المناطق التابعة للسلطنة عند انتهاء الحرب. ولكننا سنقتصر بحثنا على مشاريع تقاسم مناطق النفوذ لكل من فرنسا وبريطانيا في منطقة المشرق العربي، محاولين قدر الإمكان تحليل العوامل المؤثرة في توجيه سياسات كل من الدولتين، عارضين تطوّر المفاوضات ومواقف كل طرف فيها، والنتائج أو الإتفاقات التي أسفرت عنها هذه المفاوضات.

## أولاً - العوامل المؤثرة في توجيه السياسات الفرنسية والبريطانية:

### ١ - موقف غرف التجارة والجمعيات الاستعمارية الفرنسية

منذ انطلاق المفاوضات الفرنسية - البريطانية حول المشرق سنة ١٩١٥، بادرت عدّة جمعيات إقتصادية ذات اتجاه إستعماري إلى صياغة مذكرات وعرائض بهدف التأثير على اتجاه هذه المفاوضات. فقدّمت «لجنة آسيا الفرنسية» إلى وزارة الخارجية بباريس مذكرة تشدد فيها على أهمية الحفاظ على المصالح الفرنسية في «كامل سوريا الطبيعية»، ويشكل خاص في مرفأ الإسكندرون وسهول كيليكيا وسكّة حديد أرمينيا<sup>(٧)</sup>. وحرصت غرفة تجارة مدينة غرونوبل،

(٦) J. Thobie، المرجع السابق، ص ٧٠٠ - ٧٠١ وكذلك أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية:

A. E. Turquie, N.S. V.186.

ولتوضيح مناطق النفوذ يمكن مراجعة الخريطة رقم ١ المرفقة.

(٧) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 868, PP. 89 - 90, 5 Mai 1915.

برئاسة كورنيه، على لفت انتباه الحكومة الفرنسية إلى ضرورة تأكيد سيادة فرنسا على سوريا إبان وضع الاتفاقات المتعلقة بهذه المنطقة بعد انتهاء العمليات العسكرية<sup>(٨)</sup>.

أما غرفة تجارة مرسيليا فأبرزت الأهمية الاقتصادية للبلاد السورية في تقرير إلى وزارة الخارجية الفرنسية<sup>(٩)</sup>، تحدثت فيه، بصفتها مدينة متوسطة، عن ماضيها البحري والاستعماري ودورها الطبيعي، منذ عهد الصليبيين، في تحديد مسار التحرك الفرنسي في كل المشرق العربي على نحو جعل الوجود الفرنسي فيه يصل إلى درجات عالية من العظمة والقوة<sup>(١٠)</sup>.

أما غرفة تجارة مدينة لافال فتؤكد في مذكرة مقدمة إلى وزير الخارجية على «الحقوق التاريخية» لفرنسا في سوريا، وعلى ضرورة تقوية موقعها في الشرق عامة، في مرحلة ما بعد الحرب، وطالبت بوضع نظام وصاية فرنسية على كامل المنطقة الممتدة من طوروس إلى مصر<sup>(١١)</sup>. أما غرفة تجارة مدينة سان اتيان فاعتبرت أن الحد الأدنى لحصة فرنسا غير الخاضع للنقاش، يجب أن يتضمن سوريا بحدودها الطبيعية من طوروس إلى مصر، ومن المتوسط حتى نهر الفرات، وهي تشمل ولايات أضنة وحلب ودمشق وبيروت. وعلى نحو تفصيلي:

- ولاية حلب وفيها ٣ سناجق (حلب، أورفة، مرعش) و٢٣ قضاء بينها قضاء الإسكندرون.
- سنجق دير الزور.
- ولاية بيروت.
- سنجق جبل لبنان الذي يتمتع باستقلال ذاتي.
- ولاية دمشق أو ولاية سوريا.
- سنجق القدس الذي يتمتع، هو الآخر، باستقلال ذاتي.

وكان لفرنسا علاقات تاريخية مع هذه المناطق، واتفاقات كانت قائمة في إطار الدولة العثمانية. وهذا ما يعطي فرنسا الأفضلية، برأي القائمين على غرفة تجارة سان اتيان، على كل الدول الأخرى الطامعة بأن يكون لها حصة أو مناطق نفوذ في منطقة الشرق الأوسط<sup>(١٢)</sup>.

هذه عينة من المذكرات والعرائض التي قدمتها بعض غرف التجارة الفرنسية حول مصالحها في المشرق. وما هو جدير بالذكر أن ثمة عشرات من المذكرات والملاحظات الشخصية أو الجماعية تحمل المطالب نفسها<sup>(١٣)</sup>.

(٨) A. E. Guerre 1914 - 1918, V. 869, P. 24 - 25, 5 Avril 1915.  
(٩) Lettre à M<sup>e</sup> le Ministre des Affaires Etrangères sur «La Question de la Syrie», 25 P. avec Carte.  
(١٠) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 869, P. 130.  
(١١) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), N 869, P. 129 (R et V), 26 Juillet 1915.  
(١٢) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 869, PP. 140 - 145, 28 Juillet 1915.  
(١٣) A. E. Guerre (1914 - 1918), Turquie (Syrie - Palestine) V. 870, PP. 169 - 171, 6 Oct 1915.  
(١٤) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 780, P. 168, 4 Oct, 1915 (Chambre de Commerce de Perigueux).

وعلى صعيد آخر، كانت الجمعيات ذات الأهداف الاستعمارية تؤكد بدورها على الحقوق التاريخية لفرنسا في كامل سوريا الطبيعية. أما «الجمعية الجغرافية التجارية» في بورديو فطالبت بأن تلحق بفرنسا كامل أراضي سوريا الطبيعية الممتدة من طوروس إلى مصر ومن المتوسط إلى بوادي بلاد ما بين النهرين<sup>(١٤)</sup>. أما «الجمعية الجغرافية والدراسات الكولونiale» في مرسيليا فأكدت على المواقف نفسها التي أعلنتها جمعية بورديو<sup>(١٥)</sup>.

وفي تموز ١٩١٦<sup>(١٦)</sup> اجتمع مجلس «جمعية الدراسات الكولونiale والبحرية» برئاسة نائب الأميرال بيسون، وأقر بأن تطالب فرنسا بقوة بالحفاظ على حقوقها ومصالحها في سوريا الطبيعية. وفي السياق نفسه رفضت «الجمعية الجغرافية» فصل فلسطين عن باقي الأراضي السورية مقدّمة من أجل ذلك الأسانيد على كافة الصعد التاريخية والإثنية والجغرافية<sup>(١٧)</sup>.

## ٢ - لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي

اتخذت هذه اللجنة موقفاً صارماً في مجال المطالبة بتوسيع نطاق النفوذ الفرنسي على الرقعة التي كانت تسميها «سوريا الطبيعية»، بما فيها فلسطين. وفي تقرير مركّز على دراسة وضعها هوفلين، وهو خبير في شؤون المنطقة، لفتت اللجنة نظر الحكومة الفرنسية إلى الخطر الكبير الذي سيطال المصالح الفرنسية في المنطقة من جراء تدويل فلسطين.

ويشدّد التقرير على أن «سوريا الفرنسية» تفترض ضمناً «فلسطين فرنسية». ويطرح التقرير تساؤلاً: «ما هو وزن سوريا، حتى لو ضمت إليها كيليكيا في الشمال وفلسطين في الجنوب، بالمقارنة مع بلاد ما بين النهرين والجزيرة العربية اللتين كرسنا منطقة نفوذ لبريطانيا، وكذلك بالمقارنة مع أرمينيا وشمال الأناضول واسطنبول التي أعطيت كمناطق نفوذ لروسيا، حتى مقارنة بإيران التي تم تقاسمها بين الروس والإنكليز؟»<sup>(١٨)</sup>.

وبقيت لجنة الشؤون الخارجية يقظة حول ما كان يخطط لسوريا، واستمرت في تشددها برفض أي تقليص لمنطقة النفوذ الفرنسي<sup>(١٩)</sup>.

وهكذا كان «الحزب السوري» في فرنسا يتألف بشكل عام من ذوي المصالح الاستعمارية والتجارية والمالية في المشرق وأصحاب المصالح الدينية والثقافية والتعليمية. وقد نشط الجميع

Op. Cit. P. 175, 8 Oct. 1915, Tous les Chambres de Commerces.

Op. Cit. V. 873, PP. 78 - 79, 15 Juin 1915.

Op. Cit. V. 872, P. 189.

Op. Cit. V. 873, PP. 168 - 170, 7 Juillet 1916.

Op. Cit. V. 873, 17 Juillet 1916.

Op. Cit. V. 872, PP. 144 - 145, 8 Avril 1916.

Op. Cit. V. 874, P. 65, 9 Sept. 1916.

في هذا المجال بتقديم الدعم السياسي والمالي لمنظمات أخرى وبخوض الحملات الدعائية في الصحف الفرنسية، واعتبروا أن اندلاع الحرب يؤمن لهم فرصة للسيطرة على المنطقة، ورأوا في هذه السيطرة ضماناً ضرورياً للرسميات الفرنسية الكبيرة التي وُظفت فيها. وكانت الإمكانيات الاقتصادية الواسعة في سوريا تجذبهم إلى اتخاذ هذا الموقف، كما كانت دافعاً مهماً لهم لزيادة النشاطات الاقتصادية الفرنسية فيها. وكانت هذه الفئة تقدر ما في المشرق من مناطق زراعية خصبة غنية بالكثير من المواد الخام، مثل القطن في كيليكية والقمح في سوريا، وشرانق الحرير في لبنان، والبترو في الموصل، بالإضافة إلى كون المنطقة تشكل أسواقاً واسعة لتصريف المنتجات الصناعية الفرنسية. وكانت سكة الحديد ومرافئ الإسكندرون وبيروت وطرابلس تعتبر ذات أهمية استراتيجية لفرنسا، ووسائل لنشر النفوذ الفرنسي والنشاطات الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة. وكانت فرنسا تعتبر من جهة أخرى أن سيطرتها على سوريا، وخاصة على المركز الإسلامي المهم في دمشق، عاملاً ضرورياً لتأمين المواقع الفرنسية في شمال أفريقيا<sup>(٢٠)</sup>.

وهكذا لعبت القوى الاقتصادية والدينية الدور النشط في التأثير على السياسة الفرنسية في المشرق. واعتمدت من أجل ذلك على ما كان لها من روابط قوية مع كثير من أعضاء الحكومة ومجلس الشيوخ والبرلمان وكذلك مع الدبلوماسيين في وزارة الخارجية في باريس.

### ٣ - أبرز أهداف السياسات البريطانية في المشرق العربي (١٩١٤ - ١٩١٨)

كانت بريطانيا حريصة بعد أن تمركزت في مصر وفي أطراف الجزيرة العربية، على حماية طريق الهند وقناة السويس. وانطلاقاً من ذلك بدت أهدافها واضحة على صعيد المنطقة: مراقبة الضفة الشرقية لقناة السويس، السيطرة المباشرة على ميناء حيفا، وتأمين مصالحها داخل الجزيرة العربية وفي جنوب العراق وشماله حيث برزت الاكتشافات الأولى للثروة النفطية.

وسعت السياسة البريطانية إلى خلق كتلة بين البحر المتوسط والخليج العربي تعمل بإشرافها وتكون تحت سيطرتها ولا تنازعها فيها دولة كبرى أخرى، وحرصت على أن تبقى خطوط مواصلاتها في المنطقة سليمة ومتصلة.

وسعت الحركة الصهيونية، التي كانت تخطط لقيام «وطن قومي» لها في فلسطين إلى التأثير على السياسة البريطانية في المشرق، عن طريق الربط بين مصالح بريطانيا ومخططاتها. ويقول فيشر<sup>(٢١)</sup> إن البريطانيين عملوا على ضم فلسطين إلى إمبراطوريتهم بسبب مجاورتها لقناة السويس، ولكونها مناسبة كمنفذ لبترو الموصل، ثم لموقعها الاستراتيجي على مقربة من شبه الجزيرة العربية. وإلى جانب ذلك، فإن ضم فلسطين إليها، يمنع الفرنسيين من وضع أيديهم على

La Syrie d'aujourd'hui, Editions du C.N.R.S. Paris, 1980, P. 56.

(٢٠)

وكذلك يمكن العودة الى دراسات الباحث الاسرائيلي ماثي زامير حول لبنان في ظل الانتداب.

Fisher, The Middle East, New York, 1959, P. 428.

(٢١)

كامل الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، ويحرمهم من تلك المنطقة المتاخمة لقناة السويس. وقد أكد كثير من الباحثين أن العامل الجوهرى الذي دفع بريطانيا إلى تبني الفكرة الصهيونية كان استراتيجياً. فقد كان ذلك، في نظرهم، يتماشى مع الحاجة إلى تقوية الوجود البريطاني في الشرق، ويساعد على إبعاد هذا المركز الهام عن سيطرة فرنسا، بعد أن كانت سوريا تعتبر في وزارة الخارجية البريطانية منطقة نفوذ فرنسية<sup>(٢٢)</sup>، ولذا عملت الحكومة البريطانية من أجل تأمين الدفاع عن قناة السويس إلى إبعاد أي نفوذ استعماري منافس لها في جوار مصر. ويذكر المخططون العسكريون البريطانيون أنه لا بد أن تصبح فلسطين أحد المراكز الرئيسية للمواصلات الجوية الاستراتيجية على طريق الإمبراطورية، وكشريان رئيسي بين الشرق والغرب. بل إن بعضهم كان يعتبر فلسطين مركزاً جويّاً يضارع ممر قناة السويس البحري، ناهيك بعدم اطمئنان بريطانيا إلى موقف البلاد العربية منها؛ وقد باتت استقلالها أمراً ممكناً أملت ظروف الحرب، فحرصت على إقامة توازن في الشرق وخلق حليف لها تجعله رقيباً على ما قد يحدث فيه من تطورات.

ومنذ اندلاع الحرب، في العام ١٩١٤، حدّد وايزمان أهداف الحركة الصهيونية في أثناء الحرب العالمية الأولى، في أربعة خطوط رئيسية كان أولها ضرورة انتصار الحلفاء، ثم إقامة انتداب بريطاني على فلسطين، وتسهيل ذلك الانتداب بتجهيز مليون يهودي أو أكثر إليها، وأخيراً إنهاء الانتداب بعد أن يكون اليهود قد سيطروا على مقدرات البلاد<sup>(٢٣)</sup>.

وفي هذا المجال، قدّم لوسيان ولف، أحد قادة الحركة الصهيونية، إلى وزير الخارجية البريطانية ادوارد غراي مذكرة حول فلسطين جاء فيها:

«يجب المحافظة على حقوق المجموعة اليهودية في فلسطين، في حال وقوع هذه البلاد ضمن منطقة النفوذ البريطاني - الفرنسي، بعد انتهاء الحرب. كما يجب أن يؤمن للشعب اليهودي الحقوق السياسية المتساوية مع باقي عناصر الشعب [الفلسطيني العربي]، وكذلك الحرية المدنية والدينية. ويجب، في الوقت نفسه، ضمان الامتيازات، على مستوى البلديات، لليهود المقيمين في المدن وفي كل المناطق، وتسهيل الاستيطان والهجرة اليهودية إليها»<sup>(٢٤)</sup>.

ومن أجل تحقيق هذا المخطط الصهيوني، جرت الضغوط على القيادات السياسية والعسكرية البريطانية: لويد جورج، هربرت صمويل، الجنرال ويلسن رئيس هيئة أركان الحرب، والجنرال مكبنوغ مدير العمليات الحربية، لنيل تأييدها للحركة الصهيونية. وقام قادة آخرون،

Raymond Poincaré a déclaré en 1912:

(٢٢)

«En Syrie et au Liban nous avons des intérêts traditionnels que nous entendons faire respecter. Le gouvernement anglais nous a formellement déclaré qu'il n'avait dans ces régions ni intentions ni desseins, ni aspirations politiques d'aucune sorte».

(٢٣) د. كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني (١٩٢٢ - ١٩٣٩) مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٨٢.

(٢٤) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 872, P. 40 P. 41, 21 Mars 1916.



وافقت الحكومة الفرنسية على هذا الاقتراح ووجه ارستيد بريان، وزير خارجيتها، تعليمات إلى بيكو حول أسس التفاوض وحدد له طبيعة المصالح الفرنسية في سوريا، مؤكداً على أن هدف المفاوضات هو التوصل إلى توضيح الحدود بين سوريا وشبه الجزيرة العربية أو بالأحرى توضيح حدود منطقة نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا في الشرق. ويرى بريان بأن الحدود المفترض إقامتها لسوريا يجب أن تؤمن لها الاكتفاء الذاتي... وذكر له أن مصطلح سوريا عند الفرنسيين، منذ معاهدة ١٨٤٠، يتضمن الولايات والمتصرفيات التالية: القدس، بيروت وجبل لبنان، دمشق، حلب، وفي الشمال الغربي المنطقة الممتدة جنوب طوروس من ولاية أضنة. وأوصى رئيس وزراء فرنسا سفيره في لندن بأن يطلب من البريطانيين وضع الاتفاق حول المسألة السورية في رأس الاهتمامات المشتركة للدولتين.

وفي ٩ تشرين الثاني ١٩١٥، أرسل بريان إلى كامبون رسالة يكلف فيها فرانسوا بيكو بالتفاوض مع وزارة الخارجية البريطانية حول مسألة الحدود بين سوريا وشبه الجزيرة العربية، ويؤكد عليه، في حال التوصل إلى اتفاق حول تقاسم النفوذ في المنطقة، بأن المطلوب ليس فقط موافقة البريطانيين وإنما أيضاً دعمهم للاتفاق في إطار التسوية الشاملة<sup>(٣٣)</sup>. وكان بريان يرى، في الناحية المقابلة لشبه الجزيرة العربية، أن منطقة النفوذ المطلوبة يجب أن تكون موازية لسلسلة جبال طوروس مروراً بولاية ديار بكر ووصولاً إلى فان ومنها ينحدر الخط نحو الجنوب بمحاذاة السلسلة الجبلية في أطراف حوض دجلة، فيما وراء الموصل، بحيث تكون مناطق مرعش وكركوك ومرغرات أيضاً ضمن منطقة النفوذ الفرنسية. ويضيف بريان في رسالته أنه إذا ما طلب البريطانيون ممراً إلى البحر المتوسط لتصريف إنتاجهم، فيجب التفكير في إمكانية تحقيق مثل هذا الطلب<sup>(٣٤)</sup>.

وفي ١٤ تشرين الثاني ١٩١٥، أبلغت الحكومة الفرنسية سفارتها في لندن بضرورة التوصل مع حلفائها البريطانيين إلى اتفاق مكتوب، على اعتبار أن الحقوق الفرنسية في سوريا وكيليكيا لم يتم التطرق إليها إلا في إطار المبادئ العامة، وهي مؤكدة من قبل الفرنسيين، إلا أنها تحتاج إلى مصادقة من قبل الحكومة البريطانية<sup>(٣٥)</sup>.

وفي ٢٦ تشرين الثاني، وجه السفير كامبون إلى بريان تقريراً عن سير المفاوضات بين بيكو ونيكلسون (مدير عام الخارجية البريطانية) ذكر فيه عن نيكلسون قوله: «إذا وضع كل من لبنان وفلسطين على حدة، فإن باقي المنطقة ترك للعرب شرط أن يكون لفرنسا الحق بوصاية عليها توازي السيطرة التامة»<sup>(٣٦)</sup>.

وفي ٢٠ و٢١ كانون الأول ١٩١٥، اختصر كامبون المفاوضات ونقل إلى حكومته عن نيكلسون قوله بأن كيليكيا لا تشكل جزءاً من المنطقة العربية، وأن لبنان، المتمتع بنظام خاص، لا يمكن أن يدمج في الدولة [العربية] الجديدة، وأن مختلف القوى المسيحية لن تقبل بسلطة شريف مكة على فلسطين<sup>(٣٧)</sup>. ويبدو أن موقف بيكو في المفاوضات كان معارضاً لتجزئة سوريا الطبيعية، ومتشدداً في اعتبار ضم بيروت وطرابلس والباق مسأله ضرورية للبنان<sup>(٣٨)</sup>.

أما كامبون فكان يرفض بشدة وجهات النظر البريطانية حول فلسطين ويعتبر من الخطأ، حتى من الوجهة الإثنية، فصل تلك المنطقة عن سوريا<sup>(٣٩)</sup>.

وقد وافق نيكلسون على إقامة وصاية فرنسية على الشاطئ السوري الممتد من الإسكندرون إلى طرطوس فاللاذقية، شرط أن توضع المنطقة الواقعة جنوب هذه المدن تحت سيطرة شريف مكة. ويضيف كامبون في تقريره إلى الخارجية بباريس: «لقد اعترض السيد جورج بيكو وأبدى استغرابه من الاقتراح المتعلق بلبنان، بعد الاتفاق الذي كان قد تم بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني حول هذا البلد الذي كان مقاطعة مميزة في ظل النظام العثماني. من هنا لا يمكن أن يسوء وضعه بعد حرب اعتبرت تحريرية. فمجرد وضع لبنان تحت سيطرة شريف مكة، ولو بشكل صوري فسيبدو ذلك، دون أي شك، كنكسة للمسيحيين من أبنائه. أما السيد مارك سايكس، فاقترح استشارة اللبنانيين حول هذا الموضوع عن طريق الإستفتاء الشعبي»<sup>(٤٠)</sup>.

أما بالنسبة لبيروت، فأكد سايكس أن المدينة هي منفذ بحري لا غنى عنه للدولة العربية برئاسة الشريف حسين، وهذا ما رفضه بيكو. ولذلك اقترح المفاوضون البريطانيون «أن يبقى النظام القائم في لبنان على حاله [أي استمرار نظام المتصرفية]، مع تعديل وحيد يقضي بتعيين حاكم فرنسي على رأسه، فيما ينتمي الساحل شكلياً (طرابلس وبيروت والمدن الساحلية) إلى المملكة العربية. وقد أكد السيد جورج بيكو مجدداً أنه لن يستطيع قبول اقتراح كهذا لا يدعمه الحق ولا الواقع، وأن أي لبناني لن يقبل بالحل المقترح الذي يقتطع عن لبنان بيروت وطرابلس وسهل البقاع»<sup>(٤١)</sup>.

وفي ٢١ كانون الأول ١٩١٥، تلقى بريان تقريراً عن سير المفاوضات في لندن حدد أبرز المداولات فيها بما يلي:

- (٣٧) Op. Cit. P. 118, 20 Déc. 1915.  
(٣٨) A. E. A - Paix, V 178, PP. 60 - 64, 21 Dec. 1915, et A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 871, PP. 114 - 120, 20 et 21 Dec. 1915.  
(٣٩) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 871, P. 136 (R. et V).  
(٤٠) Op. Cit, V 871, P. 118 20 Déc. 1915.  
(٤١) Op. Cit. V. 871, PP. 118 - 120.

- (٣٣) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine).  
(٣٤) V. 871, P. 31 (R et V), 9 Nov, 1915.  
(٣٥) Op. Cit. PP. 32 - 38 (R et V) 9 Nov. 1915.  
(٣٦) Op. Cit. PP. 32 - 38 (R et V) 9 Nov. 1915.  
(٣٧) Op. Cit. PP. 92 - 93, 26 Nov. 1915.

ثمة إقرار لفرنسا بالسيادة على منطقة تضم كيليكيا وأضنة والإسكندرون وديار بكر، والحوض الغني بالمعادن بأرغانا - مادين وجبال النصيرية وجبل لبنان وبيروت. وثمة منطقة أخرى تخضع لنفوذ فرنسا غير المباشر، وتكون تحت السلطة الشكلية لشريف مكة، وتتضمن باقي سوريا، بما فيها دمشق والبقاع حيث يمر خط سكة حديد دمشق - حلب، وجزءاً من بلاد ما بين النهرين يشمل الموصل ويتوقف عند نهر الزاب الأصغر خارج المنطقة النفطية في كركوك.

أما بالنسبة لفلسطين، فقد تم الاتفاق على وضعها تحت وصاية دولية. وطالبت بريطانيا بالإشراف بشكل مباشر على مرفأ حيفا وعلى سكة الحديد التي تصل إلى هذا المرفأ آتية من إيران مروراً بالنجف في العراق.

وردأ على هذا التطور في المفاوضات، وجه بريان إلى سفيره في لندن التعليمات التالية: إنطلاقاً من النقطة التي وصلت إليها المفاوضات، يتوجب على المفاوضين الفرنسيين الأخذ بعين الاعتبار الأمور الآتية:

١ - أخذ العلم بما أقر لفرنسا كمناطق نفوذ.

٢ - المطالبة بالتعديلات التالية: في جنوب منطقة النفوذ الفرنسي، العمل على ضم تدمر، وخط سكة الحديد المحتمل إنشاؤه بين دمشق ومنطقة الفرات نحو الكركسية Kerkisieh ثم باتجاه الشمال قرب دركود وصولاً إلى «أنتي» طوروس بمحاذاة خط التقسيم الإداري...

٣ - العمل على أن يكون هناك نظام مشترك بريطاني - فرنسي لمرفأ حيفا ولسكة الحديد المتصلة به، مع لحظ أوفر الضمانات الاقتصادية والعسكرية والسياسية لبريطانيا.

٤ - طرح إمكانية تقسيم فلسطين إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول يكون تحت الوصاية الفرنسية، وتتضمن السامرة وشمال فلسطين باستثناء متصرفية القدس؛ والقسم الثاني تحت الوصاية الدولية ويضم متصرفية القدس، وهذا أمر يتفق مع الطموحات الدينية للروس والأميركان والإسبان والإيطاليين؛ والقسم الثالث يضم جنوب فلسطين حتى حدود مصر ويوضع تحت السيادة البريطانية<sup>(٤٢)</sup>.

وفي ٣ كانون الثاني ١٩١٦، وجه بيكو رسالة مطولة إلى السفير كامبون حول نتائج المفاوضات مع الإختصاصيين البريطانيين في مسألة الشرق العربي. وفي ما يلي خلاصة مضمونها:

لم يبد مارك سايكس معارضة تذكر فيما يتعلق بلبنان وبيروت والبقاع، ووافق بسهولة على وضع هذه المناطق تحت السيادة الفرنسية. ولكنه أبدى اعتراضات شديدة بالنسبة لضم مدينة

Op. Cit. V. 871, PP. 139 - 141 (R. et V.), 5 Janv. 1916.

طرابلس ومرفئها وسكة الحديد المارة فيها ووضعها تحت وصاية السلطة الفرنسية. أما فيما يتعلق بالمناطق التي لفرنسا فيها مصالح سياسية واقتصادية، فقد كان المفاوض الإنكليزي متساهلاً إلى حد كبير. وبالنسبة للحدود الجنوبية لهذه المنطقة، كما تم تصورها حتى الآن، فتتبع خطاً ينطلق من شرق حمص وصولاً إلى دير الزور. وقد وافق مارك سايكس على خط ينطلق من بحيرة طبريا ويخترق الفرات في منطقة وردى جنوب النقطة المشار إليها سابقاً. أما المنطقة الواقعة شرق دير الزور، فكان هناك تحفظ حولها.

ولم يخف سايكس أنه مخول عرض هذه المسألة بفكر مفتوح وبرغبة في التوصل إلى حل بشأنها، وذكر أنه مخول ترك الموصل لفرنسا وإيصال خط الحدود إلى نهر الزاب الأكبر. وردأ على مطالبة فرنسا بكر كوك، أعلن أن هذا الأمر غير قابل للتفاوض.

ويضيف بيكو في رسالته أن مارك سايكس أبدى تحفظاً حول نقطتين:

١ - إن أية تسوية يتم الاتفاق عليها بين فرنسا وبريطانيا يجب أن تؤمن جميع المعطيات التي تسمح بتجميع مياه دجلة والفرات بحيث لا تنزل الضرر بالمناطق السهلية الجنوبية.

٢ - من الضروري إقامة نظام تجاري خاص لمرفأ الإسكندرون، وإنشاء خط حديدي، بالتعاون بين فرنسا وبريطانيا، ليؤمن الاتصال بين هذا المرفأ وبغداد. ولم يعرب مارك سايكس عن موافقته على مسألة مرفأ الإسكندرون، على اعتبار أن مرفأ حيفا هو البديل منه. وطرح في مداولات لاحقة ضرورة ضم كل فلسطين إلى بريطانيا، باستثناء الأماكن المقدسة التي يجب أن تكون تحت إدارة دولية.

وردأ على هذا الموقف، قدم بيكو إقتراحات مضادة. منها: الموافقة على ضم حيفا وعكا والخليج القائم بينهما إلى منطقة النفوذ البريطاني. أما منطقة فلسطين التي تمتد إلى الشمال من نقطة على الشاطئ بعيدة ١٥ ميلاً شمال حيفا، وتتحج نحو بحيرة طبريا، وإلى الشرق نزولاً بموازاة نهر الأردن حتى البحر الميت، وإلى الجنوب بموازاة خط يصل إلى غزة، فقد أصر جورج بيكو على أن تصبح محايدة وتوضع بإشراف إدارة دولية تتشكل من فرنسيين وبريطانيين وروس وإيطاليين ومسلمين. ويحق لبريطانيا، ضمن هذه المنطقة المدولة، أن تأخذ على عاتقها إنشاء سكة حديد تستطيع بواسطتها نقل فرقها العسكرية عند الحاجة. وبعد أن استطلع مارك سايكس الجهات المعنية في إدارته، بادر إلى إعلان موافقته على هذا الحل<sup>(٤٣)</sup>.

وفي نهاية هذه المداولات، قدم بيكو وثيقة اتفاق إلى كامبون موقع عليها من قبل ممثل بريطانيا مارك سايكس، ومن قبله شخصياً كممثل لفرنسا. وقد تضمن هذا الاتفاق جميع النقاط التي تم التفاهم حولها<sup>(٤٤)</sup>.

Op. Cit. V 871, PP. 148 - 154, 3 Janv. 1916.

Op. Cit. V 871, PP. 155 - 160.

بعد هذا التفاهم، كلف كل من بيكو وسايكس القيام بالتفاوض مع الروس. فقدم، بتاريخ ١٠ أيار ١٩١٦، مذكرة إلى سazanوف، وزير خارجية روسيا، رداً على المذكرة التي كان قد أرسلها إلى بالبولوغ سفير فرنسا في بطرسبورغ حدد فيها شروط الحكومة الروسية لأي اتفاق يعقد مع فرنسا وبريطانيا. وقد أقر الفرنسيون، من خلال سفيرهم في بطرسبورغ بهذه الشروط. وأخذ كامبون على عاتقه الإسراع بإنهاء المفاوضات، فوجه بتاريخ ٩ نوار ١٩١٦ رسالة إلى ادوارد غراي، سكرتير الدولة البريطانية للشؤون الخارجية، أكد فيها على مضمون الاتفاق الذي تم بين لندن وباريس. وفي ١٦ منه، رد غراي على رسالة كامبون. واعتبرت هاتان الرسالتان بمثابة اتفاق رسمي والحقت بهما خارطة، وقع عليها مارك سايكس وفرانسوا جورج بيكو، فعرف ذلك الاتفاق منذ ذلك الحين باتفاق سايكس - بيكو<sup>(٤٥)</sup>.

ما هو باختصار مضمون هذا الاتفاق؟

- ثمة منطقتان تتمتع كل من بريطانيا وفرنسا بالإشراف المباشر على إحداها. إذ وضعت سوريا الساحلية والشاطئ اللبناني وكيليكيا تحت النفوذ الفرنسي (لونت بالأزرق على الخارطة). ووضعت منطقة البصرة وبغداد تحت النفوذ البريطاني (لونت بالأحمر على الخارطة).
- منطقة تحت إشراف دولي تضم فلسطين (لونت باللون البني على الخارطة) باستثناء حيفا وعكا اللتين وضعتا تحت الإشراف البريطاني المباشر.
- وضمن الدولة، أو كوندالية الدول العربية التي يتم التوصل إلى قيامها لاحقاً، يكون لفرنسا الأولوية في مجال إرسال المستشارين والاستثمارات المحتملة، (المنطقة A وتضم مناطق سوريا الحالية مع الموصل). ويكون لبريطانيا الأولوية في المنطقة B (المملكة الأردنية حالياً مع شمال العراق).

وقد جاء هذا الاتفاق على تناقض تام مع مراسلات ماكماهون - الحسين من جهة، ومع وعد بلفور من جهة أخرى. ولم تطلع القيادات العربية عليه إلا في أواخر سنة ١٩١٧.

انطلاقاً من العرض الذي قدمناه لسير المفاوضات بين فرنسا وبريطانيا لتوزيع مناطق النفوذ فيما بينهما، ما هي الملاحظات التي يمكننا إيرادها بالنسبة لموقع لبنان في هذه المفاوضات؟

١ - في توجيهات بريان إلى بيكو اعتبر الرئيس الفرنسي أن سوريا تشكل وحدة سياسية وجغرافية كاملة. وتجاهل تماماً ذكر لبنان ككيان سياسي مستقل عن سوريا.

٢ - شدد بيكو على إلحاق بيروت وطرابلس والباق بمصرفية جبل لبنان، معتبراً أن لبنان الجبل غير قابل للحياة.

٣ - لا يعطي بيكو أي توضيح لوجهة نظر الفرنسيين عن طبيعة العلاقات بين لبنان والموسم

A. E. A - Paix, V.179, PP.9 - 11, et PP.17 - 29

(٤٥) راجع الخريطة في الملحق.

وسوريا. من هنا لا تميز الخارطة الملحقة باتفاق سايكس - بيكو بين البلدين. وقد لون كلاهما باللون الأزرق.

٤ - أقر البريطانيون باستمرار نظام المتصرفية، كأمر واقع وقبلوا بأن تكون منطقة نفوذ فرنسية. فالمتصرفية ستكون بنظرهم جزءاً من الدولة العربية الجديدة التي ستنشأ، وإنما تكون متمتعة ببعض الامتيازات.

٥ - لم يقبل الانجليز بتوسيع المتصرفية، وأصرروا على أن طرابلس وبيروت وصيدا يجب أن تعتبر منافذ طبيعية على البحر للدولة العربية المزمع إنشاؤها.

يجدر بنا الإقرار بأن اتفاق سايكس - بيكو قد تجاهل كلياً ذكر لبنان، حتى في نص الرسائل المتبادلة في شهر نوار ١٩١٦، لا نجد أي توضيح لحدود لبنان وعلاقاته بمحيطه. كما أن الحدود الجنوبية لمنطقة النفوذ الفرنسي (الملونة بالأزرق على الخارطة) قد حددت بشكل واضح من نقطة تبعد ١٥ ميلاً شمال حيفا حتى بحيرة طبريا.

انتقدت الجمعيات الاستعمارية الفرنسية، وغرف التجارة في فرنسا<sup>(٤٦)</sup> ولجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي هذا الاتفاق، واعتبرت «أن سوريا الفرنسية تتطلب فلسطين فرنسية»<sup>(٤٧)</sup>. وعبر مجلس «جمعية الدراسات الاستعمارية والبحرية» في باريس عن رغبته بأن «تهتم فرنسا بالحفاظ وبشكل فاعل على حياة الشعب اللبناني والسوري من التدمير عن يد تركيا»<sup>(٤٨)</sup>.

وأبدى بعض الدبلوماسيين الفرنسيين خشيتهم من أن يعتقد الشريف حسين بأن لبنان هو منطقة النفوذ الوحيدة لفرنسا في سوريا. فكتب دوفرانس، وزير فرنسا المفوض في القاهرة، في تقرير أرسله إلى وزارة الخارجية في باريس يقول: «ولكي يكون كلامي أكثر وضوحاً أود أن أضيف أن السيد جورج بيكو قد تكلم في برقية أرسلها إلى تشرشل عن لبنان أو لبنان الكبير المزمع إنشاؤه تحت رعاية فرنسا. لذا طلبت من بيكو وكتبت في الجواب الذي أرسلته كرد على الأسئلة التي أراد الاستيضاح حولها، ألا يستعمل إطلاقاً هذه العبارة إلا عند الضرورة القصوى، لأنها تبدو لي خطيرة، إذ إنها توحى إلى ملك الحجاز بانطباع أو بإمكانية الادعاء لاحقاً بأن كل المنطقة السورية الواقعة خارج الحدود الحالية للبنان هي جزء لما سماه «سوريا المسلمة»<sup>(٤٩)</sup>.

أرسل بيكو بمهمة رسمية إلى جدة في نوار ١٩١٧، لشرح الموقف بوضوح للشريف حسين، فأكد له أن «كل المنطقة الواقعة شمال عكا هي تحت الرعاية الفرنسية، وأن فرنسا

A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V 873, PP. 78 - 79, 15 Juin 1916. (٤٦)

Op. Cit. V 872, PP. 144 - 145, 18 Avril 1916. (٤٧)

Op. Cit. V 873, PP. 168 - 170, 7 Juillet 1916. (٤٨)

Op. Cit. V 877, PP. 237 - 239; 21 Juin 1917. (٤٩)

مصممة على إنشاء لبنان الكبير تحت إشراف فرنسي<sup>(٥٠)</sup>.

وفي رسالة موجهة إلى دوفرانس، طلب بيشون، وزير الخارجية الفرنسي، من ممثليه الدبلوماسيين في الشرق عدم استخدام مصطلحي «لبنان» أو «لبنان الكبير» حين الإشارة إلى المنطقة التي تنوي فرنسا إنجاز عملها «الحضاري» فيها بشكل مباشر<sup>(٥١)</sup>.

وبهنا، انطلاقاً من هذه النصوص، تسجيل الملاحظتين التاليتين:

١ - إن استعمال مصطلحي لبنان أو جبل لبنان من قبل كبار المسؤولين الفرنسيين أمثال الوزير بيشون، والخبير في المسألة السورية فرانسوا جورج بيكو، كان يتم من دون تعيين حدود جغرافية واضحة.

٢ - كانت الدبلوماسية الفرنسية تعتبر أن سوريا الطبيعية بكاملها، أو على الأقل المنطقة الزرقاء، منطقة نفوذ لها. ومن هنا خشيتها من أن ينحصر مجال نفوذها في جبل لبنان أو لبنان الكبير وحده.

وعلى صعيد آخر فقد عبر بعض المسؤولين البريطانيين عن تحفظهم إزاء توقيع أي اتفاق مع فرنسا حول المسألة السورية<sup>(٥٢)</sup>، ومنهم لورد كيتشنر الذي عارض بشدة التخطيط المقترح لحدود المنطقة الفرنسية شمال حيفا. واقترح إدخال حوران ضمن منطقة النفوذ البريطاني. وقد رد بيكو على هذا المطلب بأن تعديل الحدود لم يعد أمراً ممكناً<sup>(٥٣)</sup>. أما لورد كيرزون ولورد ميلر فقد هالتهما «تضحيات» بريطانيا في الشرق الأوسط والدم الذي أريق من أجل مصالح غير بريطانية<sup>(٥٤)</sup>. وأعرب لويد جورج، رئيس الوزراء البريطاني، عن أنه لم يعد واثقاً من قدرته على إقناع الرأي العام البريطاني بضرورة قبول اتفاق سايكس - بيكو<sup>(٥٥)</sup>.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أوضح تقرير مرسل إلى وزارة الخارجية الفرنسية معارضة كتلة الانغلو - انديان، وكانت ذات تأثير كبير في وزارة الخارجية بلندن، هذا الاتفاق. واعتبرت التنازلات التي قدمها المفاوضون البريطانيون مناقضة لمصالح التاج العليا، فاضطر لورد كيرزون إلى الإقرار بأنه بات من الضروري إعادة النظر في هذا الاتفاق لإقامة توازن بين حصة بريطانيا من جهة والتضحيات التي قدمتها خلال الحرب من جهة أخرى<sup>(٥٦)</sup>.

Op Cit. V 877, P. 258, 27 Juin 1917.

Op. Cit. V 877, PP. 261 - 262, 27 Juin 1917.

Op. Cit. V 873, PP. 18 - 19, 22 Mai 1916.

Op. Cit. V. 872. P. 1 - 3, 5 Fév. 1916.

Op. Cit V. 878. P. 84 - 85.

Op. Cit. V. 878, P. 77 - 79.

Op. Cit. V. 880, P. 3 - 5, 20 Nov. 1917.

(٥٠)

(٥١)

(٥٢)

(٥٣)

(٥٤)

(٥٥)

(٥٦)

وأمام هذه التناقضات في المواقف، ألقى مارك سايكس خطاباً في اجتماع «اللجنة المركزية السورية»<sup>(٥٧)</sup> بتاريخ ٢٣ كانون الأول ١٩١٧، قال فيه أن بريطانيا العظمى وفرنسا متوافقتان في سياستيهما بما يخص المناطق غير التركية في الأمبراطورية العثمانية، وأن لا تباين أو تنازع بينهما... وأعرب عن اعتقاده أنه «بإمكان جميع الطوائف والأعراق في سوريا أن تتوحد على أرضية مشتركة»<sup>(٥٨)</sup>. وفي الاجتماع نفسه ألقى جان غو، رئيس إدارة الشرق الأوسط في الخارجية الفرنسية، خطاباً دعا فيه أعضاء اللجنة المركزية إلى الاستيشار بانثاق عهد جديد في سوريا الفرنسية والبلدان الناطقة بالعربية، ودعا إلى الهاتف لهذه البشري حيث يتوحد فيه موقف كل من بريطانيا العظمى وفرنسا وسوريا<sup>(٥٩)</sup>.

### ثالثاً - اتفاق سايكس - بيكو بين النظريات والتطبيقات (أيار ١٩١٦ - تشرين الأول ١٩١٨)

في الوقت الذي كان الفرنسيون والبريطانيون يتفاوضون فيه على تقاسم البلدان العربية في المشرق، كان أحرار العرب يتجمعون لتقرير مصير بلادهم، بعد أن بلغت المفاوضات بين الشريف حسين ومكماهون حداً بعيداً من التفاهم على إقامة الدولة العربية المستقلة برئاسته.

وكانت ردة فعل جمال باشا، قائد الجيش الرابع في سوريا، أن لجأ إلى وسائل العنف للقضاء على هذه الحركة، فوضع البلاد تحت سلطته المباشرة وأعلن فيها الأحكام العرفية. وفي ١٣ آذار ١٩١٥، أوقف العمل بنظام لبنان الأساسي، وألغى مجلس إدارته واستبدل به مجلساً إدارياً جديداً طيعاً لتوجهاته. وإمعاناً في الضغط على الأهليين، صادر المؤن والغلال ووسائل النقل في البلاد، وأرسلها إلى الأناضول حيث تمركز تموين الجيوش التركية والألمانية. وكان من جراء ذلك أن انتشرت المجاعة في لبنان ولاسيما في المناطق الساحلية منه، وتفشيت، فيه الأمراض وتكدست جثث الموتى بالآلاف في أحياء المدن وفي الأرياف.

واغتنم جمال باشا جو الرعب المسيطر على البلاد، فساق إلى المحكمة العرفية في عاليه جميع الأشخاص الذين وردت أسمائهم في ملفات قنصليتي فرنسا في بيروت ودمشق، وكان جنوده قد صادروها منهما عنوة على أثر دخول تركيا الحرب، بالرغم من الحصانة الدبلوماسية التي تتمتع بها هاتان البعثتان.

وقضت المحكمة العرفية على عشرات من هؤلاء المتهمين بالموت حكماً وجاهياً، وعلى

(٥٧) كانت هذه اللجنة برئاسة شكري غانم، وكانت تعكس، إلى حد كبير، آراء فئة واسعة من موظفي الكي دورسيه.

(٥٨) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 881, PP. 115 - 116 (R et V), 23 Déc. 1917.

Op. Cit. V. 881, P. 114, 23 Déc. 1917.

(٥٩)

مئات آخرين بالإعدام غيائياً وبالسجن فترات متفاوتة. وفي ٢١ آب ١٩١٥، نفذ جمال باشا حكم الإعدام بثلاثة عشر منهم في بيروت ودمشق، أتبعهم في ٦ نوار ١٩١٦ بأربعة عشر آخرين شنقوا في ساحة البرج (التي أصبحت فيما بعد ساحة الشهداء)، وشنق سبعة آخرين في ساحة المرجة في العاصمة السورية. وكان معظم هؤلاء الشهداء أعضاء في الحركات الوطنية في لبنان وسوريا، لاسيما في متندى الشبيبة العربية، وجمعيتي العهد والفتاة، والجمعيات الإصلاحية على تنوع تياراتها.

كانت هذه الإعدامات من أبرز العوامل التي حملت الشريف حسيناً على الإسراع بإعلان الثورة العربية الكبرى ضد الترك، وكانت مفاوضاته مع ممثلي بريطانيا في مصر، حول هذه الثورة، قد انتهت إلى الاتفاق بينهما<sup>(٦٠)</sup>.

بعد أن قام جمال باشا بالهجوم على قناة السويس، سنة ١٩١٥، بادرت الأوساط العسكرية البريطانية والفرنسية بالتخطيط للهجوم على منطقة الشرق الأوسط. وطرحت من أجل ذلك عدة احتمالات منها عمليات إنزال في منطقة الاسكندرون<sup>(٦١)</sup>. وتم تأليف لجان مشتركة انكليزية وفرنسية<sup>(٦٢)</sup>، للاعداد لمشروع الحملة كما فتح باب التطوع أمام السوريين الذين يريدون خوض القتال<sup>(٦٣)</sup>. وقامت سفن بحرية للحلفاء بقصف الشواطئ السورية<sup>(٦٤)</sup>. وقدمت لحكومة باريس مذكرات حول المكاسب المتعددة التي ستنتج عن عمليات إنزال فرنسي على شواطئ سوريا<sup>(٦٥)</sup>. ويشير دوفرانس وزير فرنسا المفوض في القاهرة، إلى أن الأميرال دارتيغل، وقائد الأسطول الفرنسي في المتوسط، مع الهجوم على سوريا انطلاقاً من الاسكندرون على أن تدعم الحملة بثورة تنطلق من لبنان حيث يمكن تحريك ثمانية آلاف مقاتل<sup>(٦٦)</sup>. ثم عاد الأميرال واستنصب الإنزال في طرابلس ليتم التنسيق بينها وبين الثوار اللبنانيين<sup>(٦٧)</sup>، وأيد كامبون الحملة مبيناً سيئات الإحجام عن التدخل<sup>(٦٨)</sup>. وعندما بدأ البريطانيون عملياتهم في سيناء، أرسل كامبون تقريراً إلى حكومته دعاها إلى المشاركة في العمليات الحربية<sup>(٦٩)</sup>، استجابة لطلب من المجلس الحربي البريطاني<sup>(٧٠)</sup>.

- (\*) راجع في هذا المجال: عادل اسماعيل. السياسة الدولية في الشرق العربي. الجزء الرابع. ص ١٨١-١٩٠.  
(٦٠) A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine) V. 871, P. 58 et P. 69, 14 et 18 Nov. 1915.  
(٦١) Op. Cit. V. 871, P. 212, 16 Janv. 1916.  
(٦٢) Op. Cit. V. 868, PP. 99 - 100, 9 Mars 1915.  
(٦٣) Op. Cit. V. 868, P. 156, 31 Mars 1915, et P. 179 (R et V), 24 Avril 1915.  
(٦٤) Op. Cit. V. 872, PP. 184 - 187, 3 Mai 1916.  
(٦٥) Op. Cit. V. 874, PP. 24 - 26 (R et V), 17 Juillet 1916.  
(٦٦) Op. Cit. V. 874, PP. 74 - 77, 9 Sept. 1916.  
(٦٧) Op. Cit. V. 874, PP. 78 - 80, 11 Sept. 1916.  
(٦٨) Op. Cit. V. 874, PP. 121 - 123, 5 Oct. 1916.  
(٦٩) Op. Cit. V. 874, P. 125, 6 Oct. 1916.

حصل تباين في المواقف بين بريان الذي أعرب عن تحفظه على مشاركة فرنسا في الحملة<sup>(٧١)</sup>، والسفير كامبون الذي كان يدعو لها بشدة<sup>(٧٢)</sup> مشيراً إلى نجاح العمليات البريطانية في العريش<sup>(٧٣)</sup>. وكان الدافع لتردد بريان خشية من فشل العمليات لتقص وسائل النقل<sup>(٧٤)</sup>، وصعوبة إيصال قطع المدفعية إلى الميدان<sup>(٧٥)</sup>. وعلى الرغم من الخسائر الفادحة التي نزلت بالجيش البريطاني في معارك غزة، حيث تكبد حوالي أحد عشر ألف إصابة، وما يقارب الثمانية آلاف في معارك أخرى<sup>(٧٦)</sup>، فقد استمر البريطانيون في حملتهم وتعهدوا بمشاركة الفرنسيين والتعاون معهم في إدارة فلسطين إذا وصلت الحملة إلى الشمال<sup>(٧٧)</sup>. وتمكنت قوى الضغط الفرنسية المهمة بالمسألة السورية من إقناع بريان بالموافقة على المشاركة فيها، فاستقدم فرقة من شمال أفريقيا إلى فلسطين<sup>(٧٨)</sup>، وقامت سفن حربية فرنسية بقصف الشواطئ السورية وفتح باب التطوع أمام اللبنانيين والسوريين الذين يرغبون بالمشاركة في القتال. ومن المرجح أن هذه الخطوات قد تمت تحت وطأة التخوف من تأثير القوى البريطانية في مصر، التي كانت ترفض مبدأ التسوية، كما تم التوصل إليها بين سايكس وبيكو<sup>(٧٩)</sup>، على سياسة بريطانيا العامة في الشرق. وهكذا فقد اقتنع الجنرال لياتي ورئيس الأركان ديور بمبدأ المشاركة في الحملة<sup>(٨٠)</sup>، وتم تعيين فرانسوا جورج بيكو مسؤولاً سياسياً لفرنسا في الشرق، ووضعت أموال كثيرة بتصرفه (اقترح إعطاؤه مبلغ ثمانية ملايين وأربعمئة ألف فرنك) على اعتبار أن البريطانيين آمنوا لمندوبيهم مارك سايكس مبلغ ثمانية وعشرين ألف ليرة استرلينية شهرياً (أي سبعمائة ألف فرنك) لشراء ولاء القبائل، لاسيما شعلان وبنو صخر ودروز حوران وغيرهم<sup>(٨١)</sup>. كما تم، من قبل السلطات الفرنسية، إقرار صرف مبلغ مليون فرنك للتدخل في لبنان<sup>(٨٢)</sup>. وعلى مستوى آخر، تم إلحاق كل من ماسينيون وكولوندر، بالبعثة الشرقية لدى بيكو<sup>(٨٣)</sup>. وفي ١٧ آذار، وجه كامبون رسالة إلى الخارجية الفرنسية يبلغها فيها عن بدء الفرق الفرنسية بعملياتها العسكرية في فلسطين<sup>(٨٤)</sup>.

- (٧٠) Op. Cit. V. 874, P. 127 (R et V) et P. 128, 9 Oct. 1916.  
(٧١) Op. Cit. V. 844, P. 130, 10 Oct. 1916.  
(٧٢) Op. Cit. V. 874, PP. 142 - 143, 13 Oct. 1916.  
(٧٣) Op. Cit. V. 875, P. 33, 11 Déc. 1916.  
(٧٤) Op. Cit. V. 875, P. 33, 11 Déc. 1916.  
(٧٥) Op. Cit. V. 876, P. 259, 25 Avril 1917.  
(٧٦) Op. Cit. V. 875, P. 51, 20 Déc. 1916.  
(٧٧) Op. Cit. U 875, PP. 77 - 78, 30 Déc. 1916.  
(٧٨) Op. Cit. V. 875, PP. 81 - 84, 1 Janv. 1917.  
(٧٩) Op. Cit. V. 875, P. 86, 3 Janv. 1917.  
(٨٠) Op. Cit. 875 PP. 148 - 155, 5 Fév. 1917.  
(٨١) Op. Cit. V. 876, P. 9, 7 Mars, 1917.  
(٨٢) Op. Cit. V. 876, P. 31, 12 Mars 1917.  
(٨٣) Op. Cit. V. 876, P. 40, 17 Mars 1917.  
(٨٤)



الفرق التي يقودها الكولونيل دي بيا باب<sup>(٩٩)</sup>. غير أن الحكومة البريطانية أوعزت إلى الخارجية في باريس بعدم إرسال قوات فرنسية جديدة إلى فلسطين، إلا إذا رأت القيادة البريطانية ضرورة لذلك. فرد يشون أنه سيرسل ثلاثين ألف جندي إلى تلك البلاد<sup>(١٠٠)</sup>.

لا شك أن تطور الموقف البريطاني بالنسبة إلى فلسطين كان نتيجة الضغط الصهيوني على حكومة لندن<sup>(١٠١)</sup>. وقد سبق إعطاء وعد بلفور تحرك واسع لقيادات الحركة الصهيونية في عواصم الحلفاء مطالبة بتشجيع استيطان اليهود في فلسطين وتحويلها وطناً قومياً لهم<sup>(١٠٢)</sup>. ويبدو أن التجاوب مع مطالب الصهاينة كان أكثر قوة في لندن وواشنطن وبتروغراد منه في باريس<sup>(١٠٣)</sup>. وعند دخول القوات البريطانية إلى فلسطين، صرح القائد ارشبالد موراى: «سنسعى دون أي شك إلى جعل فلسطين يهودية محققين بذلك حلم الصهيونية»<sup>(١٠٤)</sup>. وفي روما، صرح أحد كبار المسؤولين بأن الحكومة الإيطالية «جاهزة لدعم كل مبادرة تساعد على استيطان اليهود على أرض فلسطين». كما أبدى البابا «تعاظه مع إنشاء مستعمرات لليهود في الأراضي المقدسة»<sup>(١٠٥)</sup>.

أما الحكومة الفرنسية، كانت متحفظة هي أيضاً ازاء الطموحات الصهيونية هذه. وقد جاء في رسالة وجهها رئيس الوزراء الفرنسي إلى بيكو قوله: «عند الدخول إلى فلسطين ستجدون أنفسكم أمام عدة مستعمرات يهودية. عليكم أن تؤمنوا لها الحماية الكاملة. . . ويجب أن تدعوا المسؤولين فيها ليقوموا بإدارة ذاتية، وأن يشاركوا في الحكومة التي ستدير البلاد. . . ثم هناك مصلحة بإعطائهم شعوراً واسعاً بأن الحلفاء يفهمون المشاعر التي تربطهم بأرض فلسطين منذ آلاف السنين، خاصة وأن بعضهم يسعى لإعادة انبعاث مملكتهم فيها»<sup>(١٠٦)</sup>. ويضيف يشون «بأن الاتفاق تام بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية حول وضع الحركة الصهيونية في فلسطين، وأنهما تُقران باستيطان اليهود فيها، كما تُقران لهم بالإدارة الذاتية، وذلك في إطار الاتفاق القاضي بوضعها تحت الوصاية الدولية المزمع إنشاؤها في هذه البلاد»<sup>(١٠٧)</sup>.

وهكذا يعكس وعد بلفور، فإن التعهد الفرنسي هو أقل تحديداً وأكثر اقتضاباً ولا يشكل

Op. Cit. V. 885, P. 5, 11 Mars 1918.

Op. Cit. V. 885, P. 17 (R et V), 12 Mars 1918.

(١٠١) كان عدد اليهود في فلسطين، عام ١٩١٤، قد وصل إلى ١٤٠ ألف شخص

E. E. Guerre 1914 - 1918, Sionisme, V. 1199, P. 112.

A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine), V. 877, P. 116, 22 Mai 1917.

Op. Cit. V. 877, P. 204, 11 Juin 1917.

Op. Cit. V. 877, P. 194, 8 Juin 1917.

Op. Cit.

Op. Cit., V. 876, PP. 137 - 142, 2 Avril 1917.

A. E. Guerre 1914 - 1918, Sionisme, V. 1200, P. 171, 15/2/1918.

خطراً على الشعب العربي الفلسطيني الذي لا يقل عدده عن ٩٠٪ من مجموع الشعب الساكن في فلسطين<sup>(١٠٨)</sup>.

أما على صعيد المسألة اللبنانية، وما كانت تطرحه بعض الحركات السياسية اللبنانية من مطالب تتعلق بتوسيع حدود لبنان، فكانت هناك عدة تيارات في وزارة الخارجية الفرنسية أبرزها إثنان:

الأول، يدعو لجعل لبنان جزءاً من كونفدرالية تشمل سوريا الطبيعية بأكملها. وكان يؤيد هذا التيار قوى فرنسية نافذة، منها غرف التجارة والجمعيات الكولونيالية والجغرافية وبعض رجال الفكر والسياسة<sup>(١٠٩)</sup>.

أما التيار الآخر، فكان يدعو إلى توسيع لبنان حتى «حدوده التاريخية والجغرافية» وإعطائه كياناً مستقلاً تحت الانتداب الفرنسي. ومن أبرز الداعين لهذا التيار في الأوساط الفرنسية بعض كبار العسكريين، والمراجع الدينية النافذة والمتأثرة بتوجيهات الفاتيكان، وبعض السياسيين وكبار الموظفين في وزارة الخارجية بباريس، الذين كانت تربطهم علاقات وثيقة ببعض الشخصيات اللبنانية وأعضاء الجالية في باريس.

وكان كل من هذين التيارين يعتبر لبنان القاعدة الأساسية الفرنسية في المنطقة، انطلاقاً من أن هذه السياسة تركز، بشكل عام، على مقولة «حماية الأقليات».

أما بالنسبة للسياسة البريطانية، فكان هناك اتجاه قوي في أوساطها لتوسيع حدود فلسطين إلى أقصى ما يمكن نحو الشمال أي إلى مصب نهر الليطاني، جنوب صيدا. وقد سعى لورانس من جهة أخرى لضم لبنان إلى سوريا الفيصلية. كما اقترح الجنرال كلايتون صيغة مشابهة<sup>(١١٠)</sup>.

وبعد مداولات عديدة، تمّ التوصل في ٣٠ أيلول ١٩١٨<sup>(١١١)</sup> بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية إلى تفاهم جديد حول تطبيق اتفاق سايكس - بيكو. إلا أن الصراع استمر خفياً بينهما حول الشرق إلى حين إقرار الانتداب في مؤتمر سان ريمو بإيطاليا في نيسان ١٩٢٠.

L'Asie Française, N° 173, Mai - Sept, 1918, PP. 98 - 99.

A. E. Guerre 1914 - 1918, Turquie (Syrie - Palestine) V. 870, PP. 169 - 171, 15/8/1916.

A. E. E - Levant (Syrie - Liban), V. 13, P. 192.

Op. Cit, V. 2, PP. 84 - 89, 30 Sept. 1918.

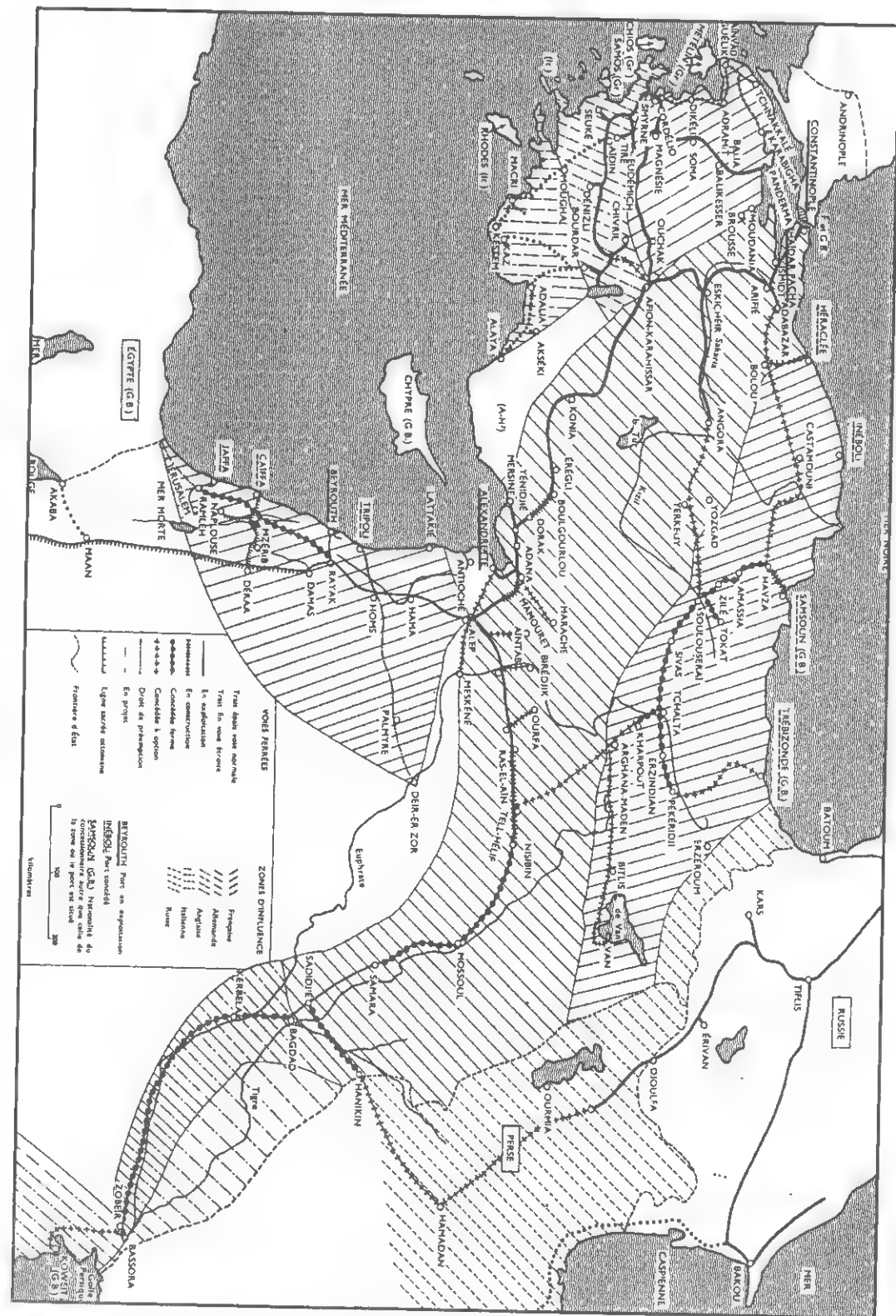
(١٠٨)

(١٠٩)

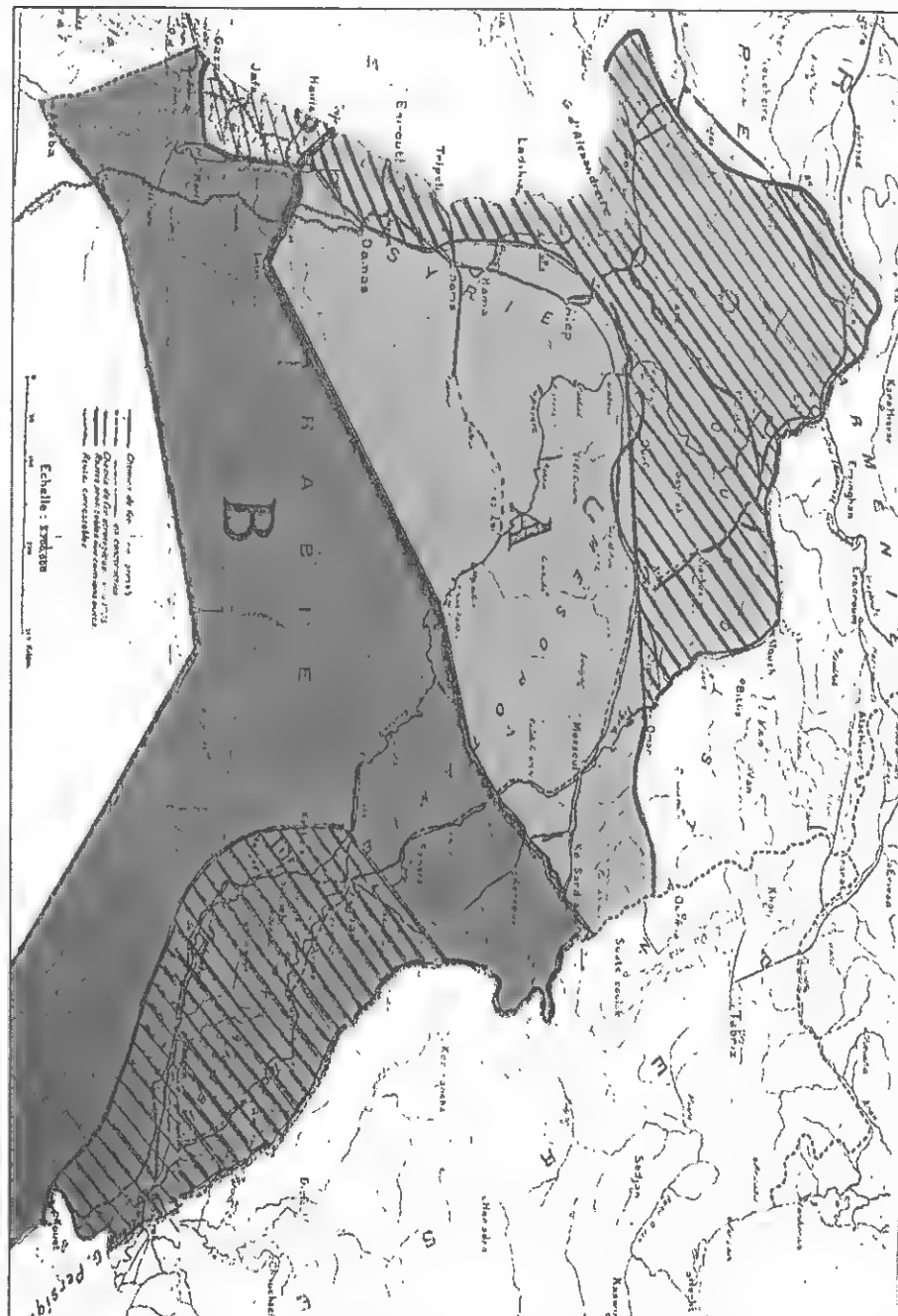
(١١٠)

(١١١)

# VOIES FERRÉES, PORTS ET ZONES D'INFLUENCE ÉTRANGÈRES DANS L'EMPIRE OTTOMAN (moins l'Arabie) EN JUILLET 1914



## خريطة اتفاقية سايكس-بيكو



Carte III  
Zones d'influence délimitées  
par l'accord Sykes-Picot (mai 1916)  
Archives historiques du ministère de la Guerre,  
section secrète, 20 N 172

Zone d'influence française  
Zone d'influence anglaise  
Zone d'influence internationale

A : "Fin de l'empire"  
B : "Fin de l'empire"

## قضية المياه وتوسيع الحدود في مخطط الحركة الصهيونية (١٩١٧ - ١٩٢٣)<sup>(\*)</sup>

لعبت الثروة المائية، منذ أقدم العصور، دوراً هاماً على الصعيد السياسي. وهناك دراسات بارزة<sup>(١)</sup> ركزت على علاقة السلطة السياسية بإدارة توزيع المياه. لقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج واضحة لجهة الترابط بين توزيع السلطة السياسية في مجتمع معين والقدرة على إدارة توزيع المياه في هذا المجتمع. وبمقدار تضاؤل هذه المادة الحيوية عند مجتمع ما، تتصاعد، بالمقابل، الأهمية السياسية لمسألة توفيرها وإدارتها في آن معاً.

مناطق الشرق الأوسط، بشكل عام وفلسطين، بشكل خاص، كان للمياه دورها البارز في مسار تطوراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على امتداد حقب التاريخ. فأرض فلسطين تتصف بتنوع المناخ. شمالها يتصف بالنداوة والرطوبة، وتتراوح الأمطار فيه ما بين ٦٠٠ ملم و١٠٠٠ ملم سنوياً، بينما في الجنوب، تعاني منطقة النقب من الجفاف بحيث لا يسقط في بئر السبع أكثر من ٢٠٠ ملم وفي أيلات ٣٠ ملم. كما أن الانتقال من الرطوبة إلى الجفاف هو أكثر بروزاً بين السهل الساحلي ووادي نهر الأردن والبحر الميت<sup>(٢)</sup>. وبفعل هذه الأوضاع الطبيعية والمناخية التي تعرفها فلسطين - والتي نجم عنها فقر نسبي في الثروة المائية<sup>(٣)</sup> - فقد لاحظت الحركة الصهيونية منذ قيامها الأهمية الخاصة لهذه المسألة في تخطيطها للاستيطان ولمسائل الحدود. وهكذا، شكّلت المياه نقطة مركزية تمحورت حولها أغلب استراتيجيات هذه الحركة

(\*) مقال حرر في مجلة الدفاع الوطني، العدد ١، ت ١٩٨٩.

(١) يمكن على سبيل المثال، لا الحصر، مراجعة:

Karl Wittfogel, Oriental Despotism: a Comparative Study of Total Power, New Haven, Yale University Press, 1957.

(٢) Communication de M.Y. Dresch, Bulletin de l'association de géographes français, Mars - Avril, 1967, P. 2

(٣) تفاوتت التقديرات حول كميات المياه الموجودة في فلسطين. فبينما قدرت سلطات الانتداب البريطاني هذه الكمية بحدود ١٥٠٠ مليون متر مكعب. ذهب بعض المراجع الاسرائيلية المختصة الى اعطاء ارقام تتراوح بين ١٨٥٠ مليون متر مكعب و١٦٥٠ مليوناً وعينت مصادر المياه على الشكل التالي: =

على الصعيدين السياسي والديبلوماسي، كما على الصعيد العملي.

في هذا البحث المقتضب، سنعرض الخط الثابت للحركة الصهيونية فيما يتعلق بالسيطرة على مياه جنوب لبنان، وبخاصة الليطاني والحاصباني والوزاني، منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى عقد اتفاقية ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين سنة ١٩٢٣. ومنبين كيف انعكس هذا الأمر، في الفترة نفسها، على تصور الحركة الصهيونية لمقتضيات ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين.

لقد ركّز «آباء» المشروع الصهيوني، حتى قبل مؤتمر بال ١٨٩٧، على قضية الحيّز الجغرافي لفلسطين ومصادر المياه اللازمة لها. ففي عام ١٨٧٣، أوفدت الجمعية العلمية البريطانية بعثة من الخبراء والمهندسين إلى فلسطين، برئاسة الجنرال تشارلز وارن، لتقصي ما فيها من موارد طبيعية، ومنها المياه. حصل ذلك بالتنسيق مع الدوائر اليهودية الفاعلة. وقد ركّز تقرير اللجنة على أهمية مياه شمال فلسطين في ري مناطقها الجنوبية.

وعند مجيئه إلى الأراضي المقدسة في ت ١٨٩٨، أكّد الإمبراطور غليوم الثاني لهرتزل، زعيم الحركة الصهيونية، أنه سيكون لفلسطين مستقبل زاهر. فأجابته أن شرط الوصول إلى ذلك يكمن إلى حد كبير<sup>(٤)</sup> في تأمين مياه الري. وقد ركّز هرتزل، في مذكراته، على جنوب لبنان وجبل الشيخ نظراً لأهميتهما الاقتصادية والعسكرية، ولاحتوائهما على مصادر المياه الضرورية لتطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين<sup>(٥)</sup>. أما تريتش، فقد اعتبر أن فلسطين تتألف

النسبة المئوية	الكمية بملايين الأمتار	
٣٧	٦٠٠	١ - نهر الأردن وروافده مع يتابع طبريا وبيسان
٩	١٥٠	٢ - المياه السطحية والجوفية من جبال الجليل ومرج ابن عامر
٢٩,٥	٥٠٠	٣ - المياه الجوفية في الساحل وفي أسفل مرتفعات الضفة الغربية
١٤	٢٣٠	٤ - نهر العوجا (اليركون) ويتابعه
٥,٥	٩٠	٥ - حجاز مياه الفيضانات
٥	٨٠	٦ - تكرير المياه المستعملة
١٠٠	١٦٥٠	

يمكن مراجعة: Atlas of Israel, Jerusalem, 1970, Table 1.

وكذلك المهندس صبحي كحالة، المشكلة المائية في اسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي - الاسرائيلي، بيروت، ١٩٨٦، ص ٩.

(٤) Alain Dieckhoff, Les Espaces d'Israël, Fondation pour les études de Défense Nationale, Paris, 1989, PP. 109-110.

(٥) عصام خليفة، الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي (١٩٠٨-١٩٣٦)، بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٦.



القسم الجنوبي<sup>(١٦)</sup>. ما يهمننا في هذا السياق هو الإشارة إلى التعديل الذي حصل في الحدود الشمالية لفلسطين، حيث نقلت نقطة الحدود الشمالية الشرقية من بحيرة طبريا - كما نصّت عليه اتفاقية سايكس بيكو - إلى بحيرة الحولة<sup>(١٧)</sup>. لا شك بأن هذا التغيير حصل وطأة التدخل الصهيوني. وقد جسّد هذا التوجه قائد القوات الإنكليزية المتقدمة في فلسطين (ارشيبالد ميراي): «بدون أدنى شك، سنعمل لفلسطين اليهودية وسنسمح للإسرائيليين بتحقيق حلم الصهيونية»<sup>(١٨)</sup>.

رغم موافقة رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو (ك، ١٩١٨) على وضع فلسطين تحت السلطة الإنكليزية، فإن تعديل حدودها الشمالية لاقى الإستياء والمرارة من قبل الفرنسيين. وبينما كانت الحدود الشمالية مسألة ثانوية بالنسبة للمصالح الاستراتيجية الإنكليزية، كانت هذه الحدود نفسها ذات أهمية قصوى بالنسبة للحركة الصهيونية، حليفة انكلترا، أما الحجج التي كان يشدد عليها الصهاينة فترتبط بتوفير حدود يمكن الدفاع عنها (اعتبارات أمنية)، وتأمين الموارد المائية الموجودة في جنوب لبنان. وهكذا وجد رئيس الوزراء الإنكليزي لويد جورج نفسه مشدوداً بين تصلب الحركة الصهيونية، من جهة، وتصلب الموقف الفرنسي، من جهة أخرى. وللخروج من هذا الوضع، اعتمد قولاً توراتياً يوضح حدود فلسطين: «من دان إلى بئر السبع» (From Dan to Beer Sheba).

في ٣ شباط ١٩١٩، قدّمت الحركة الصهيونية مذكرة إلى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح، عنوانها «تصريح المنظمة الصهيونية بصدد فلسطين». وقد جاء في ملحق هذه المذكرة:

«إن حدود فلسطين يجب أن تسير وفقاً للخطوط العامة المذكورة أدناه: تبدأ في الشمال عند نقطة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط بجوار مدينة صيدا، وتتبع مفارق المياه عند تلال سلسلة جبال لبنان حتى تصل إلى جسر القرعون، فتتجه منه إلى البيرة، متبعة الخط الفاصل بين حوضي وادي القرن ووادي التيم، ثم تسير في خط جنوبي متبعة الخط الفارق بين المنحدرات الشرقية والغربية لجبل الشيخ (حرمون) حتى جوار بيت جن...»<sup>(١٩)</sup>. وتضيف المذكرة: «إن جبل الشيخ (حرمون) هو أب المياه الحقيقية لفلسطين، ولا يمكن فصله عنها دون توجيه ضربة قاصمة إلى جذور حياتها الاقتصادية بالذات... كما يجب التوصل إلى اتفاق دولي تحمي بموجبه حقوق المياه للشعب القاطن جنوبي نهر الليطاني (أي اليهود في فلسطين الكبرى) حماية تامة. إذ أن منابع المياه هذه، فيما لو حظيت بالعناية اللازمة، تستطيع أن تخدم تنمية لبنان مثلما تخدم تنمية فلسطين». ما يمكن تسجيله، من خلال ملحق المذكرة (The boundaries of

Palestine: Schedule) هو أن المنظمة الصهيونية أحجمت عن تقديم الحجج المتعلقة بالإعتبارات الأمنية المستقبلية، وربما كان ذلك مراعاة لظروف التحالف بين فرنسا وانكلترا. بينما كان واضحاً أن المبرر الأساسي لاقتراح الحدود كان مرتبطاً بمسألة مياه جبل حرمون وباستغلال مياه نهر الليطاني.

في ١٧ آذار، رفضت فرنسا مطالب الحركة الصهيونية، وذلك من خلال مذكرة سلمها كليمنصو إلى لويد جورج أصرّ فيها على الخط الأساسي المتفق عليه في اتفاقية سايكس - بيكو<sup>(٢٠)</sup>.

واستمر الخلاف قائماً بين الموقعين، الإنكليزي والفرنسي، حول مسألة حدود فلسطين الشمالية. ففي الجلسة ٨٦ التي عقدت في ٢٢ أيار ١٩١٩ (في إطار المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح)، احتج كليمنصو على الخريطة التي قدمها لويد جورج<sup>(٢١)</sup>. ولم يتم التوصل إلى تسوية لهذه القضية باعتبار أن فرنسا كانت تضغط لتوسيع حدود لبنان نحو الجنوب، وبريطانيا كانت تدعم اطماع الحركة الصهيونية لتوسيع فلسطين نحو الشمال. في هذا السياق، قدم بلفور إلى لويد جورج مذكرة (بتاريخ ١٩١٩/٦/٢٦) جاء فيها: «... الشيء الرئيسي الواجب أخذه بعين الاعتبار، في مسألة ترسيم الحدود الفلسطينية، هو جعل السياسة الصهيونية ممكنة من خلال إعطاء أوسع مجال للتطور الاقتصادي في فلسطين. وهكذا، يجب أن تعطى الحدود الشمالية لفلسطين سيطرة كاملة على القوة المائية التي تنتمي جغرافياً إلى فلسطين وليس إلى سوريا...»<sup>(٢٢)</sup>.

في ١٣ أيلول ١٩١٩، تقدّمت انكلترا بتسوية عرفت «باقترح دوفيل» (Deauville Proposal)، طرحت فيها سحب جميع قواتها العسكرية من الأراضي التي اتفق على أن تكون بعهدة فرنسا. وفي النقطة السادسة من هذا الإتفاق، جاء ما يلي: «إن الأراضي المحتلة من قبل القوات البريطانية ستكون فلسطين وفقاً للحدود القديمة «من دان إلى بئر السبع»...»<sup>(٢٣)</sup>. إن اقتراح دوفيل هذا طالب بأن تكون الحدود الشمالية لفلسطين على خط نهر القاسمية (الليطاني)، من الشاطئ حتى بانياس شرقاً. وقد حاول رجال الدولة الانكليز الإيحاء بأن بانياس هي نفسها

(٢٠) راجع التناقض بين الموقعين في الخريطة رقم ٤.

(٢١) مما قال كليمنصو.

«Je suis surpris de voir que, sur cette carte, la frontière de la Palestine s'étend vers le nord, de manière à faire passer le chemin de fer entièrement en territoire britannique. Ce n'est pas cette carte que vous m'avez montrée à Londres...»  
A.E. E - Levant Syrie-Liban, V.13, P. 66.

(٢٢) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٤-٦٥.

(٢٣) The complete text of the aide-Memoire may be found in Documents, first series volume 1. PP. 700-701

(راجع الخريطة رقم ٥).

Occupied Enemy Territory (South, North, East)

(١٦) راجع الخريطة رقم ٢، مع العلم أن هناك، في قضاء صفد، يوجد بعض المستوطنات اليهودية.

(١٧) A.E. OP. Cit. V 877, P. 191

(١٨) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٠، راجع أيضاً أسعد رزوق، المرجع السابق، ٤٠١-٤٠٢، وكذلك

J.C. Hurewitz in the Near and Middle East, VII, Princeton, 1956, P. 46.

(راجع الخريطة رقم ٣).

دان التوراتية، لكنهم في واقع الأمر كانوا ينفذون رغبات الصهاينة.

في ١٩ أيلول ١٩١٩، نشرت جريدة التايمز مقالاً يعكس وجهة نظر الأوساط الصهيونية، وجاء فيه<sup>(٢٤)</sup>: «... فالتحديد التوراتي من دان إلى بئر السبع يشكل بالنسبة إلى الدولة اليهودية حدوداً استراتيجية في الشمال، ولكن أفضلية التقاليد التوراتية تتمثل في وصل مناطق اليهود الموجودين في الشمال بمناطقهم الموجودة في الجنوب، وهي كانت دائماً مهددة بالاجتياح عبر شرق الأردن. هذه حجة من جملة حجج كثيرة لكي يتم رفض الحدود الموضوعة لفلسطين بموجب اتفاقية سايكس - بيكو. إن نهر الأردن لا يمكن أن يشكل الحدود الشرقية لفلسطين، وفلسطين تتضمن جزءاً كبيراً من حوض الليطاني، أي المنطقة الممتدة بين لبنان (أي متصرفية جبل لبنان) وفلسطين. ولا يجب أن تتمتع فلسطين بحدود عسكرية في شرق الأردن فحسب، ولكن يجب أيضاً أن تتضمن مياه الليطاني الضرورية للتنمية الاقتصادية في شمال الجليل. إن حتمية تحقيق هذه الحدود في الشمال تخضع لضرورتين بارزتين لا يجب إضاعتها في عداد باقي الحجج الأخرى، إلا وهما تحقيق التفوق الاستراتيجي وتأمين الإستقلال الوطني، وكذلك - بالنسبة إلى الحدود الشمالية - ضمان تأمين كل ما كانت تفتقر إليه فلسطين التوراة... إن الليطاني يشكل ثروة نفيسة بالنسبة إلى سهول الجليل الزراعية في الشمال... وكذلك أهمية حوضه تتخذ بعداً عسكرياً بالنسبة إلى الأمن القومي لفلسطين اليهودية...».

في الفترة اللاحقة، استمرت الدعاية الصهيونية في المطالبة بتوسيع الحدود الشمالية تحت حجج مختلفة أبرزها الإعتبارات الأمنية والمائية. وكان المنبر البارز لهذه الدعاية نشرة تحمل اسم «فلسطين، لسان حال اللجنة الفلسطينية - البريطانية» (Palestine, the Organ of the British Palestine Committee).

### الموقف الفرنسي الرفض

ففي العدد الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٩، مطالبة بإيصال الحدود إلى شمال صيدا، وفي العدد الصادر في ٦ كانون الأول ١٩١٩، تأكيد على أهمية مياه الليطاني وحرمون والأردن<sup>(٢٥)</sup>. وقد استغل الصهاينة فرصة تأجيل البت النهائي في مسألة الحدود، بين بريطانيا وفرنسا، لتكثيف هذه الدعاية. كما حرضوا بعض الموظفين الإنكليز الذين يدورون في فلهم لدعمهم في مسألة ضم الليطاني إلى فلسطين. من هنا مبادرة الكولونيل مايزتر هاجن، كبير

(٢٤) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٥-٦٦.

(٢٥) جاء في افتتاحية عدد ٦ كانون الأول ١٩١٩ (مجلد ٦، رقم العدد ١٧) ما يلي:

«The fundamental truth about the frontiers of Palestine must include within its boundaries the waters necessary for irrigation and for electric power; in other words, the gorge of the Litany and the head waters of the Jordan and the snows of Mount Hermon...»

الضباط السياسيين الإنكليز في القاهرة، إلى إرسال مذكرة للورد كيرزون في ١٥ كانون الأول ١٩١٩. ومن جملة ما جاء في هذه المذكرة:

«إن التنمية النهائية لفلسطين غرب نهر الأردن تعتمد أساساً على الزراعة، بسبب تربتها ومناخها وقربها من شاطئ البحر. لا يمكن تأمين الصحة الاقتصادية في فلسطين إلا بالري على نطاق كبير، ويجلب المياه من غير المطر. ولا يمكن الحصول على هذه المياه إلا في شمالي فلسطين من منابع نهر الأردن والليطاني. وإذا ما حرمت فلسطين من وسائل الري والقوة المائية على أوسع نطاق، فسيعاق مستقبلها الاقتصادي منذ البداية... وإذا ما أريد تأمين هذه الأوضاع الاقتصادية، فيجب أن ترسم الحدود الشمالية من البحر، شمال نهر الليطاني بالضبط، وتبعية إلى فوق وعلى مسافة معينة من الضفة اليمنى، تقطعه من الغرب إلى الشرق بالقرب من مكان انحدار الليطاني. ومن هناك، يجب أن تتجه الحدود بحيث تضم مياه جبل الشيخ التي تجري إلى وادي الليطاني أو الأردن<sup>(٢٦)</sup>».

على خط آخر، كانت السلطات الإنكليزية تحاول أن تخفف من تصلب المعارضة الفرنسية في مسألة تغيير الحدود، وذلك من خلال التقدم باقتراحات معدلة. ففي ٢٣ كانون الأول ١٩١٩، قدم الإنكليز حلاً وسطاً بين التطرف الصهيوني والتشدد الفرنسي. ومما جاء في الاقتراح<sup>(٢٧)</sup>: «... إننا نعتقد أنه يمكن تحقيق الأهداف الصهيونية في هذا الإتجاه إذا حصلت الحدود، بدلاً من أن تضم وادي الليطاني بأكمله من البحر حتى الإنحناء شمالاً، تمتد من مكان بالقرب من نقطة البدء الحالية لخط سايكس - بيكو، شمال عكا، باتجاه شمالي شرقي بحيث تضم إلى فلسطين انحناء الليطاني ذاته وجزءاً صغيراً من المنطقة حتى شمال الإنحناء. ومن هناك، يمكنها أن تمتد شرقاً حتى السفوح الجنوبية لجبل الشيخ جنوب راشيا قاطعة نهر الحاصباني...».

استمر الرد الفرنسي متشبهاً بخط سايكس - بيكو، وكان أقصى ما تراجع عنه الفرنسيون للصهاينة: الإقرار بحصة فلسطين من مياه جبل حرمون المتدفقة جنوباً بنسبة ٣٣٪.

هذا الوضع حمل الحركة الصهيونية على الإستعانة بالرئيس ويلسن الذي نزل عند إرادتهم وأرسل إلى الحكومة الإنكليزية كتاباً رسمياً حاد اللهجة وضع الصهاينة أنفسهم نصه. ومما جاء فيه:

«إن تحققت مطالب الفرنسيين المستندة إلى اتفاقية سايكس - بيكو السرية، يكون تحقيقها ضربة قاضية للوطن القومي، تنافي طبيعة أرضه الجغرافية وتهمل حاجاته الاقتصادية. فنجاح القضية الصهيونية يتوقف على توسيع الحدود في الشمال والشرق إلى أن تشمل نهر الليطاني

(٢٦) عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٦٧.

(٢٧) مجلة شؤون فلسطينية العدد ٥٢، ص ٩٠.

ومنايع المياه في الحرمون، أي سهلي حوران وجولان. إن لم يكن وعد بلفور - الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة - قصاصة من الورق، فيجب أن تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه<sup>(٢٨)</sup>.

كما أرسلت المنظمة الصهيونية في الولايات المتحدة، برئاسة برانديس، برقية<sup>(٢٩)</sup> إلى لويد جورج تطالب فيها بالحوّل دون خسارة جزء كبير من فلسطين الشمالية:

«... إن اتفاقية سايكس - بيكو تقسم البلاد بتجاهل كلي للحدود التاريخية والضرورات. الحدود القومية الشمالية والشرقية لا غنى عنها لقيام مجتمع يعيل نفسه بنفسه ولتطور البلاد الإقتصادي (إلى الشمال). يجب أن تضم فلسطين مفارق مياه نهر الليطاني عند جبل الشيخ (حرمون)، وإلى الشرق سهول الجولان وحوران. ولكي يتم وضع وعد بلفور موضع التنفيذ - وهو الذي وافقت عليه فرنسا<sup>(٣٠)</sup> وغيرها من الدول الحليفة والمؤيدة - لا بد من التسليم بهذه الحدود لفلسطين».

في شباط ١٩٢٠، رفضت فرنسا بشكل صارم «اقتراح دوفيل»، وأكدت على بقاء نهر الليطاني ضمن الأراضي اللبنانية. وقد بلور برتيلو (Berthelot) موقف فرنسا من خلال طرحه التالي: «تتبع الحدود الجنوبية (للسوريا) خط سايكس - بيكو، باستثناء تعديل طفيف لحدود فلسطين، يتوافق مع التعريف الذي يدعو له السيد لويد جورج، الذي كان يفضل الحدود القديمة لدان وبثر السبع؛ وبكلمات أخرى، أن فلسطين ستضم قضاء صفد حتى دان شمالاً، وأن الحدود ستعين إلى الشرق بخط عمودي يرسم من جنوب جبل الشيخ إلى حيث تقطع الحدود التي تصفها اتفاقية سايكس - بيكو لعام ١٩١٦...<sup>(٣١)</sup>». إن الرئيس الإنكليزي لويد جورج اعترف بروح التسوية وبالمساعدة التي أبداهها المفاوض الفرنسي برتيلو، وأكد على أن المسائل يجب أن تسوى بين حلفاء وأصدقاء لا بين متنافسين. كان تركيز لويد جورج واسعاً على كتاب البروفسور أدام سميث (Adam Smith) في بحث مسألة الحدود الشمالية لفلسطين. وبرغم كون سميث عالم لاهوت، فقد كان واضح كتاب عن «الأطلس التاريخي لجغرافية الأراضي المقدسة». وفي

(٢٨) نجيب صدقة، قضية فلسطين، دار الكتاب، بيروت، ١٩٤٦، ص ٨٤.

(٢٩) أسعد رزوق، المرجع السابق، ص ٤١٦-٤١٧، نقلاً عن

Alphons Thomas Mason, Brandeis - A Free Man's Life, New York, 1956, P. 458.

(٣٠) انطلاقاً من محاضر مؤتمر سان ريمو، يبرز رفض فرنسا لوعده بلفور، وذلك من خلال مداخلات مندوبي برتيلو (Berthelot). يمكن مراجعة تلك المداخلات في A.E. Y International, V. 669, 670, 671. لكن هذا لا يعني أن السياسة الفرنسية كانت تعارض نوعاً من الاستقلال الذاتي لبعض اليهود على جزء من أرض فلسطين.

(٣١) شؤون فلسطينية، المرجع السابق، ص ٩١، نقلاً عن Documents، السلسلة ١، المجلد ٨، لندن ١٩٥٨.

اللوحة ٣٤ من هذا الأطلس تصور لجغرافية فلسطين تحت حكم داود وسليمان<sup>(٣٢)</sup>. وهذه الخريطة استعملها لويد جورج ليكون فكرة عن مساحة فلسطين.

في مؤتمر سان ريمو الذي عقد في نيسان ١٩٢٠، تم إقرار انتداب فرنسا على سوريا (ولبنان) وبريطانيا على فلسطين والعراق. وبقيت مسألة الحدود دون حل نهائي. قبيل انعقاد المؤتمر، ونّجه حاييم وايزمن ثلاث رسائل<sup>(٣٣)</sup>. في الرسالة الأولى الموجهة إلى اللورد بلفور قال: «علمت أنه ستقرر غداً مسألة الحدود الشرقية لأرض إسرائيل. وقد سمعت أيضاً أن هناك إمكانية لإيجاد حل وسط يقضي بإخراج نهر الليطاني من حدود أرض إسرائيل، وهذا يعني أن بلادنا ستحرم من عامل إقتصادي ضخم».

إني أتوسل إليك في هذه الساعة الأخيرة أن تستغل تأثيرك ضد أي حل من هذا النوع، وإذا أراد البريطانيون، فيماكانهم أن يؤمنوا لأرض إسرائيل حدوداً ملائمة. أما الفرنسيون، فليس من المؤكد أن باستطاعتهم إعطاء أهمية كبيرة لنهر الليطاني. لقد عملت أشياء كثيرة من أجلنا واسمح لي أن أزعجك بطلبي هذا في ساعة التقرير».

وجاء في الرسالة الثانية إلى السير لويس رامير: «نحن نعتقد أن ليس هنالك أهمية لنهر الليطاني في المنطقة الواقعة إلى الشمال من الحدود المقترحة. وإنه من الممكن الاستفادة منها بشكل جيد في المنطقة الجنوبية فقط».

وفي رسالة وايزمن الثالثة إلى أحد أعضاء الوفد الإيطالي ورد ما يلي: «يعتقد الفرنسيون أنه إذا أصررنا بشدة على اعتبار الليطاني وجبل الشيخ حدودنا الشمالية، فليس هذا إلا لكوننا أبواق دعاية للاستعمار البريطاني. وهذا طبعاً خطأ كبير. كن متأكداً بأن البريطانيين غير معنيين بهذه المنطقة الصغيرة. وإذا كانوا يعيرون أي اهتمام لهذه المسألة، فليس ذلك إلا لأنهم يعرفون جيداً أنه سوف لا تكون هناك أية إمكانية تقريباً لإقامة الوطن القومي اليهودي من ناحية اقتصادية بدون مصادر مياه الأردن والليطاني».

في حزيران ١٩٢٠، اقترحت فرنسا تسوية لحل القضية. مضمون هذه التسوية أن خط الحدود يجب أن ينطلق من نقطة رأس الناقورة على الشاطئ، أي على عدة أميال شمال خط سايكس - بيكو والخط الفاصل بين المنطقة الجنوبية والمنطقة الشمالية لأراضي العدو المحررة (O.E.T.A)، ومن الناقورة يتجه نحو الشرق. بعدها يرتفع شمالاً بشكل أصبع ليدخل ضمن فلسطين المستوطنة اليهودية الشمالية في المطلة ووادي الحولة. بيد أن الحركة الصهيونية رفضت

Frederic Hof, Galilée Divided, the Israel - Lebanon Frontier, 1916-1984, West View Press, (٣٢) United States of America, 1985, P. 8.

(راجع الخريطة رقم ٦).

(٣٣) نشرت هذه الرسائل في صحيفة يديعوت أحرونوت في ٢١/٣/١٩٧٨. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٧٢.

هذه التسوية وعملت على تنظيم حملة «لانتقاد اللباني» من حزيران حتى كانون الأول. هذه الحملة اتخذت مساراً مزدوجاً باتجاه المسؤولين الإنكليز خاصة - وغيرهم أيضاً -، وباتجاه الرأي العام عبر الصحافة. حسبنا أن نعرض النماذج من هذه الحملة.

لقد كثف حاييم وايزمن، في هذه الفترة، رسائله إلى وزارة الخارجية البريطانية. ومما جاء في إحدى هذه الرسائل:

«... إن سيادتكم تعرفون ولا شك الأهمية الكبرى لليباني بالنسبة إلى فلسطين، حتى ولو ضمت كل مياه نهري الأردن واليرموك وجلبت إلى فلسطين، فإنها ستكون غير كافية بالنسبة إلى حاجة البلاد. إن الصيف في فلسطين جاف جداً وعملية التبخر سريعة وكثيفة. وإن ري القسم الأعلى من الجليل وتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية لحياة صناعية، ولو محدودة، يجب أن يتم بواسطة مياه اللباني. والخبراء يتفقون على أن اللباني هو ذو منفعة ضئيلة بالنسبة إلى لبنان الذي يملك كميات كبيرة من المياه... إن فرنسا تدرك ولا شك أهمية الضرر الذي سوف يلحق بالحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال الحدود التي اقترحتها. فلو فصلت فلسطين عن نهري اللباني والجزء الأعلى من الأردن واليرموك، حتى لا نذكر إطلاقاً الضفة الشرقية لبحيرة طبريا، فإنها لا تستطيع أن تكون مستقلة اقتصادياً...»<sup>(٣٤)</sup>.

### «دستور اليهود المائي»

على الصعيد الإعلامي كانت عدة صحف ونشرات تخوض مواجهة إعلامية واسعة من أجل تعديل الحدود وضم اللباني إلى فلسطين - فعلى سبيل المثال لا الحصر، كانت نشرة (Palestine) تخصص أغلب افتتاحياتها لهذه المسألة. العدد الصادر في كانون الأول ١٩٢٠، أكد على أهمية مياه اللباني لحياة فلسطين<sup>(٣٥)</sup>. وعدد شباط ربط مستقبل اقتصاد فلسطين بهذا النهر<sup>(٣٦)</sup>. أما عدد آب، فقد ركّز على نقد قيام لبنان الكبير وضرورة الحاق اللباني بفلسطين لحاجتها إليه (من حيث المياه والطاقة)<sup>(٣٧)</sup>. ثم هناك عدد آخر في آب، انتقد السياسة الفرنسية

(٣٤) وثائق وزارة الخارجية البريطانية F.O. 406-44. Public Record Office. وللإطلاع على المضمون الكامل للوثيقة. راجع عصام خليفة، المرجع السابق، ص ٧٣-٧٨.

(٣٥) «We discussed here last week the question of the northern boundary with France, and particularly the vital importance to Palestine of the Litani waters» Palestine, VVI, N°24 January 1920, P.186.

(٣٦) «Palestine has no coal, and the chief source of power for her economic development must be water... All the experts are in agreements that the river above all necessary to the economic future of Palestine is the Litani». Palestine, V. VII, N°1, February 1920, P.3

(٣٧) «It is well known that Palestine is asking for the inclusion within her borders of Litany gorge so as to guarantee to her those sources of water and electrical power which, while of no particular value to others, are necessary for the full economic development of Palestine». Palestine, Vol.VIII, N°1, August 1920, P.4.

بسبب تصلبها في مسألة اللباني وعدم ضمه إلى فلسطين<sup>(٣٨)</sup>.

في أعداد شهر تشرين الثاني ١٩٢٠، تتالى المقالات عن خطورة عدم ضم اللباني إلى فلسطين<sup>(٣٩)</sup> ثم هناك تساؤل عن جدوى ضمه إلى لبنان، بينما ضمه إلى فلسطين هو مسألة حياة أو موت لها<sup>(٤٠)</sup>. وكذلك فإن موقعه يشكل حدوداً طبيعية لفلسطين الشمالية<sup>(٤١)</sup>. إن اللباني، حسب الادعاء الصهيوني المتكرر يؤمن الري والكهرباء لفلسطين<sup>(٤٢)</sup>. وإذا لم يكن بد من الضم المباشر لليباني، فعلى الأقل ثمة إصرار بالموافقة على استفادة فلسطين من مياهه<sup>(٤٣)</sup>.

بموازاة نشرة (Palestine)، عرضت صحف أخرى، في أوروبا وأميركا، متأثرة بتوجيهات المنظمة الصهيونية، مسألة المياه والحدود، ومن أبرزها صحيفة التايمز اللندنية. فتحت عنوان «الحدود الشمالية لفلسطين» عرضت الصحيفة خريطة علقت عليها بما يلي: «فلسطين تطلب من فرنسا رسم حدودها الشمالية لتوفير ما يكفي من إمدادات المياه لضمان حياتها الاقتصادية...» ثم أوردت، تحت الخريطة، مقالاً من جملة ما جاء فيه<sup>(٤٤)</sup>:

هذا الخط الصهيوني العام المتشدد إلى حد خطير تارة، حيث كان يطالب بضم الأراضي الواقعة جنوب اللباني إلى فلسطين، والمتساهل إلى حد ما طوراً، بحيث يكفي بالمطالبة بالمياه فقط، دون ضم الأرض، كان يلقي دعماً وتفهماً لدى الدوائر الإنكليزية. وهناك العشرات من الرسائل في أرشيف وزارة الخارجية الإنكليزية التي تبين هذا الواقع. وحسبنا أن نعرض منها عينة من خلال رسالتين.

(٣٨) «Such a line would not only cut off from Palestine a good part of Galilee and the whole of the Hauran, but it would deprive her of all her water sources. The Litani, the snows of Hermon, the Jordan, Lake Merom, Lake Tiberias, and the Yamouk would one and all pass from her wholly or pass from her control». Palestine, Vol. III, N°3, August 1920, P.29.

(٣٩) «On the other hand, French Syria, should cede to Palestine the waters of the Litani, which are of far greater importance to Palestine than they can possibly be to her. Palestine, Vol. VI, N°16, November 1919, P.123.

(٤٠) «For Palestine something vital - the possession and control of those water-resources which are the life-blood of the country, upon which the agriculture and the industry of the future depend». Palestine, Vol. VIII, N°5, October 1920, P.34.

(٤١) «On the west side of Jordan the Litani (Nahr-El-Kasimir (sic)) is a definite physical limit...». OP. Cit, P.47.

(٤٢) «The northern frontier should include the water which is vital to Palestine for irrigation and electric power. Palestine, Vol. VIII, N°7, October 1920, P.23.

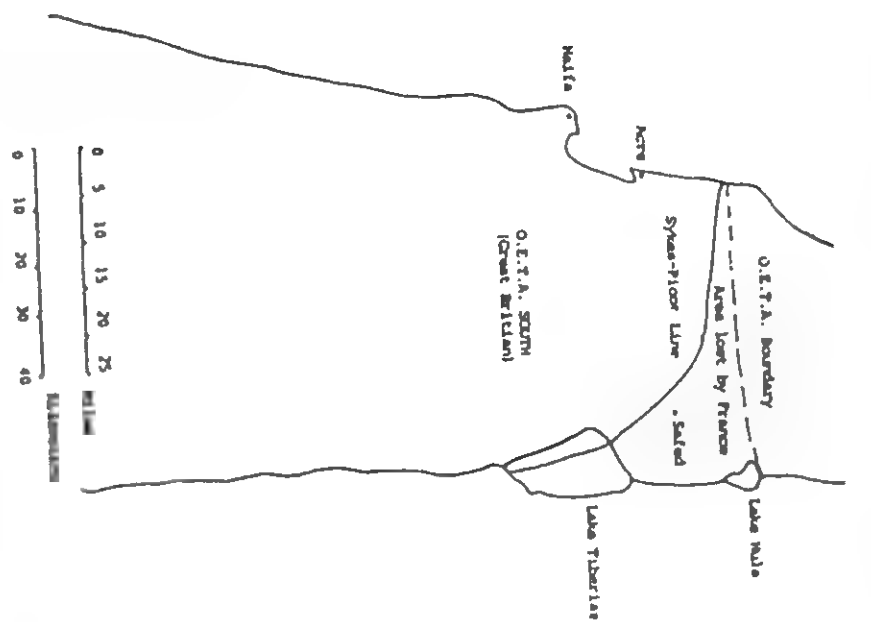
(٤٣) «By access to the waters of the Leontes (Litani) is not meant territorial possession, but only the right of storing and using its waters...». Palestine, Vol. VIII, N°8, October 1920, P.59.

(٤٤) The Times, Monday, October 25, 1920.

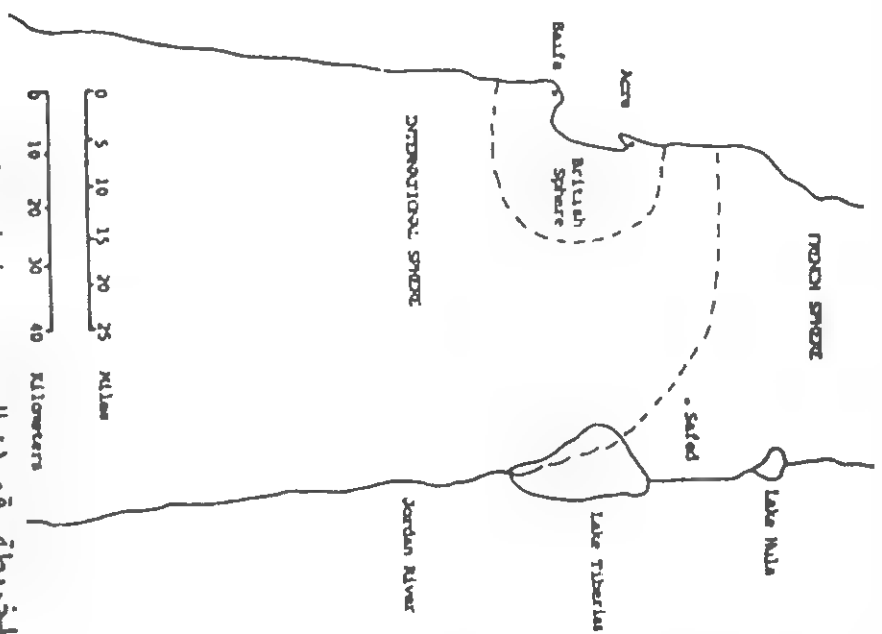
يمكن مراجعة صورة الخريطة والمقال في الملحق رقم ٧.



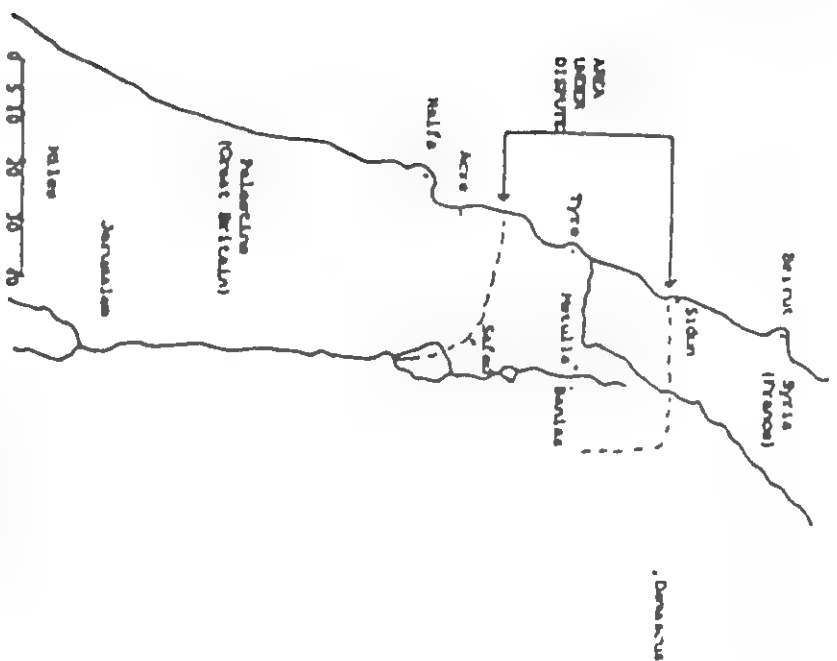




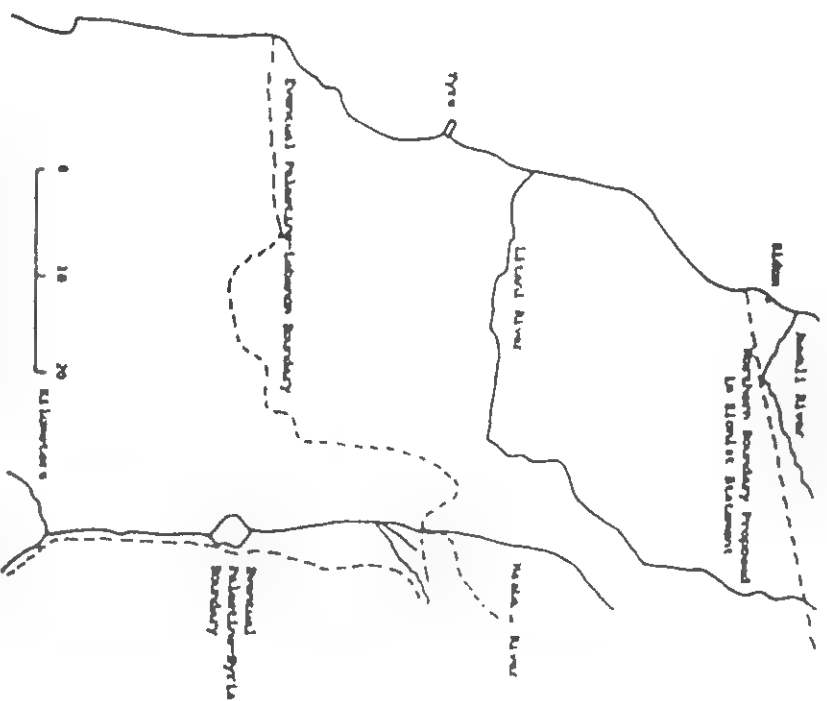
الخريطة رقم ٢: الخط الفاصل بين شمال  
منطقة الدو المحرة وجنوبها. خريف ١٩١٨



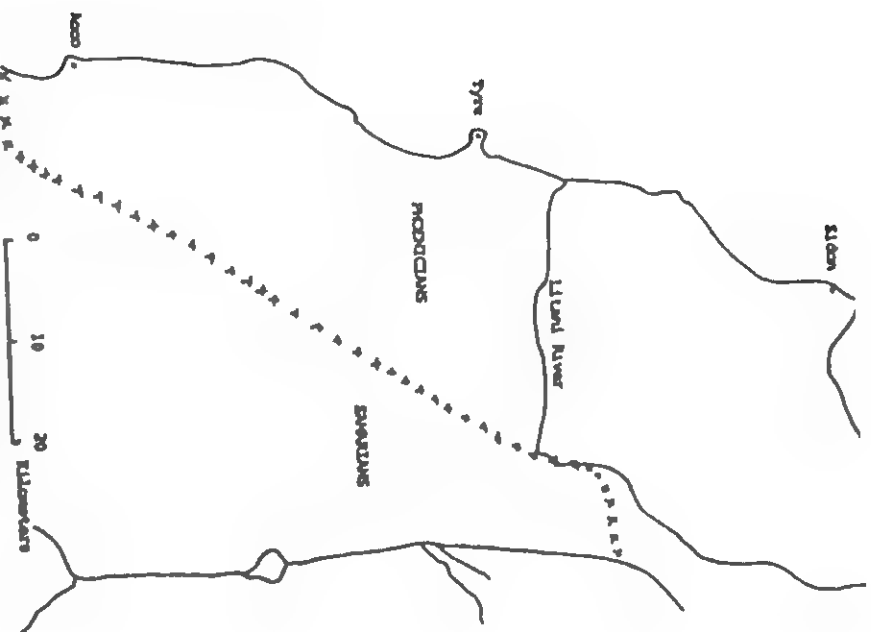
الخريطة رقم ١: الحدود بين لبنان وفلسطين  
كما رسمتها اتفاقية سايكس - بيكو، ايار ١٩١٦



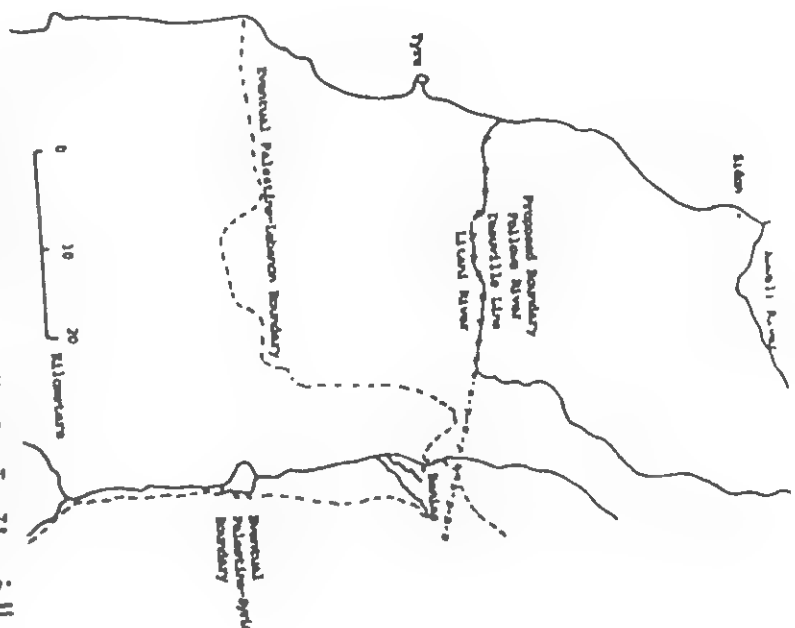
الخريطة رقم ٤: المجال الجغرافي للصراع،  
أذار - ايلول ١٩١٩.



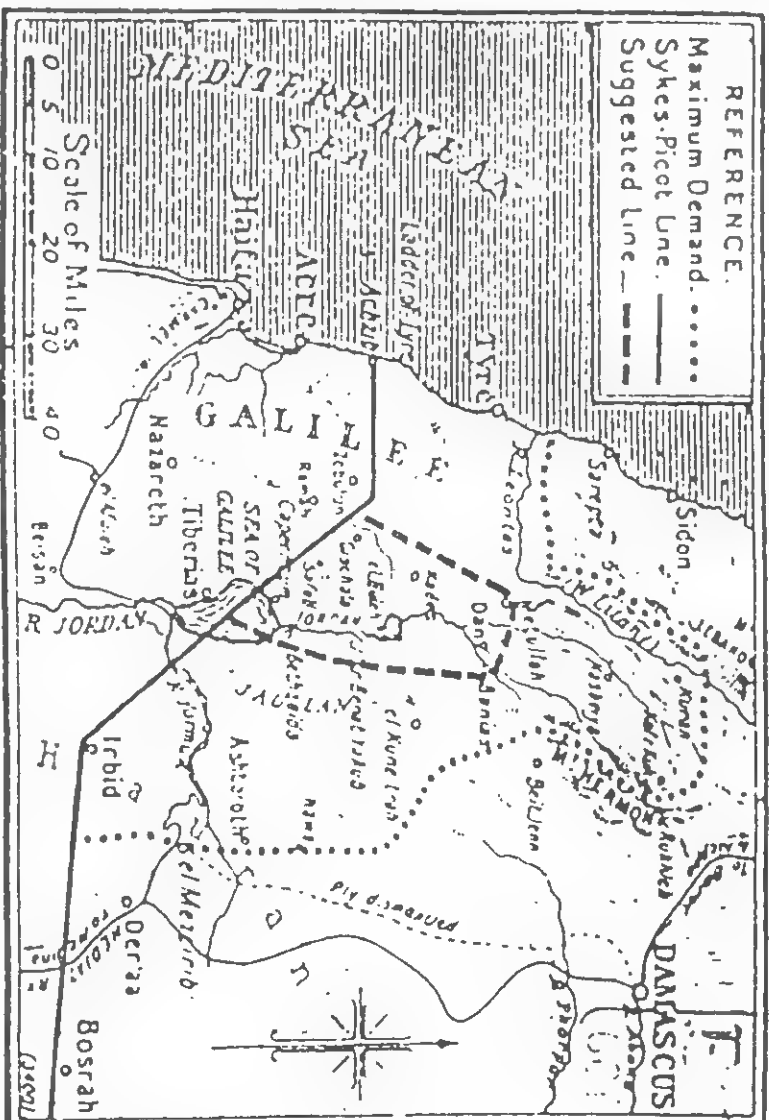
الخريطة رقم ٣: الحدود الشمالية لفلسطين  
كما اقترحتها الحركة الصهيونية، شباط ١٩١٩.



الخريطة رقم ٦: للوحة رقم ٢٤  
من المجلد أدناه سميت.



الخريطة رقم ٥: الحدود الشمالية لفلسطين  
تتبعاً لاتفاق دوفيل، ايلول ١٩١٩



ملحق رقم ٧: عينة من الدعاية الصهيونية: ٢٥ أكتوبر ١٩٢٠، The Times، Monday.

(٢٩) On the other hand, French Syria, should cede to Palestine the waters of the Litani, which are of far greater importance to Palestine than they can possibly be to her.

### ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين: وجهة نظر أخرى(\*)

إن انتقاءنا لدراسة فريدريك هوف (Frederic C. Hof) وهي بعنوان Galilee Divided, 1916-1984 The Israel-Lebanon frontier، (الجليل المقسم، الحدود الإسرائيلية - اللبنانية ١٩١٦-١٩٨٤) لا يعني الموافقة على الكثير مما ورد فيها. وإنما هدفنا من ذلك اطلاع الباحثين على عينة من الدراسات الأكاديمية المتأثرة بالتوجيه الصهيوني في الولايات المتحدة. ومهما يكن التحيز واضحاً في هذه الدراسة، فإنها تعطينا الكثير من المعلومات التي توقف الغافلين على خطورة ما تخطط له إسرائيل بالنسبة لأرضنا والمياه.

#### ترسيم الحدود اللبنانية الفلسطينية

الحدود الحالية بين إسرائيل ولبنان اتخذت شكلها النهائي في نيسان عام ١٩٢٤ عندما ضمت عدة قرى في الجليل الأعلى إلى دولة فلسطين بحسب الاتفاق الإنجليزي - الفرنسي الموقع في آذار ١٩٢٣. ويمكن الافتراض بأن عملية رسم خط بين دولتين غير هامتين، هي مسألة سهلة. لكن واقع الأمر بين أنها كانت محاولة شاقة تورط فيها أطراف عدة، وجبكت عبرها مكائد قوتين رئيسيتين مع قوى أخرى تابعة: بريطانيا والحركة الصهيونية في جانب، وفرنسا وجماعة من القوميين المسيحيين اللبنانيين في جانب آخر.

بدأت العملية في أيار ١٩١٦ من خلال تبادل مذكرات بين وزير الخارجية البريطاني، السير ادوارد غراي (Sir Edward Grey) والسفير الفرنسي لدى الخارجية البريطانية السيد بول كامبون (M: Paul Cambon).

هذه التسوية التي قسمت مقاطعات الأمبراطورية العثمانية في المشرق العربي بين فرنسا وإنجلترا، ووافقت عليها روسيا، أطلق عليها اتفاقية سايكس - بيكو (Sykes - Picot)، وقد أدت إلى حصول صراع حول الحدود بين فلسطين ولبنان.

(\*) ساهمت السيدة فيبيان ضرغام بترجمة النص عن اللغة الانكليزية، فلها الشكر.

لقد قسمت المقاطعات العثمانية في شرق البحر الأبيض المتوسط، تبعاً للاتفاقية، إلى ثلاث مناطق:

- قطاع دولي يحكم من قبل الحلفاء
- قطاع بريطاني يشمل حيفا وعكا
- قطاع فرنسي يتألف من المنطقة الساحلية شمال القطاع الدولي.

الجدير بالملاحظة أن الخط الفاصل بين القطاعين الدولي والفرنسي - من الشاطئ وطوال بحيرة طبريا، يقسم المستوطنات اليهودية الموجودة آنذاك، مما يعني خضوعها لسلطتين، وهذا أمر لم يخطر ببال المسؤولين عن التقسيم في ذلك الوقت.

بعد عامين عدلت كل من بريطانيا وفرنسا خريطة ١٩١٦، ذلك أن عدة أحداث خطيرة جرت خلالهما. ففي عام ١٩١٦ اضطر وزير خارجية بريطانيا غراي (Grey) أن يأخذ بعين الاعتبار الأعباء التي تكبدها فرنسا في الحرب ضد الدول المعادية، لكن الحرب في المشرق، ضد الدولة العثمانية، حتى العام ١٩١٨، كانت قد وقعت بأكملها تقريباً على عاتق الإنجليز. إضافة إلى ذلك كانت السياسة البريطانية قد رسخت تحالفها مع الحركة الصهيونية، وهي صاحبة نفوذ متصاعد، من خلال شخص الدكتور حايم وايزمن، ومن ثمار ذلك صدور «وعد بلفور» في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧.

في ١٩ أيلول ١٩١٨ أسس الحلفاء إدارة دعوها: «نظام إدارة أراضي العدو المحتلة»، ومن خلالها حكموا عسكرياً المقاطعات التي كانت جزءاً من الدولة العثمانية شرقي المتوسط. ومنها يتبين بأن القطاع الدولي لم يعد موجوداً إذ حل مكانه «إدارة أراضي العدو المحتلة - الجنوب» (O.E.T.A South)، وهي منطقة احتلال بريطانية فقط.

علاوة على ذلك وسع الإنجليز الحدود شمالاً لتشمل إدارتهم المستوطنات اليهودية في قضاء صفد. هذا التصرف من جانب واحد وافق عليه الفرنسيون على مضض، وهو على كل حال جاء نتيجة منطقية للأرجحية العسكرية الإنجليزية في المنطقة.

في كانون الأول ١٩١٨ وافق رئيس الوزراء الفرنسي جورج كليمانصو Georges Clémenceau على أن تصبح فلسطين - المحددة بمنطقة «إدارة أراضي العدو المحتلة - الجنوب» - كلياً تحت السيطرة الإنجليزية. وقد لاقى استيلاء القائد الإنجليزي الجنرال اللنبي Allenby على قضاء صفد، استياء ومرارة من قبل فرنسا، وبرغم موافقتها على هذا الأمر الواقع إلا أنها رفضت الموافقة على تنازلات جديدة متعلقة بالحدود. مع العلم أنه كان لا يزال يوجد بعض المستوطنين اليهود في القطاع الفرنسي.

عام ١٩١٨ كانت فلسطين ما زالت غير محددة كوجود سياسي. فجمال باشا، الحاكم العثماني على المنطقة، كان يعتبر أن فلسطين، كتعبير جغرافي، تشمل أفضية القدس ونابلس



في حزيران ١٩٢٠ اقترحت فرنسا تسوية. مضمونها أن خط الحدود يجب أن ينطلق من نقطة رأس الناقورة على الشاطئ ويتجه عدة أميال شمال خطي سايكس بيكو والـ O.E.T.A (أي خط مناطق العدو المحررة)، ثم يواصل شرقاً، وبعدها يرتفع شمالاً بشكل «أصبع» ليشمل داخل فلسطين المستوطنة اليهودية الشمالية في «المطلة» ووادي الحولة. وربما كان ضم هذا الاصبع نتيجة مباشرة لمذبحة تل حي قبل ثلاثة أشهر (وهي التي مات فيها ٨ من المستوطنين الصهاينة على يد المقاتلين العرب في أول آذار ١٩٢٠). هذا الحل كان يعني ترك اللباني بأكمله تحت الإشراف الفرنسي.

وبعد أن تأكد الصهاينة من ضم المستوطنات الشمالية إلى فلسطين، صمموا على شن حملة لإنقاذ نهر اللباني من حزيران حتى كانون الأول. والمقطع التالي من الكتاب الموجه من الدكتور وايزمن (رئيس الحركة) إلى اللورد كيرزون Lord Curzon، بتاريخ ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٠، يعبر بوضوح عن تصميم وسخط الصهاينة.

«حضرة اللورد، إن سيادتكم تعرفون ولا شك الأهمية الكبرى لللباني بالنسبة إلى فلسطين حتى ولو ضمت كل مياه نهري الأردن واليرموك وأتي بها إلى فلسطين، فإنها سوف تكون غير كافية بالنسبة إلى حاجة البلاد. إن الصيف في فلسطين هو جاف جداً وأن عملية التبخر سريعة وكثيفة. وإن ري القسم الأعلى من الجليل وتأمين الطاقة الكهربائية الضرورية لحياة صناعية ولو محدودة يجب أن يتم بواسطة مياه اللباني. والخبراء يتفقون أن اللباني هو ذو منفعة ضئيلة بالنسبة إلى لبنان الذي يملك كميات كبيرة من المياه. وإننا دائماً كنا متفقين حول الشروط لمنطقة غير داخلية ضمن حدود فلسطين بحيث تسوى بالشكل المناسب.

إن فرنسا تدرك ولا شك أهمية الضرر الذي سوف يلحق بالحياة الاقتصادية في فلسطين من خلال الحدود التي اقترحتها. فلو فصلت فلسطين عن نهر اللباني والجزء الأعلى من الأردن واليرموك، حتى لا نذكر إطلاقاً الشاطئ الغربي للجليل، فإنها لا تستطيع أن تكون مستقلة اقتصادياً وبالتالي فإن وجود فلسطين فقيرة وضعيفة - اقتصادياً - سوف لا يكون عاملاً فعالاً لمصلحة أية قوة غربية كبرى».

لم تكن مجدية مناشدة وايزمن لعاطفة الامبراطورية البريطانية. وقد أورد في سيرة حياته: «حاولت أن أقنع المفوض السامي الفرنسي في بيروت الجنرال غورو Gouraud بأهمية مياه اللباني لفلسطين فلم أستطع أن أثير اهتمامه».

برغم الدور الذي لعبه مفاوضون، من درجة متوسطة، بهدف تحويل مضمون اتفاق لويد جورج - برتيلو، وذلك بهدف إرضاء مطامح الصهاينة، فإنهم اصطدموا بتمسك رئيس الوزراء بسياسة التوراة. جزء من رسالة كتبها أحد الدبلوماسيين البريطانيين توضح هذه النقطة.

«لما كانت قضية توسيع حدود فلسطين موضع تنازع دائم في المجلس الأعلى للحلفاء،

خصوصاً حول الخلفية «التاريخية»، وبالتحديد على أساس اللوحة ٣٤ من «الأطلس التاريخي لجغرافيا الأراضي المقدسة» لأدام سميث، يمكن الاستنتاج كم أن من الصعب الالتقاء مع الحجة الفرنسية بالنسبة لضم مناطق شرق الأردن وشمال اليرموك لفلسطين. ولو أخذت اللوحة كمقياس للجدال حول حدود تشمل جزءاً من اللباني. كانت مهمتنا صعبة ولكن، كما أشرت سابقاً، أن سياق المناقشات في سان ريمو (San Remo) استثنت عملياً إثارة هذه النقطة مجدداً».

في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ توصلت بريطانيا وفرنسا إلى اتفاق مبدئي ونهائي حول الحدود، إذ تمت الموافقة على الاقتراح الفرنسي المقدم في حزيران، بأجمعه، فيما يتعلق بحدود لبنان وفلسطين. وقد تم تأسيس لجنة لترسيم الخط الصحيح للحدود. وعن موضوع المياه، جاء في الفقرة ٨ من الاتفاقية:

«تم تعيين خبراء من قبل دوائر سوريا وفلسطين لدرس مشترك، خلال ستة أشهر من توقيع الاتفاقية، حول استعمال إمكانيات الري وإنتاج الطاقة الكهربائية لمياه الأردن الأعلى واليرموك وروافدهما، بعد تأمين حاجات المناطق الخاضعة للانتداب الفرنسي.

بصدد هذه الدراسة تمنح الدولة الفرنسية مندوبيها تعليمات لجهة حرية التصرف باستعمال الفائض من هذه المياه لصالح «فلسطين». ما يجب الإشارة إليه أن هذا الاتفاق الفرنسي - الإنجليزي لم يأت على ذكر نهر اللباني.

لجنة الحدود المعنية، بموجب الاتفاقية الفرنسية - الإنجليزية، سلمت تقريرها النهائي في شباط ١٩٢٢. وقد تم التوقيع على هذا الاتفاق في الثالث من شباط ١٩٢٢. وقد صدقت عليه الدولة البريطانية في السابع من آذار ١٩٢٣ وأصبح ساري المفعول بعد ثلاثة أيام.

إن الاتفاق النهائي لم يأت على ذكر أي مدخل للصهاينة على المياه الموجودة تحت السيطرة الفرنسية. والجهة الوحيدة من الحدود التي تركت كمجال لإعادة التفاوض كانت تمتد من المطلة إلى بانياس. النصف الأول منها جزء من حدود فلسطين مع لبنان، والنصف الثاني جزء من حدود فلسطين مع سوريا. وقد رسمت الحدود على خط مواز بـ ١٠٠ متر جنوب طريق يربط المطلة ببانياس. وقد شددت فرنسا على الاحتفاظ بالطريق كاملاً لكي تتمكن من مراقبة شرق وغرب هذا المعبر.

هذا الاتفاق النهائي دعم الموقف الفرنسي لكنه شمل شرطاً نص على ما يلي: «إن الحكومة البريطانية لها الحق بأن تعيد فتح مسألة تصحيح الحدود بين بانياس المطلة. وليكن من المتفق عليه، بين الدولتين المتدبتين، جعل شمال الطريق، بين القريتين، الحدود النهائية».

### تطور مسألة الحدود والمياه بين فلسطين - إسرائيل ولبنان ١٩٢٣-١٩٥٣

تشكل المياه أحد أبرز العوامل التي تسمح للحياة الإنسانية والحيوانية والنباتية بالاستمرار. وتبرز الدراسات أن نسبة ٦٥٪ من جسم الإنسان يتشكل من المياه. ومنذ عهد الإنسان بالاستقرار كان للمياه الدور الحاسم في نشأة الحضارات وفي ممارسة الزراعة. وكثيرة هي الحضارات التي اندثرت بسبب انحسار الموارد المائية، وملايين البشر توفيت نتيجة الجفاف وتغير المناخ في أقاليم كثيرة من العالم. من هنا نشأت الصراعات للسيطرة على موارد المياه عبر كل حقبة التاريخ وفي المرحلة الراهنة، وبسبب التطور في استعمال الثروة المائية في مجالات الزراعة والصناعة، والتصاعد الكبير في كمية استهلاك الفرد الواحد من المياه، مع الأخذ بعين الاعتبار التزايد الكبير في عدد السكان، يبدو واضحاً احتدام الصراع للسيطرة على موارد المياه في أغلب مناطق العالم. ويتخذ هذا الصراع حدة وعنفًا خاصاً إذا كانت الموارد السطحية والجوفية المائية محدودة الكمية، كما هو الحال في المشرق العربي. فمنذ نشأة المشروع الصهيوني الذي يرتكز على التوسع الأرضي الاستيطاني كان هاجس السعي للسيطرة على موارد المياه مسألة مركزية بالنسبة لقادة الحركة الصهيونية<sup>(١)</sup>. إن موضوع المياه هو من أخطر القضايا التي توجه مخططات الحركة الصهيونية، وفي هذا السياق يمكن أن نفهم إحجام إسرائيل عن الاعتراف بحدود نهائية لها، إذ إن أرض إسرائيل هي مفهوم متحرك باستمرار. توسعها يرتبط باستمرار تدفق المهاجرين للاستيطان. وإذا كان هناك تباين بين أطراف في الدولة أو تيارات في الحركة الصهيونية، فهذا التباين لم يكن حول مبدأ التوسع ومضمونه، بل كان حول وسيلة وشكل تطبيقه.

في دراستنا المقتضبة هذه سنحاول أن نرصد تطور مسألة المياه والحدود بين لبنان وفلسطين في المرحلة التي تلت اتفاق PAULET - NEW COMB لترسيم الحدود، والتي أصبحت نافذة ابتداء من ٧ آذار ١٩٢٣.

(١) راجع مقالنا في مجلة الدفاع الوطني، العدد الأول، ص ١٣٧-١٥٠.

لقد قطعت اتفاقات ١٩٢٠ و ١٩٢٣<sup>(٢)</sup> الطريق أمام أطماع الحركة الصهيونية بالسيطرة على مياه جنوب لبنان وبخاصة الليطاني. لكن هذه الاتفاقات راعت من جهة أخرى مواقع المستوطنات اليهودية الأولى في المنطقة إذ امتدت الحدود من رأس الناقورة وانعطفت شمالاً إلى المظلة وإلى الشرق باتجاه بانياس<sup>(٣)</sup>. في هذه المرحلة لم تكن الحركة الصهيونية في موقع يسمح لها بتغيير الاتفاق الفرنسي - الإنجليزي. ولكن كان من الواضح أن الصهاينة لم يفقدوا الأمل بأن الحدود ستُنظَّم يوماً ما على نحو يتفق ومخططاتهم. وقيل هذه الاتفاقات طلبت الحركة الصهيونية من المفوض السامي الفرنسي في بيروت السماح للمستوطنين الصهاينة بالاستقرار في جنوبي لبنان، وقد نقل الدكتور وايزمن عن لسان المسؤول الفرنسي قوله بعد أن رفض هذا الطلب «... بعد أن تحصلوا على صور وصيда ستطلبون تغيير الحدود من جديد<sup>(٤)</sup>». وكرر أحد أعضاء اللجنة التنفيذية للحركة الصهيونية محاولة إقناع السلطات الفرنسية في بيروت بالسماح بالاستيطان في جنوب لبنان (تموز ١٩٢٤)، فكان ردّ المفوضية - ممثلة بالجنرال ويغان WEYGAND - التحفظ. وفي رسالة بعثها إلى وزارة الخارجية الفرنسية<sup>(٥)</sup> حذر من إمكانيات التعاون بين الحركة الصهيونية ويهود سوريا وأشار إلى طموح هذه الحركة بضم كل المناطق التي يعيش فيها يهود إلى فلسطين، وذكر المسؤولين الفرنسيين بالخريطة الصهيونية التي نشرت عام ١٩١٧ قائلاً: «لن أذهب إلى حدّ عرض الخريطة المطبوعة عام ١٩١٧ من قبل الصهاينة حيث نلاحظ أن الحدود الشمالية للدولة الصهيونية تصل إلى خط سكة حديد بيروت - دمشق، أي أنها تضم صور وصيда وقسمًا كبيراً من لبنان الجنوبي».

وبمناسبة تخليتنا الأخير عن أراضي المظلة لفلسطين - يضيف التقرير - تصاعدت في الأوساط الصهيونية مطالب بضم حرمون وجنوب البقاع.

ومن جهة أخرى، نمي إليّ حصول حالات كثيرة من شراء صهيونيين لأراضي جنوبي دولتي لبنان الكبير ودمشق، الأمر الذي يحملني على درس ما إذا كان بالإمكان إيقاف هذا التوسع من خلال استعمال نص تشريعي يسمح لي بمنع الأجانب من شراء العقارات في بعض المناطق».

(٢) للإطلاع على مضمون هذه الاتفاقات راجع كتابنا «الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨-١٩٣٦» بيروت، ١٩٨٥.

(٣) سئل لويد جورج في البرلمان قبيل اتفاق ١٩٢٠ عن الأسباب التي منعت من إلحاق الليطاني بفلسطين فأجاب: «أن (الليطاني) لم يكن أبداً داخل فلسطين. إن الاتفاق بيني وبين كليمنصو يؤكد على أن فلسطين القديمة هي «من دان إلى بحر السبع»، وهي لا تشمل نهر الليطاني».

(٤) في ٢١ آذار ١٩٧٨ تعرّض وزير الدفاع الإسرائيلي لتوبيخ من قبل أحد أعضاء الكنيست لأنه لم يستول بكل بساطة على نهر الليطاني خلال حملة احتلال جنوب لبنان. وقد صرخت السيدة غنولا كوهين - عضو الكنيست - قائلة: «إن عمك، الرئيس السابق وايزمن، عرف في ذلك الوقت المعنى التاريخي لنهر الليطاني»، فأجاب عابز وايزمن: «لست بحاجة لك أو لأي شخص ليعطيني مراجع عن حايم وايزمن».

(٥) أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية (الكي دورسه)، A.E. Levant Palestine, V. 28, PP. 73-74.

أما القنصل الفرنسي في القدس GASTON MAUGRAS فقد كتب إلى رئيس الوزراء الفرنسي، عام ١٩٢٥، تقريراً<sup>(٦)</sup> مسهباً نقطف منه ما يلي:

«لقد ورد في برقية للوكالة اليهودية من لندن، منذ عدة أيام، أنّ الاختصاصيين العسكريين الفرنسيين والإنجليز توصلوا إلى استنتاج مفاده: إنّ الحدود الحالية بين فلسطين وسوريا ولبنان تعرّض لأقصى الاعتراضات من وجهة النظر الاستراتيجية، وأنّ الحكومة الفرنسية أصبحت مقتنعة بالتراجع حتى نهر الليطاني حدوداً لجنوب لبنان.

لا أدري ما هو مدى الصحة في هذا النبأ. إنّ إطلاق الإشاعات الكاذبة هو تصرف ثابت لأرباب الدعاية الصهيونية، وذلك بهدف التأثير على الرأي العام. هذا الرأي العام الغربي الذي يعرفون مدى حساسيته إزاء مطالبهم.

فباسم المبادئ الآتية الحق اليهود، عام ١٩٢٢، متولا للأراضي الفلسطينية. والآن باسم المبادئ الاستراتيجية يسعون لنيل أطماعهم.

أرسل لكم طياً مقالاً من مجلة PALESTINE WEEKLY حيث تطرح الأسانيد التي يجب أن تحمل سوريا ولبنان على التراجع إلى حدود يمكن الدفاع عنها أي وراء نهر الليطاني. وما هو ملفت كيف أنّ اليهود قد هضموا سياسة الضم والقضم.

ويضيف MAUGRAS - في تقريره - أنّ لدى الصهاينة في أعماق قلوبهم إرادة عميقة للمطالبة بصور وضواحيها. ثمّ أنّهم ولا شك طامعون بمياه الليطاني التي توفر لهم طاقة هيدروليكية وهم بحاجة ماسة إليها لتحقيق مشاريعهم الكهربائية. ليس من شك أنّ لليهود مع صور وصيدا، صراع قديم وخراب هاتين المدينتين الملعونتين (في رأيهم)، يجب أن تطابق نبؤات حزقيال<sup>(٧)</sup>. لكن الحاجة أو الضغينة لا تمنحان حقوقاً لليهود في صور وصيدا على رغم أنّ يهوه قدّم أرضهما كهبة لقبيلة آشر. إنّ الصهيونية لا تعيش إلّا على الذكريات التوراتية، وأنّ الأسانيد التي تبدو لنا مغالطة للوقائع التاريخية فإنّها بالمقابل تشكّل العامل الأكثر تأثيراً عليها.

إذا أردنا أو لم نرد توسيع فلسطين نحو الليطاني، يجب على وزارة الخارجية (الفرنسية) أن

(٦) A.E., Levant, Syrie - Liban, V. 306, PP. 131-132, 30/11/1925.

(٧) جاء في نبؤة حزقيال عن صور:

«لذلك هكذا قال السيّد الرب أنذا عليك يا صور فأصعد عليك أمماً كثيرة كما يصعد البحر أمواجه، فيدثرون أسوار صور ويهدمون بروجها وأمحي غبارها عنها وأجعلها صخراً عارياً... ويقتل شعبك بالسيف وأنصاب عزّتك تهبط إلى الأرض... نبؤة حزقيال، الفصل ٢٤، ٣-٤-١١. الكتاب المقدّس، المطبعة الكاثوليكية بيروت، ١٩٦٠، ص ٦٠٢. وفي نفس النبؤة جاء عن صيدا:

«... وألقي فيها الرّواء والدم في شوارعها فيسقط القتلى في وسطها بالسيف الآتي عليها من كل جهة فيعلمون أنّي أنا الرب... نبؤة حزقيال، الفصل ٢٨، ٢٢-٢٣، المرجع السابق، ص ٦٠٦.

تعلم بأنّ المعطيات الاستراتيجية ليست في أفواه الصهاينة سوى ذرائع نافهة تختبئ وراءها وقائع أكثر قوّة ألا وهي المطالب التوراتية الروحية. وإذا كان من غير الواجب تعديل الحدود، فإنّه يجب بالمقدار نفسه عدم القيام بأي عمل من شأنه تشجيع مثل هذه المطامع. وإذا كان من الواجب - في يوم ما - القيام بإعطاء جيراننا هذه الهدية الثمينة فيجب اختيار الوقت الذي لا نبذو فيه مجبرين على التخلّص من هذا الحمل».

من جهة أخرى فقد أرسل القنصل MAUGRAS إلى وزارة الخارجية، تقريراً<sup>(٨)</sup> أشار فيه إلى أنّ البروفسور اليهودي BROWER قد وضع خريطة للطلاب اليهود أدخل فيها المناطق الواقعة جنوب خط صيدا - دمشق في فلسطين التاريخية، وهو بذلك يخلق للأجيال اليهودية الجديدة نوعاً من إرادة الضم للمناطق الواقعة ما وراء الحدود التي اتفق عليها بين فلسطين ولبنان.

ثمّ إنّ ضغط الدعاية الصهيونية الهادفة إلى تعديل الحدود استمرّ بالتصاعد. فقد نشرت مجلة PALESTINE Weekly مقالاً هاماً بعنوان Adjusting the frontiers (تصحيح الحدود) وذلك بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني ١٩٢٥، ومن أبرز ما جاء في هذا المقال<sup>(٩)</sup>:

وردت برقية من لندن تتضمن عزم الحكومتين البريطانية والفرنسية على تصحيح الحدود بين فلسطين وسوريا، أنّ الخبراء العسكريين لا يرون هذه الحدود مناسبة من الوجهة الاستراتيجية وبخاصة في منطقة مرجعيون واستناداً إلى هذه البرقية طرح مشروع توسيع حدود الانتداب على فلسطين ليشمل سهل «العيون» والتلال التي تحدّه من جهة الغرب على نحو يجعل من نهر الليطاني حداً طبيعياً من الجهة الشمالية - الغربية.

هذا النبأ لم يكن له وقع المفاجأة، فمنذ ذلك الحين حاولت لجنة الحدود المتتدبة من الحكومتين البريطانية والفرنسية للاستقصاء حول مسألة المنطقة، أحالت توصياتها لكلّ من الحكومتين، وكان هناك شعور بالقلق من فحوى النتائج التي تمّ التوصل إليها. فالقرار كان، في أحسن الأحوال، نوعاً من الاتفاق بين مطالب طوبوغرافية واعتبارات سياسية. لسوء الحظ، كانت الاعتبارات السياسية هي العامل الطاغي في التسوية النهائية التي تمّ التوصل إليها. الحالة المقارنة التي على أساسها يمكن للتوّار الدروز أن ينتشروا في منطقة مرجعيون لفتت انتباه كلّ من السلطات السورية (واللبنانية) والفلسطينية.

إنّ المعطيات السياسية التي أخذت بالاعتبار كانت في صلب القضايا التي كانت وراء اتفاق سايكس - بيكو. إنّ التنازل الوحيد الذي قدّمته السلطات الفرنسية هو السماح للمنطقة التي تشمل عدداً من المستوطنات اليهودية الواقعة في شمالي فلسطين، أن تكون ضمن حدود هذه الأخيرة.

(٨) A.E. Levant, Palestine, V. 29, PP. 280-282.

(٩) A.E. Levant, Syrie - Liban, V. 306, P. 133 (R. et V).









اللاحقة، وبرز الصراع الإسرائيلي العربي حول استثمار المياه في وادي الأردن، وتوضّح أكثر فأكثر أطماع إسرائيل الأكيدة في مياه الليطاني من خلال مشروع كوتون. وكذلك من خلال الكثير من الممارسات والتصاريع والدراسات<sup>(٣٤)</sup>.

وإذا علمنا اليوم أن إسرائيل تعمل لجلب مليوني مهاجر، خاصة من الاتحاد السوفياتي، حتى العام ٢٠٠٠ إلى فلسطين، وإذا علمنا أن العجز المائي كان عام ١٩٩٠ لا يقل عن ٣٤٠ مليون م<sup>٣</sup>، فمن الواضح جداً أن سيطرة إسرائيل على كامل مياه الليطاني (٨٠٠ مليون م<sup>٣</sup>) لا تكفيها. من هنا رهانها على الاستعانة بمياه دجلة والفرات (من خلال مشروع أنابيب السلام التركي)، وكذلك من خلال التطلّع إلى مياه النيل.

(٥)

### الحدود اللبنانية الجنوبية

بين اتفاق ترسيم ١٩٢٣ واتفاق ترسيم ١٩٤٩

إن مسألة الحدود بين لبنان وإسرائيل هي من النقاط الأساسية التي ستطرح في المفاوضات الدائرة بين لبنان وإسرائيل في واشنطن. ومهما حاول المفاوض اللبناني أن يتهرب من التطرّق إلى هذه المسألة حاصراً موضوعه بتطبيق قرار مجلس الأمن الرقم ٤٢٥، فإن تطبيق هذا القرار يفترض توضيح ماهية الحدود اللبنانية المعترف بها دولياً التي وردت في الفقرة الأولى من هذا القرار.

وتنويراً للمفاوض اللبناني من جهة، وتوضيحاً للرأي العام اللبناني والعربي من جهة ثانية ستتطرق في دراستنا المقتضية هذه إلى التوقّف عند اتفاقيتي ترسيم الحدود بين لبنان وفلسطين/إسرائيل. لكن قبل ذلك يجدر بنا عرض بعض الملاحظات الأساسية.

١ - إن الحدود بين الدول هي خطوط تحمل مفاهيم سياسية وحقوقية. وهي التي توضح الحيز الجغرافي لسيادة الدول.

٢ - إن نسبة لا تقل عن ١٧,٢٪ من حدود بلدان العالم الثالث قد تمّ ترسيمها من قبل فرنسا، بينما نسبة ٢١,٥٪ من حدود هذه البلدان قام بترسيمها الإنجليز.

٣ - إن نسبة لا تقلّ عن ٣٥٪ من الحدود في قارة آسيا رسمت على أساس خط القمم أو خط تقاسم المياه «Les lignes de crête ou de partage des eaux» وحدود لبنان مع فلسطين، وكذلك حدود لبنان مع سوريا رسمت بشكل أساسي على أساس خط القمم أو خط تقاسم المياه.

٤ - في كثير من دول العالم ثمة معاهد متخصصة في متابعة مسائل الحدود على الصعيد الدولي بشكل عام وحدودها بشكل خاص، بحيث تجمع هذه الدول كل الوثائق والدراسات المتعلقة بهذا الموضوع. وبينما لا تهتم الدولة اللبنانية بهذا الموضوع نرى أن إسرائيل مثلاً تعزّز عدّة مراكز أبحاث في هذا المجال من أبرزها المركز الموجود في جامعة القدس المسمّى «Think Tanks»، وكذلك في تل أبيب، معهد الدراسات الاستراتيجية الموجه من قبل عسكريين Le Centre d'Etudes Stratégiques.

(٣٤) سيكون ذلك مجال دراسات لاحقة من قبلنا.



















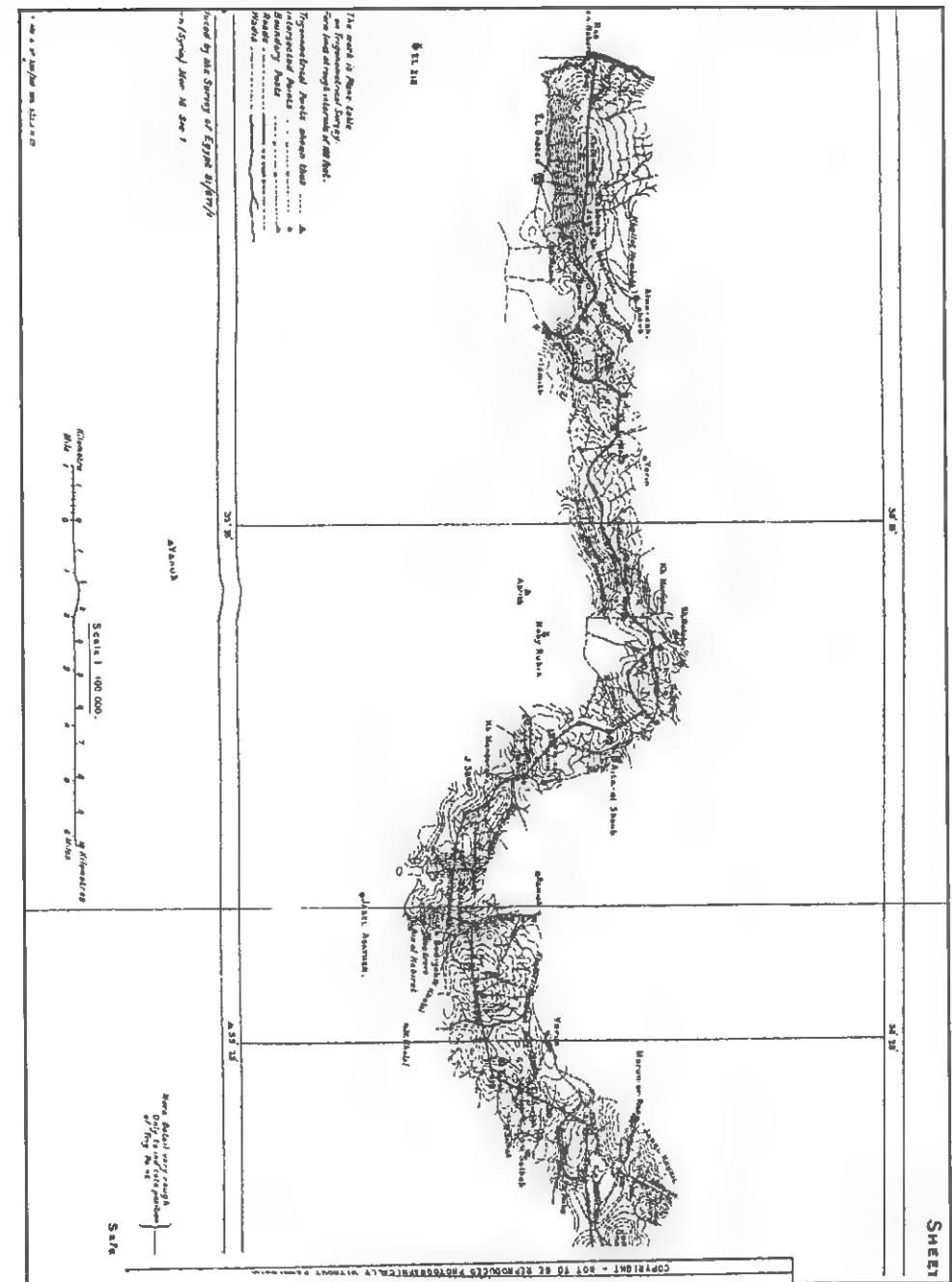




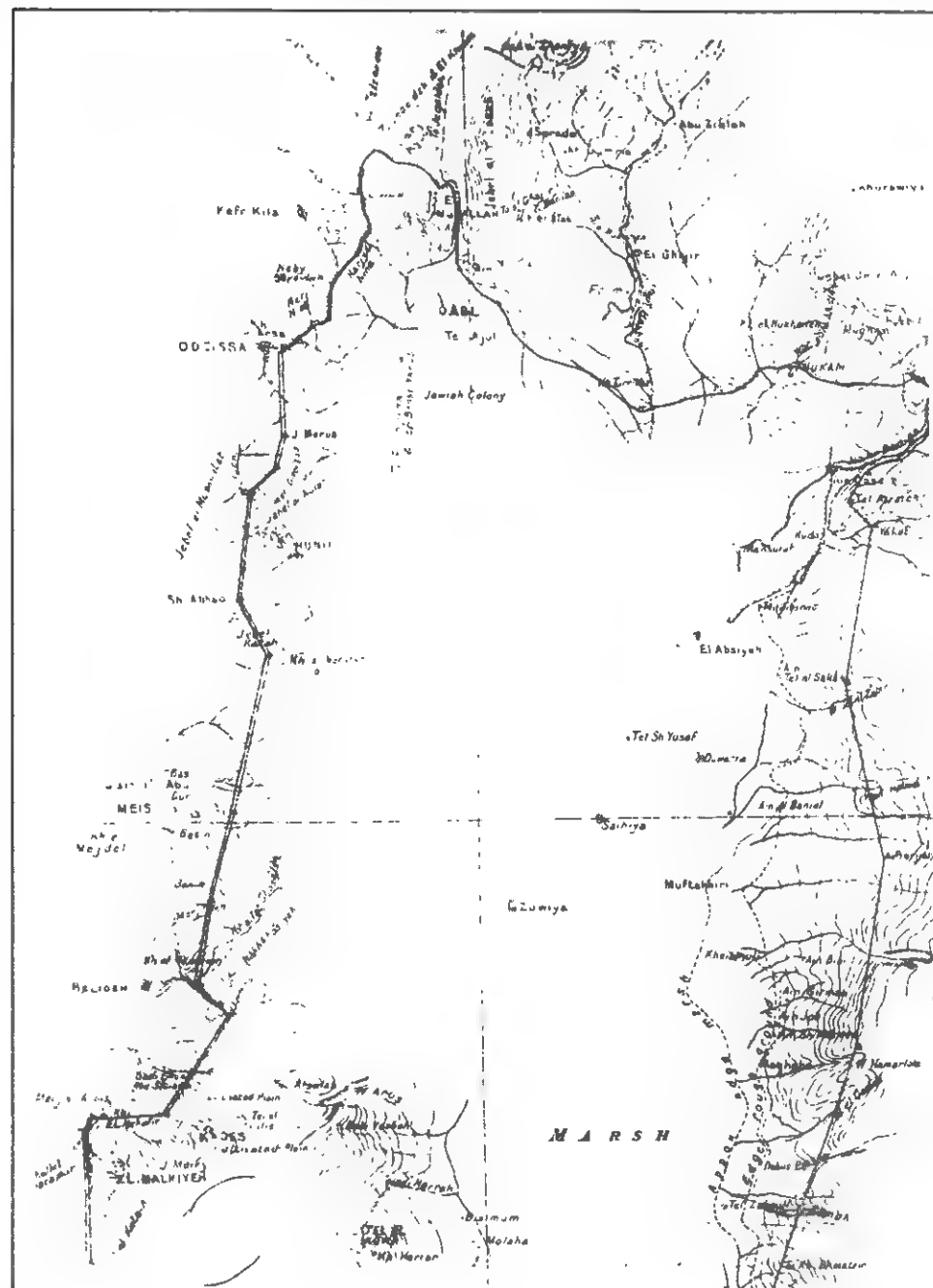




# MAP SHOWING BOUNDARY BETWEEN SYRIA AND PALESTINE



التسليم الذي سَمَّ الأَيْتَاقَ عَلَيْهِ بَيْنَ بُولَه - نِيوكُوم



التسليم الذي سَمَّ الأَيْتَاقَ عَلَيْهِ بَيْنَ بُولَه - نِيوكُوم





## عود إلى بدء مشروع جونستون

إن قراءة جديدة لما سمي مشروع جونستون، وهو الذي كان خلال الخمسينات مدار نقاش واسع بين الأميركيين من جهة والعرب والإسرائيليين من جهة أخرى، هذه القراءة تعتبر ضرورية جداً للمفاوض اللبناني والعربي. خاصة وأن مسألة المياه هي من المواضيع الرئيسية المطروحة على جدول الأعمال في مؤتمر السلام بين العرب وإسرائيل. ومن جهة أخرى فإن مشروع جونستون، في خلفيات قيامه، تعدى مسألة تنظيم توزيع مياه حوض الأردن على الجهات المعنية، إلى قضايا أخرى منها التنسيق بين دول وشعوب المنطقة في مجال التنمية كما أولى مسألة توطيد اللاجئين الفلسطينيين، في أماكن إقامتهم الجديدة، أهمية بالغة.

### ١ - الأهداف الأميركية من المشروع بين الظاهر والباطن:

طرح الأوساط الدبلوماسية الأميركية عدّة أسباب لاهتمامها بمشروع وادي الأردن، من أبرزها:

- ١ - إن الولايات المتحدة تهتمّ بالنمو الاقتصادي في جميع بلدان العالم الحرّ. وهي تسعى لمساعدة الدول الأقل ثروة من أجل رفع مستوى معيشتها بحرية وسلام.
- ٢ - تسعى أميركا لتنفيذ سياسة ودية ومفيدة نحو جميع شعوب الشرق الأدنى. وتقديمها للمساعدات إلى هذه الشعوب يجعلها تصوّر أنها ستحصل على موارد دائمة للثروة الجديدة في البلدان التي تقبل المساعدات.

- ٣ - إن أميركا تهتمّ بوضع حدّ لمأساة اللاجئين الفلسطينيين. وأن مشروع وادي الأردن يقدم فرصة لتحسين أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية. وسيخفض هذا المشروع عبء الإسعاف الدولي الذي تتحمّل معظمه الولايات المتحدة (من خلال الأونروا).

- ٤ - إن الولايات المتحدة اعتقدت، من خلال عزمها على تنفيذ هذا المشروع، أن الموارد الدولية الضرورية لإنماء وإنعاش أكثر من دولة واحدة يجب أن تقتسم بين هذه الدول بطريقة سلمية ومنصفة. وأنها لا تعتقد أن مثل هذه الموارد يجب أن تكون ملك الأقوى أو ملك أولئك الذين يتفردون باستخدامها. فهي تعتقد أن اختبارها باقتسام الإفادة من الأنهر التي

تجري بين الولايات المتحدة وجيرانها يمكنه أن يطبّق بطريقة مفيدة بقضية اقتسام مياه وادي الأردن<sup>(١)</sup>.

هذه الأهداف الظاهرة لمشروع جونستون يمكن إجمالها ويمكن استنتاجها من مجمل البيانات التي أفشى بها الرئيس أزينهاور وكبار وزارة خارجيته والمستر جونستون نفسه: «إن النزاع بين العرب واليهود لا يمكن حله ضمن نطاق سياسي ما دام كل من الفريقين يفكر ويضع خططه بموجب الحدود الضيقة لبلده وبموجب سيادته القومية. وما دام كل من اليهود في إسرائيل والعرب في البلدان المجاورة محصورين ضمن هذه الحدود الضيقة فإن أيّ منهم لا يستطيع استغلال موارده الطبيعية على أحسن ما يمكن. وهذه الحدود لا تمثل توزيعاً اقتصادياً للأراضي أو لموارد المياه وكذلك لا يستطيع أحد منهما استغلال هذه الموارد على الوجه الأكمل وإعالة الحد الأعلى لعدد السكان على مستوى معيشة عال. ولذلك فإنه إذا كان في الاستطاعة إيجاد وسيلة لاستغلال الأراضي وموارد المياه بصورة معقولة فإن مستوى المعيشة سيرتفع بين العرب واليهود على السواء كما أن ذلك سيؤدي إلى إيجاد طريقة يمكن معها التغلب على الصعوبات التي تعترض الوصول إلى تسوية سلمية وذلك عن طريق تقرب جديد لا يبنى على أساس من السيادة القومية فحسب وإنما على الشؤون الاقتصادية أيضاً.

ولو كان في الإستطاعة جعل العرب واليهود يدركون أن مصالحهم الحقيقية لا تقوم على الانعزال بعضهم عن بعض وإنما على التعاون معاً فإن في الإمكان تجنّب خطر نزاع جديد في فلسطين وحل أكثر مشكلات الشرق الأوسط خطورة».

وراء هذه الأهداف الظاهرة ثمة أهداف حقيقية تنطلق أساساً من الإرادة الأميركية العميقة والثابتة بالسيطرة على الشرق الأوسط حيث المصالح النفطية والاستراتيجية من جهة وترسيخ وجود الدولة العبرية من جهة أخرى. والأمر الذي سرّع في عملية التدخل الأميركية إعلان إسرائيل عن خططها السباعية للتنمية المائية واستغلال مياه نهر الأردن من جانب واحد. وقد تراقق ذلك مع القرار الذي اتخذته أميركا بإلغاء القرض إلى مصر لبناء سدّ أسوان بالإضافة إلى الهجوم العسكري الذي كان متوتراً بين سوريا وإسرائيل حول بحيرة طبريا وقبيل قيام إسرائيل بشنّ هجوم غادر على قرية قبية.

### ٢ - مقومات مشروع جونستون:

#### ١ - أصل المشروع:

في مقر الأمم المتحدة، عام ١٩٥٣، أذيع تقرير فني وضعت لهجان من الخبراء والمهندسين تنتمي إلى «مؤسسة سلطة وادي التنيسي» بالإشتراك مع مكتب هندسي معروف. الموضوع الذي

(١) من تقرير دبلوماسي في وزارة الخارجية اللبنانية، ملف مشروع جونستون.





وبتاريخ ١٩٥٤/٤/٥، قدمت اللجنة العربية الفنية تقريرها إلى اللجنة السياسية مشفوعاً بمشروع مقابل، اطلعت عليه اللجنة السياسية ثم قرّرت قيام لجنة مشتركة - سياسية - هندسية - عسكرية، من ممثلي لبنان والأردن وسوريا ومصر، يعهد إليها بدراسة الموضوع من نواحيه السياسية والفنية والعسكرية، وتقديم توصياتها للحكومات المعنية الثلاث، أي لبنان والأردن وسوريا والإجماع بمستر اريك جونستون ومستشاريه السياسيين والفنيين عندما يعود لبحث المشروع.

وبتاريخ ١٨ - ١٩٥٤/٤/٢١، عقدت اللجنة السياسية الهندسية العسكرية في دمشق ثلاثة اجتماعات استعرضت في أثنائها المشروع من نواحيه المذكورة، وقد رأت وجوب أرجاء انعقادها استكمالاً للبحث بعد جمع بعض المعلومات، فاستأنفت اجتماعاتها من ١٦ إلى ٢١/٥/١٩٥٤ في عمان.

وفيما يلي الخطوط الرئيسية للمشروع العربي المقابل بعد التنقيح الذي أدخلته عليه اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية، وفقاً للسياسة التي رسمتها اللجنة السياسية.

أولاً - يجب أن يكفل المشروع لكل دولة عربية (لبنان وسوريا والأردن) ضمن حدودها، الانتفاع بري الأراضي الصالحة للزراعة الموجودة فعلاً في مناطق منابع وأحواض هذه الأنهار، مع استفادة هذه المناطق بما يمكن توليده من القوى الكهربائية فيها.

وقد تفرع عن هذه القاعدة.

أ - في لبنان:

١ - ري ٣٥٠٠٠ دونم في حوض الحاصباني، أغفلها مشروع جونستون.

٢ - إنشاء محطة توليد القوى الكهربائية من نهر الحاصباني، في الأراضي اللبنانية، قوتها خمسة عشر ألف كيلوات. أما مشروع جونستون فقد جعل هذه المحطة في أرض إسرائيل.

ب - سوريا:

زيادة المساحة المروية عما حددها مشروع جونستون بنحو ٥٠٠٠٠ دونم.

ج - الأردن:

زيادة كميات المياه للري عما حددها مشروع جونستون بنحو ١٥ بالمئة. ولا شك أنه ينبغي الموافقة على المشروع من هذه الناحية.

ثانياً - الحرص على ألا تستعمل إسرائيل المياه خارج حوض الأردن وروافده.

فإن مشروع جونستون يجمع مياه أنهر الحاصباني وبانياس ودان وينقلها شرقاً في قناة طولها ١٢٠ كيلومتراً إلى منطقة تلال الجليل بحجة ري هذه المنطقة. إلا أن اللجنة الفنية رأت أن هذا

المشروع غير اقتصادي نظراً لطول القناة وتوفر المياه في الجليل، وقد يكون الغرض من إنشاء هذه القناة إيصال المياه إلى منخفض الباطوف وتخزينها فيه ليتسنى لإسرائيل ري الساحل ومنطقة النقب، تنفيذاً للمشاريع الإسرائيلية الموضوعة سابقاً.

وجدير بالذكر أن التخزين في الباطوف سيؤدي إلى تقليل كمية المياه الذاهبة إلى بحيرة طبريا، وبالتالي زيادة ملوحتها وانخفاض منسوبها، مما لا يمكن معه ري باقي الأراضي الأردنية.

وعليه فقد رأت اللجنة السياسية الفنية العسكرية، بناء على اقتراح الوفد اللبناني، أنه في حالة عدم احترام قاعدة استخدام المياه في حوضها الطبيعي من قبل إسرائيل، يحتفظ كل من لبنان وسوريا بحق التوسع في استعمال مياه الحاصباني وبانياس واستخدامها خارج حوضيهما.

وهذه القاعدة جديرة بالاعتماد من قبل الحكومة اللبنانية، منعاً لإسرائيل من تحقيق مشروعها الهادف إلى الاستفادة من المياه التابعة في الأراضي العربية على حساب العرب، ولا سيما بجريها غرباً نحو الساحل والنقب، حيث يتسنى لليهود إقامة مستعمرات تزيد في طاقتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية.

ثالثاً - تخزين مياه اليرموك في مجرى هذا النهر، لأغراض الري وتوليد القوى الكهربائية لصالح الأردن وسوريا، حسب الاتفاقية المعقودة بينهما في ١٩٥٣/٦/٤.

أما مشروع جونستون، فيجعل تخزين هذه المياه في بحيرة طبريا.

ومن أهم الأسباب التي حثت باللجنة الفنية إلى التمسك بتخزين المياه في حوضها، وليس في بحيرة طبريا، أن هذه البحيرة تقع تحت سيطرة إسرائيل التي تحدها من معظم جهاتها، باستثناء المناطق المجردة المتاخمة لها.

ولما كانت تكاليف التخزين في حوض النهر تزيد في اعتمادات المشروع نحو ٤٠ مليون دولار، ويتنظر أن يعارضه بشدة الجانب الأميركي، فقد اقترح الوفد المصري أن يشترط في قبول وجهة النظر الأميركية تعديل الخطوط الحالية بين سوريا وإسرائيل بحيث يصبح محور كل من نهر الأردن وبحيرتي الحولة وطبريا فاصلاً بين البلاد العربية شرقاً وإسرائيل غرباً.

ولما كان الأمر يهم سوريا بالدرجة الأولى وقد قبلت بهذا الاقتراح وتشبّث به مندوبها العسكري، فقد وافقت اللجنة عليه في اجتماع دمشق رغم معارضة الوفد اللبناني وتبنيه إلى أن القبول بأي تعديل سيفسح المجال لإسرائيل بطلب تعديلات لصالحها وهو ما قصدت إليه عندما سعت إلى حمل الأردن على قبول المفاوضة على أساس المادة ١٢ من اتفاقية الهدنة.

ولكن الجانب العسكري اللبناني اعترض مجدداً، مبيناً أن تعديل خطوط الهدنة يزيل المناطق المجردة ويفتح أبواباً جديدة للخلافات بين العرب واليهود لوجودهما وجهاً لوجه.

وفي اجتماع اللجنة في عمان عاد الجانب العسكري السوري عن رأيه الأول، وأوضح ما ملخصه:

- ١ - إن الإحتفاظ بالمناطق المجردة يساعد سوريا على مقاومة أشغال تحويل الأردن.
- ٢ - إن مبدأ إلغاء المناطق المجردة وتعديل خطوط الهدنة قد يعتبر مرحلة نحو تسوية العلاقات مع إسرائيل.
- ٣ - لا تريد سوريا، تحت ستار مشروع مياه، أن تتحقق تسوية نهائية ذات صبغة سياسية للقضية الفلسطينية.
- ٤ - إن في اليرموك ثروة قومية للعرب يجب المحافظة عليها بجميع الوسائل على أن اللجنة رأت أن يعاد بحث هذا الموضوع بعد الرجوع إلى الحكومات المعنية بالأمر للوصول إلى رأي موحد في الإجتماع القادم في القاهرة.

أما وزارة الخارجية اللبنانية، فلا تزال عند رأيها برفض التعديل المقترح كشرط لقبول التخزين في بحيرة طبريا، وذلك:

- ١ - للسبب الذي أدلى به الوفد اللبناني في دمشق.
  - ٢ - للأسباب التي أوردها الوفد السوري في اجتماع عمان.
  - ٣ - لأن تعديل الحدود لن يمنع إسرائيل، وهي المسيطرة على قسم كبير من البحيرة، من التحكم في المياه، بخلاف ما لو كان التخزين في بلاد عربية صرفة، كما هو الأمر إذا جرى التخزين في حوض اليرموك.
- أما الزيادة في التكاليف، فيبررها الحرص على استبعاد أسباب الخلاف بين الجانبين العربي والإسرائيلي، وهو أحد الأسس التي تتمشى عليها سياسة الدول الكبرى نفسها ويمكن أن تحتج أميركا به.

رابعاً - ري الغور الغربي في الأردن بواسطة القناة المارة شرقي نهر الأردن.

فإن المشروع العربي المقابل كان قد اعتمد مشروع جونستون بشأن ري الغور الغربي في الأردن من القناة التي تمر غربي النهر لتروي باول قسم منها الغور الغربي الإسرائيلي.

وقد اعترض الوفد الأردني على ذلك في اجتماع دمشق وأيده الوفد اللبناني ورأى أن يدرس مشروع لجر المياه إلى الغور الغربي الأردني عن طريق القناة المارة شرقي نهر الأردن، كي لا تتحكم إسرائيل بتلك المياه.

وقد درس هذا التعديل في اجتماع عمان وأقرته اللجنة.

وقد مالت الحكومة اللبنانية أن توافق عليه نهائياً، وهو يتفق مع سياسة الدول الكبرى

المشار إليها آنفاً الرامية إلى استبعاد أسباب الخلاف بين العرب واليهود.

خامساً - إقامة لجنة دولية للإشراف على توزيع المياه.

أقرت اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية قيام هذه اللجنة بعد أن كان الجانب الأردني قد اعترض عليه ثم رجع عن اعتراضه.

ورأى البعض أن هذه اللجنة ضرورية لأن من شأنها أن تمنع إسرائيل في المستقبل من إساءة التصرف، وتؤدي إلى تجنب المشاكل التي قد تتيح في حالة الخلاف على كمية المياه التي يجب أن يحصل عليها كل من الطرفين.

إن اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية لم تبت في كيفية تشكيل هذه اللجنة الدولية، ولكن من المستحب أن تكون لجنة فنية محض، ليتسنى لها القيام بمهمتها على أساس العلم والخبرة.

أما فيما يتعلق بجنسية أعضائها، فمن الخير أن يكونوا من بلاد صغيرة محايدة كي لا يتأثروا بسياسة بلادهم.

تلك هي التوصيات التي تقدم بها إلى الحكومة اللبنانية الوفد اللبناني إلى اللجنة السياسية الفنية - العسكرية.

فإذا أقرتها الحكومة أمكن اللجنة السياسية - الفنية - العسكرية أن تفاوض على أساسها جونستون ومستشاريه السياسيين والفنيين، عملاً بقرار اللجنة السياسية الصادر في ١٩٥٤/٤/٥.

وكانت الحكومة اللبنانية تعرف أن إسرائيل تقدمت بمشروع مقابل لمشروع جونستون، ذهبت فيه إلى المطالبة باعتبار نهر الليطاني جزءاً من القوى المائية التي يجب أن تدمج في التخطيط المائي الإقليمي للمنطقة.

غير أن سفير لبنان في واشنطن أفاد أن الحكومة الأميركية تعارض معارضة كلية أية محاولة لاعتبار الليطاني غير نهر لبناني صرف.

على أن هذا المسعى اليهودي ليس بالأول من نوعه. فإن الوفد الإسرائيلي لدى لجنة التوفيق عام ١٩٤٩ قد تقدم بمثل هذا الطلب، وقد اطلع رئيس اللجنة رئيس الوفد اللبناني عليه بصورة خاصة ولم يدرجه في جدول الأبحاث.

وعندما قدمت البعثة الاقتصادية للشرق الأوسط برئاسة مستر كلاب مدير عام سلطة «وادي تنسي»، تقريرها النهائي في ١٩٤٩/١٢/٢٨ أشارت إلى أن أسالة مياه الليطاني إلى نهر الأردن تزيد في انحدارها ٥٥٠ متراً، وبالتالي في القوة الكهربائية المنتجة. وفي هذه الإشارة ما يشير الشكوك.

وهذه اليوم محاولة جزئية، تقف أميركا في وجهها، ولكونها إذ تدل على مدى مطامع

إسرائيل، تنبيه بالصعوبات التي يتنظر أن تثار بوجه المشروع العربي لاستغلال مياه الأردن<sup>(٥)</sup>.

في ١٩ أكتوبر ١٩٥٨ نشرت جريدة النيويورك تايمس رسالة من تل أبيب تناولت مسألة المياه. وقد كتب في نفس العدد السيد أريك جونستون مقالاً بعنوان «مفتاح مستقبل الشرق الأوسط» قال فيه: «إن مشكلة المياه هي من وراء الفقر والإندفاع في العالم العربي».

أما مقال المستر جونستون، فيبحث موضوع المياه وأهميتها بالنسبة للشرق الأوسط بكامله، والواقع أن كاتب المقال بعد أن تعرض لمقدمة تاريخية تحدث فيها عن حالة الرخاء الذي كان يعم الشرق الأوسط واستغلال الأراضي استغلالاً فعالاً، وكافياً لإعالة عدد من السكان، يفوق عددهم اليوم بأضعاف، ولكن تدهور الحياة وإهمال زراعة الأراضي بسبب الغزوات المنغولية التي قضت على معالم الحضارة في المنطقة وهدمت السدود والأقنية وأحرقت المزارع، كل هذا أدى إلى الفقر والجهل اللذين يعمان المنطقة اليوم.

وفيما يلي أهم النقاط التي جاءت في المقال المشار إليه:

أ - تبلغ مساحة الأراضي في هذه المنطقة (الجمهورية العربية المتحدة والعراق والأردن ولبنان والمملكة العربية السعودية واليمن ٨ مليون فدان، (٥٠) مليون فدان منها فقط صالح للزراعة، ولكن ما يزرع منها اليوم يعادل ٢٣ مليون فدان، أي نصف المساحة القابلة للزراعة تقريباً ومن ثم فالمشكلة هي زيادة مساحة الأراضي المزروعة، وذلك باستعمال المياه الموجودة وإيجاد منابع جديدة للمياه.

ب - هذا بالإضافة إلى ينابيع المياه والأنهار الكثيرة في المنطقة، تدرس الآن - بصورة جدية - طريقة نزع ملوحة مياه البحر، فإن نجحت فإن مساحات شاسعة من الأراضي ستكون قابلة للزراعة خاصة في مصر التي ستحرر لأول مرة من الإعتماد - فقط - على مياه النيل، وسيتمكن بهذه الوسيلة أحياء مملكة الأردن وجعلها دولة قابلة للحياة. وتبلغ تكاليف نزع ملوحة ألف جالون من المياه مقدار نصف دولار يومياً، ومن ثم فإن ري فدان واحد مثلاً سيكلف ٤٥٠ دولاراً في السنة بالإضافة إلى تكاليف ضخ المياه، وإنشاء الأقنية، وهذا مبلغ كبير ولكن الخبراء يعملون لإيجاد طريقة رخيصة لنزع ملوحة المياه، وربما نجحوا في هذه السنين القريبة القادمة.

ج - إن الثروات المائية لهذه المنطقة ليست وافرة ولكنها كافية، وهي تتألف من خمسة أنهر رئيسية، النيل والدجلة والفرات والأردن والليطاني، فلو أصلحت هذه الأنهر لتمكنت من ري مساحة أخرى لا تقل عن ٨ ملايين فدان، أي ثلث الأراضي المزروعة اليوم، وبهذا يمكن إعالة مليوني عائلة أو عشرة ملايين شخص.

(٥) من تقرير قدمه وزير الخارجية ألفرد نفاش الى مجلس الوزراء في ١٩٥٤/٦/٨.

د - إن عدم استغلال هذه الأنهر، لا يرجع إلى عدم وجود المال أو الخطط الكافية، لأن أمريكا كانت قد عرضت مساعدة قدرها مائتي مليون دولار لاستثمار نهر الأردن، ولقد قدم البنك الدولي قروضاً للبنان والعراق في سبيل مشاريع الري، حتى خزان أسوان - الذي يعتقد جونستون بعدم صلاحيته اقتصادياً - كان من المقرر المساهمة في إنشائه، لولا ظروف معينة حالت دون ذلك، وإنما يعود الأمر إلى عدم الاستقرار في المنطقة وخلافات العرب فيما بينهم وعدم تعاونهم مع إسرائيل وكذلك إلى عدم الاستقرار السياسي والإجتماعي بصورة عامة.

هـ - إن الأسباب المشار إليها حدثت دول الشرق الأوسط إلى القيام منفردة بمشاريع الري وقد نتج عن هذا بعثرة الجهود وخسارة المياه، وهذه سياسة عربية يراها جونستون سياسة خاطئة.

و - إن المشروع الموحد لاستثمار مياه الأردن وتوابعه، لري ما لا يقل عن (٢٢٥) ألف فدان، كان قد وافقت عليه اللجان الفنية الأردنية واللبنانية والسورية والإسرائيلية ولكن العرب رفضوا المشروع سنة ١٩٥٥ لاعتبارات سياسية، وهكذا يضيع ما لا يقل عن مليار متر مكعب من المياه في البحر الميت.

ز - إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي برهنت - كما يؤكد جونستون - حتى اليوم على صلاح خططها وبرامجها الإنشائية باستخدامها كل قطرة من المياه استغلالاً كاملاً، ولقد توصلت - في هذا الشأن - إلى نتائج منقطعة النظير خلال السنوات العشرة الماضية.

ح - هذا وقد استطاعت إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ مضاعفة الأراضي المزروعة فزادت من (٤١٢) ألف فدان إلى مليون فدان. وقد زادت الأراضي المروية أربعة أضعاف أي من ٧٥ ألف فدان سنة ١٩٤٨ إلى ٣٠٦,٢٥٠ فدان سنة ١٩٥٨، كل هذه النتائج قد توصلت إليها إسرائيل، دون استخدام مياه الأردن استخداماً فعالاً.

ط - إن إسرائيل تتوسع اليوم في أحياء الأراضي الزراعية وستحتاج إلى مياه الأردن، ولهذا وضعت مشروعاً بدأ سنة ١٩٥٦ لاستغلال حصتها من مياه الأردن بحسب المشروع الموحد الذي وافقت عليه اللجان الفنية العربية سنة ١٩٥٥.

ي - ويتنهي المستر أريك جونستون إلى القول بأن العرب يجب أن ينسوا الاعتبارات السياسية، وأن يوافقوا على مشاريع الري الإقليمية العامة، وأن يستفيدوا من العرض الذي قدمه الرئيس ايزنهاور في الصيف الماضي باستعداد أمريكا في المساهمة بإنماء المنطقة اقتصادياً.

(\*) مقارنة بين مختلف مشروعات تمويل مياه نهر الأردن

مجموع نفوذ نهر الأردن = ١٨٨٠ مليون متر مكعب من المياه سنوياً  
مصادر المياه من المنطقة المحتلة (٢٢٣) = ٤٢٣ مليون متر مكعب من المياه سنوياً  
مصادر المياه من البلاد العربية (٧٧) = ١٤٤٨ مليون متر مكعب من المياه سنوياً

الشرع	الشرع العربي عام ١٩٥٤	الشرع الموحد (جوفينون) ١٩٥٣ الأصلي	الشرع الإسرائيلي (السبع سنوات ١٩٥٤-١٩٦١)
أسس الشرع	ضرورة مراعاة خطوط الهدنة وسطى المنطقة المحتلة ٢٠٪ والبلاد العربية ٨٠٪ من المياه المحتلة.	يحمل خطوط الهدنة وسطى المنطقة المحتلة ٢٢٪ والبلاد العربية ٧٨٪ من المياه المحتلة.	شرع من جانب واحد مبني على أسس تحويل مياه الأردن كلها للمنطقة المحتلة.
التحيز	لا تحيز للمياه العربية في بلاد لا تحيز لمياه وتوزيع المياه العربية في بلاد.	يعزز تحيز صفي في البروك وكل التحيز في بحيرة طبريا ونقل المياه العربية تحت تصرف المنطقة المحتلة.	بني على أسس تحويل كل مياه نهر الأردن العربي شمال طبريا إلى القصب وزيد إتمام المشروع يحقق التصرف الخارج من طبريا من ٥٢٨ مليون متر مكعب سنوياً.
المردود	سد عالي عند المقارن أو وادي عجلال لتخزين ٤٠٠ مليون متر مكعب - وسد صفيير بالقرب من المدينة بسعة مقاديرها ١٠٠ مليون متر مكعب لتلبية القاء الشارقة وادي الفجر العربي بالأردن بسحارة عبر النهر جتري وادي الزرقا.	بحيرة طبريا هي الخزان الرئيسي حيث تزيد سعتها من ٥٠٠ مليون م <sup>٣</sup> إلى ٨٢٥ مليون م <sup>٣</sup> بعد رفع مسويعها بترين. وكذلك سد صفيير ارتفاعه ٥٨ مترًا مكعب. وتخرج ت فافا تقب عند سد تحويلي عند المدينة لتحويل المياه إلى طبريا وتلبية باقي الفجر العربي والمصري.	التحويل عند حمر بات يتقرب جتري المونة إلقاء إلى جوانب الماطوف وبت إلى القصب. ويجزو من مياه القاء يترك إلى بحيرة طبريا لتوليد الكهرباء ولري منطقة عسان بقاء.
محطات القوى الكهربائية	عند المقارن والمدينة	المدينة بالأردن - وكل الهي بالمنطقة المحتلة	محطة كبرس عند طبريا
المياه المحتلة	المجموع الكلي ١٤٢٩ المنطقة المحتلة ٧٨٧ الأردن ٩٧٥ سوريا ١٣٢ لبنان ٣٥	المجموع الكلي ١٢٠٥ المنطقة المحتلة ٤٢٧ الأردن ٨٢٩ سوريا ٥٠ لبنان -	المنطقة المحتلة ٤٧٨ الأردن - سوريا لبنان -
المساحة التي تروى	بآلاف الدونمات ٨٧٨ ٣٢٤ المنطقة المحتلة ٤٩٠ الأردن ١١٩ سوريا ٣٥ لبنان -	المنطقة المحتلة ٤١٦ الأردن ٤٩٠ سوريا ٣٠ لبنان -	المنطقة المحتلة ٧١٧

(\*) من محاضرة ألقاها المهندس الدكتور محمد أحمد سليم بعنوان مشروعات تحويل نهر الأردن، ١٩٦٤.

رقم ٥١٨٢

سري ومض

٢ كانون الاول ١٩٥٤

الموضوع = مذكرة اسرائيل ليهودسجون حول نهر الاردن .

بمالي نهر الخارجية والمغتربين المسمى

أعترف بأبداع مجالككم ثلاث بين من مذكرة حكومة اسرائيل ليهودسجون  
مبعوث الرئيس انزهاور المنحني المكلف بمفاوضة الدول الموحدة واسرائيل بشأن مشروع  
استعمار خطمي لنهر الايرون : وفيضمن المذكرة ملاحظات حكومة اسرائيل حول للمشروع  
الذي تقدم به جوهسجون كما يحتوي على مطالبة حكومة اسرائيل بالمشاركة في الاسطاد  
من مياه نهر اللطاني . وقد اهتمت جميع المسؤولين الامريكين في منطف العاصمة  
رفض ليمان لهذه المشاركة واستنكره لخطالة اسرائيل بها . وقد ذكر لي جوهسجون  
انه اسعدت في البحث مع اسرائيل موضوع اللطاني اسعدا شام .  
وظفلوا بقبول طائقي الاحترام .

السفير  
شارل مالك

### Hydrology

The rainfall over the Litani river basin decreases generally to the east and south; maximum is 1500 mm. and the minimum about 450 mm. The rainy period last from 3 to 4 months in the winter, the remainder of the year is practically dry. This uneven distribution has a very pronounced effect on the river flow.

Stream gauging stations have been established on three spots: Mansoura, Quaraoun and Khardale. They have been operated since 1932 and 1939 respectively. Flow data has been available for the period 1932-1947 at Mansour and 1939-1947 at Quaraoun and Khardale. The adjusted annual average flows at the three stations are as follows:

Mansoura	310 million cubic meters
Quaraoun	477 million cubic meters
Khardale	730 million cubic meters

The seasonal flow distribution curve at Mansoura shows a very steep winter rise with a peak in February. The descending portion of the curve is much flatter, owing to the retention effect of the basin and the underground flow, which is fed from the snowmelts from the Antilebanon and Lebanon mountains. The contribution of this basin lasts until the late fall. Due to the above-mentioned facts, the annual runoff factor of the Litani reaches the fairly high value of 40%.

In the river sector between Quaraoun and Khardale, the river flow is considerably increased by ground water, which drains the surrounding karstic landscape. The total incremental inflow for the 40 km. section above Khardale is 4 cu.m./sec. at the lowest stage. Consequently the river flow at Khardale during the dry period is fairly constant. The recorded, normal summer flow varies between 8 and 10 cu.m./sec., the known minimum being 6.75 m<sup>3</sup>/sec.

The contribution of the lower portion of the basin is much smaller and totals about 2 cu.m./sec. between Khardale and the Mediterranean Sea.

#### Utilization of Litani River within Lebanon

The present utilization of the Litani is limited to small irrigational schemes of local character in the Bequa plain and the Coastal plain.

Irrigation in the highly fertile Bequa plain utilizes mostly the water from the tributaries of the Litani. Water is diverted into unlined earth canals. Conveyance and distribution losses are very high; this results in a very uneconomical use of water and creates serious drainage problems. These water works are operated mostly by local communities. This total irrigation area is about 85,000 dunums.

The total irrigable area in the southern Bequa plain is about 230,000 dunums. Approximately 20% of the lands, especially those in the vicinity of the water courses, are water logged and require drainage. It is contemplated to bring another 110,000 dunums under irrigation utilizing the entire summer flow above Quaraoun of 5 m<sup>3</sup>/sec. by means of several large-scale schemes, mostly on the left bank of the river. Considerable return flow may be expected in this area.

Irrigation in the northern Bequa will probably use ground water pumped from shallow wells.

The present irrigation in the Coastal plain covers an area of 58,000 dunums and is mostly supplied by the Tyr-Saida Scheme. If additional irrigable lands could be located, they could easily be supplied with irrigation water from the following sources:

- (1) Ground water in Coastal plain;
- (2) Heavy ground water inflow into Litani river at approximately

### ADDENDUM

#### INCLUSION OF THE LITANI RIVER IN JORDAN BASIN DEVELOPMENT

##### Introduction

Southern Lebanon is a mountainous country, boasting a rain supply by far exceeding that of the adjoining countries of the Jordan Basin, while the area of irrigable lands is extremely limited. Consequently, no irrigation use can be found for the bulk of Lebanon's water supply, including even marginal developments.

A number of studies have been made by Lebanese and foreign engineers on potential irrigation and power development in Southern Lebanon. All studies have arrived at the same basic conclusion that such irrigation use can possibly be found for most of Lebanon's water resources. Though they vary in detail, all these studies provide for only partial use of the available water for irrigation, while the proposed development is carried to the economically feasible limit.

The water resources of Southern Lebanon include, in addition to three major rivers (Litani, Nahr el Biri, Nahr Ibrahim) with an aggregate flow nearing that of the Lower Jordan beyond the confluence with the Yarmuk, a number of springs, flood flows and considerable quantities of underground water draining directly into the sea. A large portion of this flow would have to be wasted into the sea, if no extra-basin use can be found for this water.

This area of water surplus borders upon the Jordan Basin States, an area of pronounced water deficiency. Since part of the irrigable lands of the Jordan Basin lie below sea level, the power potential of the whole region would not decrease, if the surplus water of southern Lebanon were diverted for irrigation use in the Jordan Basin Area.

Such a diversion would solve most water problems of the Jordan River Basin Region, without prejudicing either irrigation or power development of Southern Lebanon.

##### Topography of Basin

The Litani Basin is flanked on both sides by high mountain ranges: on the right (looking downstream) by the Lebanon Mountains with maximum altitude about 2620 m. and on the left by the Antilebanon with maximum altitude about 2400 m. The river originates a few miles from Baalbek, lying on the divide between the Litani and Orontes river basins at approx. elevation + 1000 MSL. The course of the flow is generally in the south-western direction for a length of about 120 km. About 5 km south from Khardale, the river turns sharply to the west and continues essentially in this direction until it reaches, after about 50 km. the Mediterranean Sea, a few kilometers to the north of Tyre. The total length of the river is about 170 km, the total fall from the origin to the mouth is 1000 m. In its upper reaches, the river crosses the comparatively flat Bequa Plain where it is joined by numerous wadis draining the adjacent steep hill slopes. Beyond this plain, the river enters into a steep section flanked by precipitous mountain sides. The fall in this portion is considerable: 600 m. on a distance of 40 km. between Quaraoun and Khardale. Tributaries in this portion are short and their contribution to the river flow is limited mainly to the rainy period. The slope of the river beyond Khardale is much flatter, the fall on 50 km. being around 300 m.

flow accruing in the Hula Basin below the Upper Diversion. The power obtained under the proposed scheme will be equal to the power that could be developed when utilizing the Litani power potential within Lebanon.

It can be safely assumed that, in the first stages of development, large additional quantities of Litani water, not immediately required for irrigation use in Lebanon, will be available for diverting into the Upper Conduit; these temporary surpluses, as well as any yet unutilized Litani water allocated to the Jordan Basin, and the still unutilized portion of the Jordan and Yarmuk flow, could all be temporarily utilized for large scale power generation. This could best be effected by advancing the construction of the less expensive and simpler eastern portion of the Dead Sea Power Scheme, utilizing the difference of heads between the Litani and the Dead Sea, and feeding it, for the time being, with sweet water. Since the quantity of extra-basin water, which can be diverted for power generation into the Dead Sea, is confined to the quantity withdrawn from the basin for irrigation, and since irrigation development will be gradual, these sweet water surpluses might be adequate for a relatively long period. As continuously increasing quantities of sweet water would be diverted for irrigation use, the construction of the more expensive Mediterranean - Dead Sea Scheme would become necessary; and when completed, the Scheme would make it possible to substitute sea water for sweet water.

Since the drop into the Dead Sea makes more than 400 m. of additional power head available, the power potential of this development would, by far, surpass that available in the Litani Basin; this additional power would greatly benefit the power-hungry states of the region.

#### Summary

Summarizing the advantages of the Litani diversion, it may be said;

- (1) The proposed Litani diversion does not prejudice any existing or potential irrigation development in southern Lebanon.
- (2) The proposed Litani diversion will have no adverse effect upon the power balance of the region; on the contrary, in the initial stages, considerably more power could be developed in the Jordan Basin.
- (3) The diversion of the surplus winter flow of the Litani into the Jordan Basin will make most important irrigation benefits available to deficiency areas in Israel and the Kingdom of Jordan.

29 April 1954

It may be seen from the foregoing, that the available summer flow alone is entirely sufficient to supply any potential irrigation demand in the Litani Basin including even the most marginal developments.

#### Hydro-power Development on Litani River within Lebanon

The concentrated fall and relatively high discharge of the Litani River offer attractive possibilities for developing hydro-electric power. The total hydro-electric potential of the Litani between Mansoura (elevation 860) and the Mediterranean Sea is estimated at \$14,000 PS. The economically feasible development is obviously much smaller, owing to the limited regulation storage potential and the very gentle slope of the lower reaches of the river. Hence, development has been confined in all studies of the Basin to the section between Quaroun and a point at approx. elevation 40 (25 km. from the mouth of the river).

The Litani has great seasonal fluctuations, high discharges occurring during 4 - 5 months in the rainy period. In order to utilize the major part of the annual discharge, storage has to be provided for the conservation of the large winter flows.

By storing winter floods, a fairly dependable water supply is established during the dry period for the system power plants. This makes it possible to run the power plants during the whole year, and to obtain a maximum of firm power.

The storage sites of the Litani Basin are limited in number and capacity. Complete regulation of the river cannot be achieved but this is not considered necessary, since the supplemental yield gained by additional storage would be very small.

Preliminary investigations have shown that it would be possible to develop two major storage sites: an upstream reservoir at Quaroun and a downstream reservoir at Khardale. The storage capacity of these reservoirs and aggregate around 300 million cubic meters. The regulated flow below the lower dam would be about 16 cu.m./sec. Owing to the insufficient storage capacity of the reservoirs, river flow during extremely dry years will be deficient, while on the other hand, heavy spills will have to be tolerated in wet years.

Power generation, resulting from the regulated flow of both reservoirs, will average about 540 million kWh p.a., if extremely dry years are not taken into account.

#### Extra-Basin Utilization of Litani River

As pointed out before, irrigation use of the Litani flow within the river basin is confined to only a part of the annual flow, owing to the limited availability of irrigable lands in the basin. The residual flow could be fully utilized by Israel and Jordan, without interfering in any way with existing or potential irrigation or power developments in the Litani Basin.

The diversion of the Litani into the Jordan Basin would pose no engineering difficulties. More than half of the annual flow available above Khardale reservoir could be diverted into the Jordan Basin, without adverse effect on present or potential irrigation in southern Lebanon. This diversion would mainly be fed from impounded winter flow and would leave practically the whole of the summer flow of the river for irrigation use in Lebanon. The diversion would be made below the two upstream reservoirs; the conduits would be canals, siphons and tunnels; the available power drops will be fully utilized in power plants. The water will be diverted into the Upper Jordan Conduit for redistribution among the Jordan Basin States.

Obviously, the high level of the water in the Upper Conduit is best utilized in the very high lying areas in the Jordan Basin drawn from the Jordan

## ملحق

### لمذكرة حكومة إسرائيل حول نهر الليطاني ومطالبتها بالمشاركة في الاستفادة منه

#### إدخال نهر الليطاني في مشروع تنمية حوض نهر الأردن

مقدمة:

جنوب لبنان منطقة جبلية تتمتع بمعدلات مطر تفوق بكثير معدلات البلدان المجاورة من حوض نهر الأردن. بالرغم من أن مساحات الأرض الممكن ريتها محدودة للغاية. وبناء عليه لا يمكن إيجاد حاجة ري تستهلك المياه المتوفرة في لبنان حتى في حال تنمية هامشية.

هناك عدة دراسات وضعها مهندسون لبنانيون وأجانب حول موضوع إمكانيات الري والطاقة الإنمائية في جنوب لبنان. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتيجة أساسية واحدة وهي أنه لا يمكن إيجاد سبل للاستعمال في ري الأراضي للقسم الأكبر من ثروة لبنان المائية. وأجمعت هذه الدراسات - ولو اختلفت في التفاصيل - إلى أنه لا يمكن استعمال إلا قسم من المياه المتوفرة في أعمال الري رغم أن مشاريع التنمية المقترحة قد وسّعت حتى آخر حدود الجدوى الاقتصادية.

بالإضافة إلى ثلاثة أنهر كبيرة (الليطاني - نهر البشري - نهر ابراهيم) يضاهي منسوبها الإجمالي تقريباً منسوب نهر الأردن الواطي بعد التقائه باليرموك، تتكوّن ثروة جنوب لبنان المائية من ينابيع عديدة وفيضانات وكميات هائلة من المياه الجوفية التي تصب مباشرة في البحر. وسيضيع جزء كبير من هذه المياه إذا لا يوجد لها استعمال خارج أحواضها.

إن هذه المساحات حيث تفيض مياهها عن حاجاتها تتأخم بلدان حوض نهر الأردن التي تفتقر بشكل هام إلى الماء - ولما كان جزء من الأراضي الممكن ريتها في حوض الأردن تقع تحت مستوى سطح البحر فلن تنقص طاقة الإنتاج في هذه المنطقة إذا ما حوّلت الكميات الفائضة في جنوب لبنان إلى حوض نهر الأردن لريته.

إن مثل هذا التحويل قد يوجد حلاً للجزء الكبير من مشاكل المياه في منطقة حوض نهر الأردن دون أن يؤثر سلباً على الري أو على مشاريع الطاقة الإنمائية في جنوب لبنان.

## طوبوغرافيا الحوض

تحيط الجبال العالية حوض نهر الليطاني - فعلى اليمين (إذا ما نظرنا نحو المصب) تقع جبال لبنان التي يرتفع أعلاها إلى ٢٦٢٠ متراً وعلى اليسار السلسلة الشرقية (انتيليان) مع ارتفاع أقصى يبلغ ٢٤٠٠ متراً. ينبع النهر على بعد بضعة أميال من بعلبك ويجري على الحد الفاصل بين حوضي نهر الليطاني والعاصي على علو يبلغ تقريباً ١٠٠٠ + MSL. فيتجه المجري عموماً نحو الجنوب الغربي لمسافة ١٢٠ كيلومتراً - وبعد ٥ كيلومترات من خردلة يتغير اتجاه النهر فجأة إلى الغرب ويبقى كذلك حتى يصل بعد ٥٠ كيلومتراً إلى البحر الأبيض المتوسط، على بعد كيلومترات من شمالي مدينة صور - يبلغ طول النهر حوالي ١٧٠ كيلومتراً وانحداره ١٠٠٠ متراً. يقطع النهر في قسمه الأعلى سهل البقاع المسطح حيث تلتقيه وديان عديدة تغطيها المرتفعات الواقعة على جانبيه - وبعد البقاع يدخل النهر في قسمه المنحدر بين جنبات جبلية ساحقة ويبلغ الانحدار الكبير في هذا القسم ٦٠٠ متراً على مسافة ٤٠ كيلومتراً بين القرعون وخردلة وسواعه في هذه المنطقة قصيرة ومساهمتها في منسوب النهر تقتصر على أشهر الشتاء أما انحدار النهر بعد خردلة قليل ولا يبلغ على مسافة ٥٠ كيلومتراً إلا ٣٠٠ متراً.

### هيدروغرافيا أو هيدرولوجيا

إن معدل الأمطار فوق حوض نهر الليطاني ينخفض إجمالاً نحو الشرق والجنوب. فحده الأقصى ١٥٠٠ م.م. والأدنى ٤٥٠ م.م. وفصل الأمطار ثلاثة إلى أربعة أشهر في الشتاء أما باقي السنة فجاف ولهذا التقسيم أثر واضح على منسوب النهر.

رُكزت ثلاث محطات لقياس المنسوب: في المنصورة والقرعون وخردلة بوشر العمل فيها سنة ١٩٣٢ و١٩٣٩ - وتوفرت المعلومات عن المنسوب من ١٩٣٢ إلى ١٩٤٧ في المنصورة ومن ١٩٣٩ إلى ١٩٤٧ في القرعون وخردلة:

أما معدل المنسوب السنوي في المحطات الثلاث فكان كما يلي:

المنصورة: ٣١٠ مليون متر مكعب

القرعون: ٤٧٧ مليون متر مكعب

خردلة: ٧٣٠ مليون متر مكعب

إن مخطط المنسوب الموسمي في المنصورة يبيّن ارتفاعاً حاداً في فصل الشتاء يبلغ حده الأقصى في شهر شباط والخط المنحدر من المخطط مسطح تقريباً ويعود ذلك إلى عنصر الامتصاص في الحوض وإلى المياه الجوفية التي يغذيها ذوبان الثلوج من جبال لبنان والسلسلة الشرقية. وتبقى مساهمة الحوض هذه حتى أواخر فصل الخريف. وهذان العنصران يجعلان من معدل RUNOFF FACTOR لنهر الليطاني معدلاً عالياً يبلغ ٤٠٪.

في قسم النهر بين القرعون وخردلة يزداد منسوب النهر كثيراً بفعل المياه السطحية التي تتدفق من الأراضي الكارستية المجاورة - وهذه الزيادة لأربعين كيلومتراً قبل خردلة تبلغ ٤ أمتار مكعبة بالثانية في أدنى مستواها - لذلك يبقى منسوب النهر في خردلة وفي موسم الجفاف على مستواه - أن المنسوب الصيفي الذي سجل يتراوح بين ٨ و ١٠ أمتار مكعبة بالثانية أما حده الأدنى فهو ٦,٧٥ متر مكعب بالثانية.

ولكن مساهمة الجزء الأخير من الحوض فهي قليلة ولا يجمع أكثر من ٢ متر مكعب بالثانية بين خردلة والبحر الأبيض المتوسط.

### الإفادة من نهر الليطاني داخل لبنان

إن الإفادة من الليطاني في الوقت الحاضر تنحصر في مشاريع ري صغيرة ومحلية في سهل البقاع وفي سهل الشاطئ.

إن الري في سهل البقاع الخصب يستعمل مياه سواعد الليطاني وتجري المياه في قنوات ترابية. إن ضياع الماء من جراء نقلها وتوزيعها لجسيم جداً ويتج عن ذلك استعمال سيء وغير اقتصادي ويؤدي إلى مشاكل تصريف هامة. والمجموعات المحلية هي التي تدير أعمال الري التي تروي حوالي ٨٥ ٠٠٠ دنماً.

إن مجموع الأراضي التي يمكن ريها في سهل البقاع الجنوبي يبلغ حوالي ٢٣٠ ٠٠٠ دنم وحوالي ٢٠٪ من هذه الأراضي - خاصة تلك التي تقع قرب مجاري المياه - تحتاج للتصريف - هناك تفكير بمذ الري إلى ١١٠,٠٠٠ دنم باستعمال كامل المنسوب الصيفي فوق القرعون البالغ ٥ أمتار مكعبة بالثانية بمشاريع كبيرة خاصة على يسار النهر ويتنظر RETURN FLOW جسيم في هذه المنطقة.

أما الري في البقاع الشمالي فقد يستعمل مياهاً جوفية تضح من أبار قليلة العمق.

إن الري في السهول على الشاطئ يشمل مساحة ٥٨ ٠٠٠ دنم ويتم بواسطة مشروع صور - صيدا وإذا ما وجدت مساحات إضافية قابلة للري فيمكن إيجاد الماء لها من المصادر التالية

١ - مياه جوفية في سهل الشاطئ

٢ - دفع كبير من المياه الجوفية إلى نهر الليطاني يبلغ ٦ أمتار مكعبة بالثانية بعد القرعون. ويتبين مما جاء أعلاه أن منسوب المياه الصيفي وحده كفيلاً بسد كل حاجات الري الممكن في حوض الليطاني بما فيه مشاريع التنمية الأكثر هامشية.

### تنمية الطاقة المائية على نهر الليطاني داخل لبنان

إن الانحدار المركز والمنسوب العالي نسبياً لنهر الليطاني يوفر إمكانيات جذابة لتنمية

الطاقة الكهربائية. إن مجموع الطاقة الإنتاجية لنهر الليطاني بين المنصورة (ارتفاع ٨٦٠) والبحر الأبيض المتوسط تقدر بـ ٢١٤٠٠٠ PS. أما الجدوى الاقتصادية الممكنة فهي طبعاً أقل بكثير نظراً للضبط المحدود للتخزين ولدرجة الانحدار الصغيرة جداً في الجزء الأخير من النهر ولهذا السبب انحصرت كل الدراسات المتعلقة بالحوض للجزء الواقع بين القرعون ونقطة الارتفاع ٤٠ (٢٥ كيلومتراً من مصب النهر).

يتغير دفع الليطاني تبعاً لفصول السنة - فالدفع كبير خلال ٤ إلى ٥ أشهر من فصول المطر - وللإفادة من القسم الأكبر من الدفع السنوي يجب توفير التخزين اللازم لحفظ كميات المياه الضخمة المتدفقة خلال فصل الشتاء.

فيحفظ مياه فيضانات الشتاء يمكن توفير تغذية معامل إنتاج الكهرباء خلال أشهر الجفاف. وهذا يجعل تشغيل المعامل طيلة السنة ممكناً لإنتاج طاقة قصوى ومستمرة.

إن أماكن التخزين في حوض الليطاني محدودة بالعدد وبالسعة. إن الضبط الكامل لدفع النهر غير ممكن ولكن لا حاجة له لأن الريح الذي قد يحصل من تخزين إضافي يبقى ضئيلاً جداً. إن الاستكشافات الأولية أظهرت إمكانية تطوير موقعين للتخزين (سدّين) سدّ في الجزء الأعلى من النهر في القرعون وفي الجزء الآخر في خردلة. إن سعة هذين الخزائين تبلغ مجتمعة حوالي ٣٠٠ مليون متر مكعب. والمنسوب المضبوط تحت الخزان الثاني قد يبلغ ١٦ متر مكعب بالثانية. ولكن بسبب طاقة التخزين غير الكافية هذه سيكون منسوب النهر خلال سنوات الجفاف القاسي في حالة عجز ومن جهة أخرى يجب ترقيب دفع ضخ في السنوات الممطرة.

والطاقة الكهربائية المقدّر انتاجها بعد ضبط الدفع بواسطة الخزائين قد تبلغ متوسطة ٥٤٠ مليون كيلوات/ ساعة بالسنة (KWH) إذا لم تؤخذ بالحساب السنوات ذات الجفاف الأقصى.

### الاستفادة من نهر الليطاني خارج حوضه

كما يتبين آنفاً أن الإفادة من نهر الليطاني لري الأراضي ضمن الحوض لا تستعمل إلا جزءاً من المنسوب السنوي بسبب قلة الأراضي الممكن ريها في الحوض. أما ما تبقى من مياه النهر فيمكن استعمالها في إسرائيل والأردن دون أن يؤثر ذلك على قدرة الري وإنتاج الطاقة في حوض الليطاني.

إن تحويل الليطاني إلى حوض نهر الأردن لا يواجه صعوبات هندسية. يمكن تحويل أكثر من نصف المنسوب السنوي فوق سدّ خردلة إلى حوض الأردن دون أثر سلبي على قدرة الري الحالية أو المستقبلية في لبنان الجنوبي. إن هذا التحويل يغذي بأكثره من أمطار الشتاء المخزونة ويبقي عملياً كامل المنسوب الصيفي لحاجات الري في لبنان.

يجري التحويل بعد السدّين بواسطة قنوات وسيفونات وأنفاق. الطاقة المتوقعة من الانحدار تستعمل بمعامل إنتاج الكهرباء ومن ثم تحوّل المياه إلى مجرى الأردن الأعلى Upper











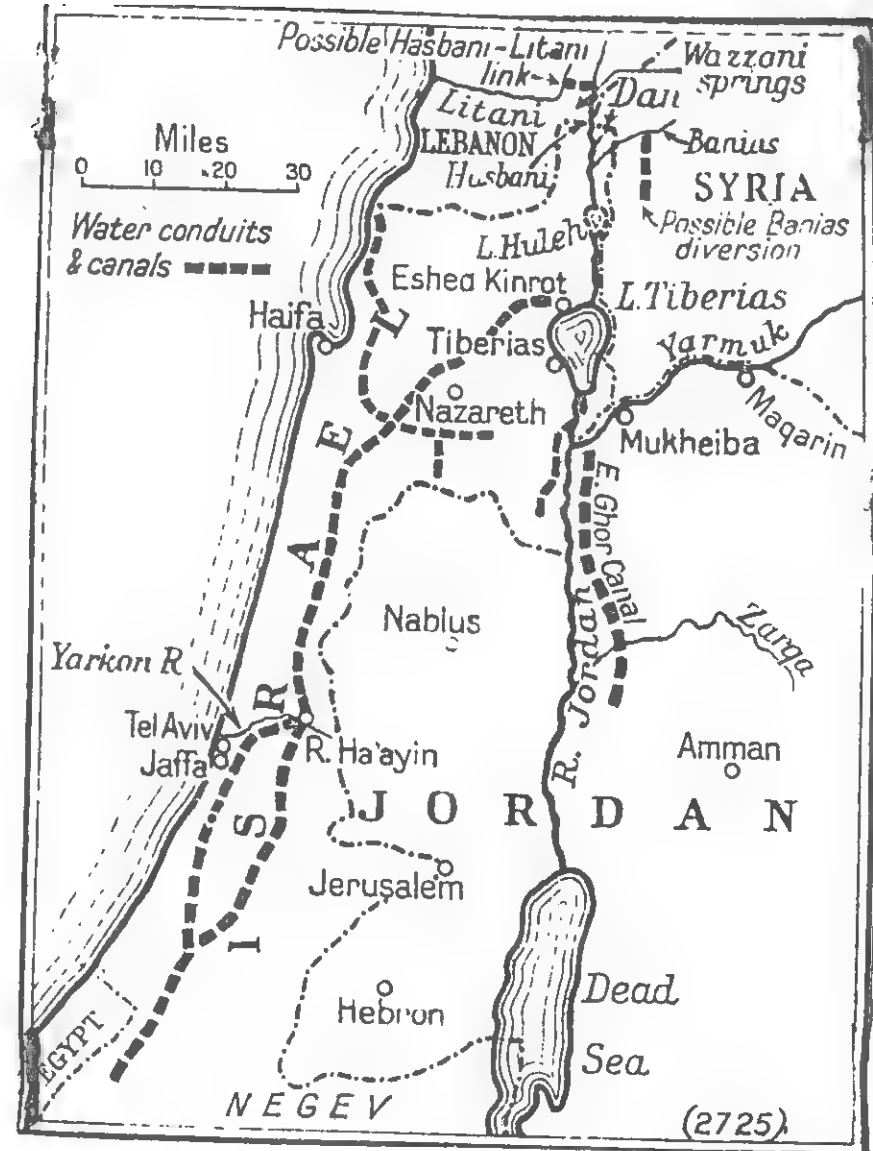
### استقلال لبنان وإسرائيل(\*)

إن الحروب المرعبة التي عانى منها لبنان خاصة منذ عام ١٩٧٥ تتصل بشكل رئيسي بمسألة الصراع العربي - الإسرائيلي. وكلّ بحث في تطوّر لبنان كدولة وكمجتمع واقتصاد، منذ مطلع هذا القرن، لا يمكن أن يكون موضوعياً إذ لم يول الأهمية اللازمة لهذا الصراع. ومستقبل لبنان، كما أكد أكثر من باحث، مرتبط استراتيجياً بمنطقة الشرق الأوسط كلها.

من هنا كان تأثير إسرائيل، عندما كانت مشروع دولة ويعدها أصبحت دولة مستقلة، على لبنان عندما كان مشروع دولة وكذلك بعدما أصبح دولة مستقلة.

وإذا كان موضوع إسرائيل واستقلال لبنان يفترض التطرّق إلى موقف إسرائيل، وقبلها الوكالة اليهودية، من استقلال لبنان، وبالتالي تفصيل دور السياسة الإسرائيلية بالنسبة لمختلف الأحداث والأزمات التي عصفت بالوضع اللبناني قبل حروب ١٩٧٥ وما بعدها. وإذا كان هذا الموضوع يفترض التعمّق في أهداف واستراتيجيات إسرائيل باتجاه لبنان على الأصعدة كافة (سياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وإيديولوجياً وإعلامياً وجغرافياً إلخ...) خاصة خلال تصاعد تدخلها في الوضع اللبناني منذ مطلع السبعينات - وهذا الأمر يفترض الارتكاز على وثائق لم يتمّ كشفها حتى الآن - فإننا في مداخلتنا سنركّز على قضايا الحدود والمياه وتوطين اللاجئين معتبرين أن الأهداف الإسرائيلية باتجاه لبنان ومسألة استقلاله أصبحت واضحة. فعلى الصعيد الإستراتيجي تسعى إسرائيل لتفكيك الصيغة اللبنانية من خلال تعميق الإنقسامات الطائفية لتسوّغ لاحقاً تعميق الإنقسامات على صعيد المشرق العربي ككل. وهذا التفتت يسمح لها بالهيمنة على المنطقة والتدخل مع مختلف الأطراف لفرض هيمنتها ونفوذها. كما تسعى للقضاء على الدور الثقافي والإعلامي والإقتصادي للبنان باعتباره طليعة حركة الحداثة والنهضة والحريات في العالم العربي، وباعتباره مركز الخدمات المصرفية والتجارية في العالم العربي. وعلى الصعيد العسكري تسعى لتعطيل فعالية الوجود الفلسطيني في لبنان، هذا الوجود الذي غدّى النهوض المقاوم للشعب الفلسطيني في الداخل. باختصار تسعى إسرائيل لتحويل لبنان من دولة مستقلة

(\*) بحث قدم الى المؤتمر الذي عقدته الحركة الثقافية - أنطلياس بمناسبة الاحتفال باليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان (١٩٤٣-١٩٩٣)، وقد نشر في كتاب بعنوان «استقلال لبنان وتحديات المرحلة الراهنة»، أعمال المؤتمر الوطني ٢٧ و ٢٨ أيار ١٩٩٣، منشورات الحركة الثقافية أنطلياس، ت ٢ ١٩٩٣، ص ١٣٠ - ١٦٧.





























ستنعكس حتماً على الدولة اللبنانية، وظيفة وبنية واقتصاداً وثقافة وسياسة لا بل أقول وجوداً.

وإزاء ذلك لا خيار لنا كلبانيين من كل المواقع سوى التثبيت بمقاومة كلّ المشاريع الساعية لشطب لبنان من خريطة شرق المتوسط، والتمسك بوحدة لبنان واستقلاله وسيادته على كامل ترابه الوطني، وضمن كامل الحدود المعترف بها دولياً وهذا يعني الإنسحاب التام والكامل لكلّ القوى العسكرية غير اللبنانية من كل الأراضي اللبنانية مع التفريق طبعاً بين القوات العربية الحليفة والقوى الأخرى المعادية.

إن احتفالتنا باليوبيل الذهبي للإستقلال هو تعبير عن مقاومتنا الثقافية لما يخطط في الخفاء لدولتنا. وإيماننا كبير بانتصار شعبنا على كلّ المخططات المعادية، وبقيننا أن لا شرق أوسط مستقراً بدون وجود الدولة اللبنانية في قلب هذا المشرق.

## ملحق رقم (١)

### اتفاقية الهدنة اللبنانية — الاسرائيلية

وقعت اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل في الثالث والعشرين من آذار ١٩٤٩ ، وهي الثانية حسب الترتيب الزمني للتوقيع الذي جرى في رأس الناقورة . وقد وقعها عن الجانب اللبناني المقدم توفيق سالم ، والمقدم جوزف حرب ، عن الجانب الاسرائيلي اللفنتانت كولونيل مردخاي ماكليف ، وبهوشوع ييلمان ، وشبطاي روزين .  
وفي ما يلي النص الحرفي لاتفاقية الهدنة اللبنانية — الاسرائيلية مترجماً عن النص الانكليزي الاصلي والمعتمد :

#### الوثيقة الرقم ١٢٩٦ /

برقية بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، من وسيط الامم المتحدة في فلسطين بالوكالة الى السكرتير العام . تتضمن نص اتفاق الهدنة العامة بين لبنان واسرائيل .  
( نص اصلي باللغة الانكليزية ) .

٢٣ آذار ١٩٤٩ .

الى رئيس مجلس الامن .  
لي الشرف ان ابلغ مجلس الامن ان مندوبي اسرائيل ولبنان وقعوا اتفاق هدنة عامة ، بموجب قرار مجلس الامن الصادر في ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٤٨ ، في رأس الناقورة ، في ٢٣ آذار عام ١٩٤٩ . وفي ما يلي نص الاتفاق .

والف بانش .

الوسيط بالوكالة

#### اتفاق هدنة اسرائيلية لبنانية عامة

( النص الانكليزي )

رأس الناقورة ٢٣ آذار ١٩٤٩

مقدمة :

إنّ طرفي هذا الاتفاق :  
استجابة لقرار مجلس الامن الدولي الصادر ، في ١٦ تشرين الثاني ١٩٤٨ ، الذي دعاها الى التفاوض على هدنة دائمة ، في إطار إجراء تمهيدي آخر بموجب المادة ٤٠ من ميثاق الامم المتحدة ، ولتسهيل الانتقال من حالة الهدنة الحالية الى حالة سلام دائم في فلسطين .





## ملحق تعريف القوات الدفاعية

- ١ — لا تتجاوز القوات الدفاعية العسكرية التي اشير اليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة :
- ١ — في ما يتعلق بلبنان :
- ( أ ) كتيبتان وسريتان من مشاة الجيش النظامي اللبناني ، وبطارية ميدان واحدة مؤلفة من اربعة مدافع ، وسرية واحدة مؤلفة من ١٢ سيارة خفيفة مصفحة مسلحة بمدافع رشاشة ، وست دبابات خفيفة مسلحة بمدافع خفيفة ( ٢٠ عربة ) .
- المجموع : ١٥٠٠ ضابط وجندي .
- ( ب ) يجب الا ترابط اية قوات عسكرية اخرى غير تلك التي ورد ذكرها في الفقرة ( أ ) الآتفة الذكر ، في أية نقطة الى الجنوب من الخط العام القاسمية — النبطية النحتا — حاصبيا .
- ٢ — في ما يتعلق باسرائيل :
- ( أ ) كتيبة مشاة واحدة ، وسرية مساندة واحدة ، مع ستة مدافع مورتر ، وستة مدافع رشاشة ، وسرية استطلاع واحدة ، مع ست عربات مصفحة ، وست سيارات جيب مصفحة ، وبطارية مدفعية ميدان مؤلفة من اربعة مدافع . وفصيل من مهندسي الميدان ، ووحدات خلفة كالتنميين والمعدات ، بحيث لا يتجاوز عددهم ١٥٠٠ ضابط وجندي .
- ( ب ) يجب ألا ترابط اية قوات عسكرية غير تلك التي ورد ذكرها في الجزء ٢ ( أ ) الآتفة الذكر ، في أية نقطة الى الشمال من الخط العام نهاريًا — ترشيحا — الجش — ماروس .
- ٢ — يجب الا تفرض اية قيود على تحرك أي من الجانبين في ما يتعلق بتنميين أو تحرك هذه القوات الدفاعية خلف خط الهدنة .

Très amicalement  
H. Vigier

a great pleasure  
to join with you  
in an ardent wish  
a sincere  
1.5.49

Très amicalement  
En l'honneur d'un papier  
collaboration

Mallouche

Avec une très vive sympathie  
D. C. St. Antoine

CONVENTION D'ARMISTICE GENERAL  
LIBANO-ISRAËLIENNE

Nations Unies

Ras En Nakoura  
23 Mars 1949

صورة عن الصفحة الاولى من اتفاقية الهدنة بين لبنان واسرائيل وعليها توقيعات الأهداء من مراقبي  
الامم المتحدة ( من محفوظات محمد علي حماده الخاصة ) .





فان من الواجب عليهم ، بالدرجة الاولى ، انتهاء حالة الحرب مع اسرائيل .  
اما الاعلان من جانب اي دولة عربية ، فان من الواجب ان ينص صراحة على انتهاء حالة الحرب « مع اسرائيل » وليس « مع اي دولة في المنطقة » . ان الالتزامات القانونية يجب ان تكون واضحة . في ما يتعلق بالاطراف الملزمة بها .

ان انتهاء حالة الحرب يتضمن وقف كافة التدخلات في الاعمال البحرية . وانهاء اجراءات المقاطعة المتعلقة بأطراف ثالثة ، وانهاء تحفظات الدول العربية التي تعهدوا بها ، على اسرائيل . وعدم الدخول في تحالفات عسكرية وسياسية موجهة ضد اسرائيل ، او تلك التي تضم دولاً لا ترغب في انتهاء مطالب او حالات حرب مع اسرائيل . او في الوصول الى ايجاد علاقات سلمية معها ، وعدم وجود قوات مسلحة لثل هذه الدول على اراضي الدول المتفقة ، وتحريم ومنع القيام بأي عمل في اراضي الدول العربية أو التحضير لعمليات وحملات تقوم بها قوات نظامية . أو غير نظامية أو أفراد ضد الحياة والأمن والممتلكات الاسرائيلية ، في مكان من العالم .

ان الشرط الأخير الوارد لا يؤثر على الحقيقة . بأن مسؤولية الحكومات العربية بمنع مثل هذه الاعمال واردة وملزمة لها قانونياً ، بموجب اتفاقية وقف اطلاق النار بين الاطراف المختلفة في حزيران ١٩٦٧

• جواب السؤال الثالث : توافق اسرائيل على احترام ، والاعتراف بالسيادة والأمن الاقليمي والاستقلال السياسي للدول العربية المجاورة .  
ان هذا المبدأ سيضمن في معاهدات السلام التي تحدد الحدود المتفق عليها .

• جواب السؤال الرابع : ان اسرائيل توافق على حق الاردن ، لبنان ، الجمهورية العربية المتحدة والدول المجاورة الأخرى في العيش بسلام ، ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، بعيداً عن خطر أعمال القوة . وشرط اسرائيل الوحيد بالنسبة الى هذا الأمر هو المعاملة الصريحة الواضحة من قبل الطرف الآخر . وتتضمن « أعمال القوة » كافة الاستعدادات ، والعمليات والحملات التي يقوم بها نظاميون أو غير نظاميين أو أفراد ، ضد الحياة والأمن والممتلكات الاسرائيلية في أي مكان من العالم .

• جواب السؤال الخامس : ان حدوداً آمنة ومعترفاً بها لم توجد يوماً من الأيام بين اسرائيل والدول العربية . وعليه فإن من الضروري تحديدها الآن كجزء من عملية الوصول الى السلام . ويجب استبدال وقف اطلاق النار بمعاهدات سلام ، تحدد حدوداً آمنة ودائمة ومعترفاً بها ، كما يتفق عليها بالمفاوضة بين الحكومات المعنية .

• جواب السؤال السادس : عندما يتم الاتفاق على حدود آمنة ودائمة ومعترف بها بين اسرائيل وكل من الدول العربية المجاورة ، فإن توزيع القوات سوف يتم بموجب الحدود التي تحددها معاهدات السلام .

• جواب السؤال السابع ( والسؤال العام الثامن ) : ان قضية اللاجئين قد سبقتها الحروب

التي شنتها الدول العربية على اسرائيل . وقد استمرت بسبب رفض الدول العربية إقامة علاقات سلام مع اسرائيل . ونظراً للمشكلة الانسانية المتعلقة بالقضية ، فإن اسرائيل قد عبرت عن استعدادها لاعطاء الأولوية لتحقيق اتفاق على حل هذه المشكلة من خلال تعاون دولي واقليمي . إننا نعتقد ان الاتفاق ممكن السعي اليه . حتى قبل مفاوضات السلام . إننا نقترح عقد مؤتمر لدول الشرق الاوسط . بالاشتراك مع الدول المساهمة في إغاثة اللاجئين والهيئات الخاصة للأمم المتحدة ، من أجل وضع خطة خمس سنوات لحل مشكلة اللاجئين في إطار سلام دائم واستيعاب اللاجئين في الحياة المنتجة . وتمكن الدعوة لهذا المؤتمر قبل بدء مفاوضات السلام .

ومن الضروري أن تشكل الحكومات المعنية لجاناً مشتركة لاستيعاب واسكان اللاجئين ولايجاد مشاريع متفق عليها على اساس اقليمي بمساعدة دولية .

ونظراً للطبيعة الانسانية الخاصة لهذه القضية ، فإننا لا نقوم بالاتفاق على خطط من أجل حل مشكلة اللاجئين مرتبطة بالاتفاق بأي جانب من قضية الشرق الاوسط . ولنفس السبب ، يجب ألا تستخدم هذه القضية من قبل الدول العربية لعرقله مشاكل أخرى .

• جواب السؤال الثامن ( والسؤال العام التاسع ) : ان الضمان الفعال للحصانة الاقليمية والاستقلال السياسي للدول . إنما يكون بالتقيد الصارم من قبل الحكومات بالتزاماتهم التي تفرضها المعاهدات . وفي إطار السلام المؤدي الى احترام كامل ، لسيادة الدول ، وايجاد حدود متفق عليها . فإن اجراءات الامن الأخرى يمكن بحنها بين الاطراف المتفقة .

• جواب السؤال التاسع والعاشر ( والسؤالين العامين العاشر والثالث عشر ) : بغض النظر عما ورد في الأجوبة عن السؤال الثامن ، فقد بينا ان التجربة قد دلت على ان الاجراءات المذكورة في السؤالين التاسع والعاشر لم تمنع من الاعداد لحملات اعتداء ضد اسرائيل وتنفيذها .

• جواب السؤال الحادي عشر ( والسؤال العام الرابع عشر ) : السلام يجب ان يعبر عنه قانونياً ، ويحدد بشكل متبادل ، ويلتزم به من الاطراف الموقعة عليه حسب انماط القانون والعرف الدوليين . وبناء عليه ، فإن موقف اسرائيل هو ان السلام يجب ان يتجسد في اتفاقات سلام ثنائية ، بين اسرائيل وكل دولة عربية ، تتضمن كافة الشروط المتفق عليها من أجل سلام عادل ودائم . ان هذه الاتفاقيات عندما توقع ويصادق عليها ، يجب ان تسجل لدى الامانة العامة للأمم المتحدة بموجب المادة / ١٠٢ / من ميثاق الأمم المتحدة .

٢ نيسان ١٩٦٩



## رد الحكومة اللبنانية

( تلقاه السيد يارينغ في موسكو بتاريخ ٢١ نيسان ١٩٦٩ )

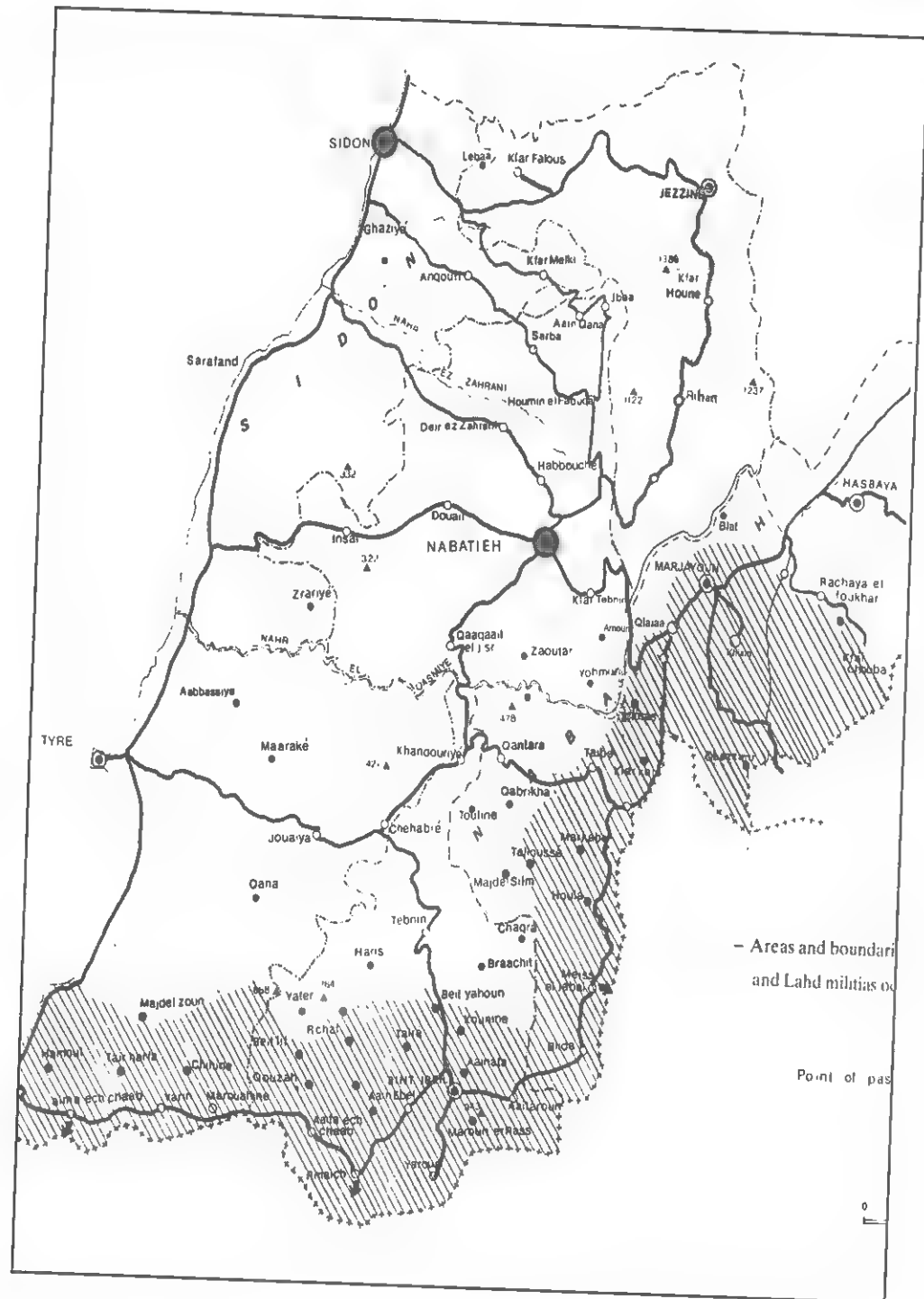
ردا على الاسئلة التي وجهها سعادتكم الينا بتاريخ ١٤ آذار ١٩٦٩ .  
يشرفني ان افيدكم باسم الحكومة اللبنانية ما يلي : بالنسبة الى النزاع الاسرائيلي  
العربي ، وبالتالي بالنسبة الى الحرب الناجمة عن هذا النزاع ، والتي شنتها  
اسرائيل يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، يجد لبنان نفسه ملتزما بصفة أساسية بسبب  
تضامنه الأخوي مع الدول العربية ، وبسبب التهديدات التي تلوح بها اسرائيل .

إلا أن لبنان يعتبر ، وهو على حق ، أن اتفاقية الهدنة المعقودة بينه وبين  
اسرائيل بتاريخ ٢٣ آذار ١٩٤٩ ، لا تزال سارية المفعول ، كما تدل على ذلك  
المذكرة التي بعث بها الى رئيس لجنة الهدنة المشتركة بتاريخ ١٠ حزيران  
١٩٦٧ ، وكما يؤكد ذلك السيد ثانت السكرتير العام للأمم المتحدة ، في  
تقريره الى الجمعية العامة بتاريخ ١٩ ايلول ١٩٦٧ . ويستشهد السيد ثانت في  
هذا التقرير بنص الاتفاقية المذكورة ، فيقول أن هذه الاتفاقية لا تمكن إعادة  
النظر فيها ، او تعليق العمل بها الا بالتفاهم المتبادل ، وفي ظروف لبنان التي  
كانت ولا تزال ، من الطبيعي أن خطوط الهدنة لم تبدل مطلقا . وهي تتطابق  
بالإضافة الى ذلك مع الحدود التي اعترف بها دائما دوليا كحدود للبنان ،  
سواء في الوثائق الدبلوماسية الثنائية ، والمتعددة الاطراف ، او من جانب عصبة  
الأمم ، ومنظمة الأمم المتحدة ، والميثاق الذي اسهم لبنان اسهاما فعليا في  
وضعه ، والذي أقر بسيادته وبكيانه الحالي . ولم يطرأ على حدوده أي تغير  
واقعي أو قانوني عن طريق قرارات وقف اطلاق النار التي اتخذها مجلس الأمن  
بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ .

ومن المناسب ذكر هذه البديهيات وذلك للفائدة المرجوة ، وخاصة في  
سبيل تفسير طبيعة وميزة الرد الوحيد الذي يمكن تقديمه على مجموعة الاسئلة  
التي وجهها سعادتكم الينا بتاريخ ١٤ آذار ١٩٦٩ .  
هذا الرد ، الذي يعكس فضلا عن ذلك الموقف الذي اتخذته لبنان في  
المؤتمرات العربية ، يقوم على دعم موقف البلدان العربية التي جرى احتلال  
اراضيها من قبل اسرائيل ، والتي قبلت بقرار مجلس الأمن الصادر بتاريخ ٢٢  
تشرين الثاني ١٩٦٧ .

وفي الوقت الذي نبعث فيه اليكم بهذه المذكرة ، التي تتطابق مع جوهر  
المباحثات التي تمت بينكم وبين مختلف المسؤولين اللبنانيين في السابق ،  
نرجو من سعادتكم تقبل فائق تقديرنا .

وزير الخارجية اللبنانية  
التوقيع : يوسف سالم









«لبنان خطأ تاريخي وجغرافي» هكذا قال أرينتز. والحقيقة أن الخلفية البعيدة لهذا القول تعكس إرادة لا واعية بمحو الدولة اللبنانية من الخريطة السياسية، كمقدمة للسيطرة على أرضها والمياه. الأرض من أجل الإسطبان والمياه من أجل الشرب والري (تهطل الأمطار اللبنانية بنسبة عشرة مليارات م<sup>٣</sup> سنوياً تقريباً).

في ١١ أيار ١٩٩١ أعلنت إسرائيل أنها لن تنسحب من لبنان من دون تعهدات بالحصول على حصتها من مياه الليطاني<sup>(١٢)</sup>.

- ما هي الاستراتيجية المائية التي تتبعها إسرائيل تجاه لبنان؟
- ماذا عن موقف إسرائيل من المياه في مؤتمر السلام؟
- ماذا عن موقف أميركا من مسألة المياه في المؤتمر؟
- ما هي الاقتراحات التي تقدمها من أجل موقف لبناني قوي في موضوع المياه في مؤتمر السلام؟

هذه النقاط أجبت عليها في الفصل السابق فلا مجال للتكرار.

«لبنان خطأ تاريخي وجغرافي» هكذا قال أرينتز. والحقيقة أن الخلفية البعيدة لهذا القول تعكس إرادة لا واعية بمحو الدولة اللبنانية من الخريطة السياسية، كمقدمة للسيطرة على أرضها

(٩)

### المفاوضات المتعددة حول مسألة المياه:

#### وقائع وملاحظات<sup>(\*)</sup>

قال شيمون بيريز بعد اجتماعه مع ولي العهد الأردني الأمير حسن والمستشار الألماني هلموت كول، في بون، «لقد احتجنا للحرب إلى أسلحة، وللسلم نحن في حاجة إلى مياه»<sup>(١١)</sup>.

هذا القول يدل بوضوح على مدى الترابط بين السلام والمياه من المنظور الإسرائيلي.

سأحاول في مداخلتي المقترضة أن أتوقف عند جملة نقاط:

أولاً: القيام بعرض للمؤتمرات التي عقدتها اللجنة المتعددة المختصة بمسألة المياه والمنبثقة عن مؤتمر مدريد، وهي برئاسة الولايات المتحدة. ثم ما ورد في المعاهدة الإسرائيلية الأردنية حول موضوع المياه إضافة الإتفاق الإسرائيلي الفلسطيني في هذا المجال.

ثانياً: بعض الملاحظات المرتبطة بمضمون تلك المؤتمرات والمتصلة بسياسات أميركا وإسرائيل وما يسمى النظام الشرق الوسطي الجديد وعلاقة ذلك بمسألة المياه.

#### ١ - مؤتمر فيينا ١٢ - ١٣ أيار ١٩٩٢:

عقد هذا المؤتمر في إطار من السرية وحضره ما يزيد عن ١٣٠ رجل اختصاص وديبلوماسية، ينتمون إلى ٣٨ دولة ومنظمة (دول الشرق الأوسط ما عدا سوريا ولبنان، دول الخليج، دول المغرب، دول السوق الأوروبية، دول أميركا، روسيا، كندا، اليابان، الصين، تركيا، أوكرانيا...) تم تأليف أربع مجموعات عمل عالجت كل منها:

- الوضع الواقعي للمياه
- الحاجات المحتملة في المنطقة
- تحسين خزن احتياطي المياه.
- إدارة المصادر الهيدرولوجية واشكال التعاون في هذا المجال.

(\*) محاضرة أقيمت في الرابطة الثقافية - طرابلس.

(١) صحيفة النهار ١٦/٣/١٩٩٥



- انشاء مركز أبحاث لتحلية مياه البحر في عُمان.

- معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة.

- الموافقة على تهيئة كوادر تقنية من خلال دعم أوروبي أميركي.

- إقرار انشاء بنك معلومات عن المياه في المنطقة.

- صيانة شبكات المياه في البلديات

٣ - لم يتم التوصل إلى بلورة شكل وهيكلية سلطة اقليمية لشؤون المياه.

#### و - مؤتمر أوصلو (تموز ١٩٩٤):

هذا المؤتمر حول المياه حضرته وفود فلسطينية أردنية إسرائيلية. وقد تمّ الإنفاق فيه على ما يأتي:

- تكليف لجنة بدراسة الجوانب القانونية لإدارة المياه في الشرق الأدنى. ويجب أن تنتهي الدراسة عام ١٩٩٥.

- تمّ توقيع وثيقة بعنوان «مؤسسات وحقوق المياه في الشرق الأدنى - دراسة إقليمية مقارنة» من مهمات اللجنة وضع اطلس بالثروة المائية في المنطقة.

#### مؤتمر أثينا (ت ١٩٩٤):

حضرته ٤٠ دولة ومنظمة تم التطرق فيه إلى ميثاق للمياه في المنطقة وتم التوافق على تقاسم المياه وإدارتها بطريقة عقلانية ومنطقية، وتمّ الإنفاق على انشاء لجنة ثلاثية (فلسطينية - أردنية - إسرائيلية) تعمل على بلورة هذه المبادئ العريضة واقناع سوريا ولبنان بالدخول إلى مفاوضات متعددة.

#### الاتفاقان المائيان بين إسرائيل وكل من منظمة التحرير الفلسطينية والمملكة الأردنية:

لقد نصّ إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي (١٣ أيلول ١٩٩٣) واتفاقية قطاع غزة ومنطقة أريحا وملاحقتها (٤ أيار ١٩٩٤) على فقرات تتعلق بالمياه (الملحق رقم ١)، وأبرز ما ورد فيها:

- قيام السلطة الفلسطينية بتشغيل وإدارة كافة شبكات المياه والصرف الصحي.

- استمرار شركة ميكوروت الإسرائيلية في تزويد المستوطنات والمنشآت العسكرية بالمياه.

- ستدفع السلطة الفلسطينية لميكوروت تكلفة المياه الموردة من إسرائيل.

- يتم عقد اتفاقية تجارية لاحقاً.

- تأليف لجنة فرعية لمعالجة كل القضايا ذات الصلة بمسألة المياه.

#### ما ورد في المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية عن المياه:

تطرّقت المادة ٦ من المعاهدة لمسألة المياه، وقد تضمنت خمس فقرات (ملحق رقم ٢). ومن أبرز ما جاء فيها:

- الإتفاق على تقاسم مياه الأردن واليرموك والمياه الجوفية لوادي عربة. وذلك حسب الملحق رقم ٢ (الذي لم نطلع عليه).

- لأن كميات المياه قليلة للطرفين يتعهد الجانبان، عبر وسائل وطرق مختلفة، بالقيام بمشاريع التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وكان كل من الأردن وإسرائيل قد توصلا في ١٩٩٤/٦/٧ إلى جدول الأعمال الفرعي المشترك في مجال المياه والطاقة والبيئة، (ملحق رقم ٣).

وبرغم أن الإتفاق جاء لصالح إسرائيل فهذا الأمر لم يمنع أريئيل شارون من القول: «بموجب الإتفاق علينا أن نتقاسم تلك الكمية القليلة من المياه التي في حيازتنا. وعلى الرغم من ضائقتنا المائية الشديدة، علينا نقل جزء منها إلى الأردن ليس بكمية كبيرة» على حد قول «خبراء البلاط»؛ فقط ما يتراوح بين ٥٠ مليون و ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه (وهذه هي الكمية اللازمة للحفاظ على ٥٠ مستوطنة زراعية في إسرائيل)<sup>(٢)</sup>

ما هي الملاحظات التي يمكننا إيرادها؟

١ - سعت إسرائيل إلى اقتراح الإستفادة من التكنولوجيا الإسرائيلية في مجال الري وعلى نطاق اقليمي. وإن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة. قال ديفيد ليفي - أمام مؤتمر موسكو:

«إن إسرائيل تعرض على جاراتها التعاون على نطاق واسع الأمر الذي من شأنه أن يأتي بالفلاح والخير العميم في مجالات حياتية واسعة، فلنبن معاً شرق أوسط جديداً... وفي أيامنا هذه تتكلم إسرائيل عن برامج عملية وقابلة للتنفيذ فالشرق الأوسط في غالبيته هو منطقة قاحلة تتضور للماء. وقد تجمعت في إسرائيل تجارب وافرة في طرق الري الإقتصادية التي تؤتي ثماراً من أجود الأنواع في العالم. فلنشاطر بعضنا بعضاً في الخبرة المشتركة أيضاً في تحلية مياه البحر، وجو الماء من أماكن يتوافر فيها في منطقتنا واثراء وزيادة المياه الجوفية. إننا نضع تحت تصرف هذا التعاون التكنولوجيا التي تم اكتسابها في إسرائيل...»

(٢) مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤، ص ١٢١.

٢ - يبدو أن انشاء بنك اقليمي للمعلومات عن مصادر المياه وشبكات الأنهار والجداول والمناخ ونتائج الدراسات المتعلقة بتقنيات استغلال مصادر المياه واستخداماتها... هذا البنك هو اقتراح اسرائيلي. بينما كان المنظور الفلسطيني في المفاوضات التركيز أن المشكلة تكمن في شؤون توزيع الموارد واساءة استخدام اسرائيل لها.

٣ - إسرائيل تصرّف، في الأراضي التي تحتلها (في الضفة والجولان وجنوب لبنان) وكأنها باقية ابداً على صعيد استغلال الثروة المائية. (٦٧٪ من مصادر إسرائيل المائية تأتي من الضفة الغربية، وتستغل إسرائيل من نهر الأردن أكثر من ٦٠٠ مليون م<sup>٣</sup>/ سنة بينما خطة جونستون أعطتها ٣٧٥ مليون م<sup>٣</sup> كحد أقصى). وفي مفاوضاتها مع سوريا تحرص على المشاركة في الثروة المائية لمياه هضبة الجولان<sup>(٣)</sup> ومياه جنوب لبنان (الحاصاني، وينابيع حرمون والمصادر الجوفية والليطاني هي، في تقديرنا، الأساس في عدم الانسحاب الإسرائيلي من هذا الجزء العزيز من أرض الوطن). لا بل أن إسرائيل تقترح تجميع مياه اليرموك والليطاني في بحيرة طبريا.

٤ - الاستعانة بالمياه التركية لحل الأزمة المائية لإسرائيل. فقد أكد الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأميركية قبيل انعقاد المفاوضات المتعددة (بواشنطن ١٦ أيلول ١٩٩٢) إن المطلوب الآن العمل من أجل اتخاذ خطوات عملية يمكنها أن تساعد على قيام قاعدة واسعة تدفع عملية السلام إلى الأمام، وهو الأمر الذي أكدت عليه الورقة الإسرائيلية في الجولة نفسها بالتذكير بأن الهدف من المفاوضات هو زيادة مصادر المياه في المنطقة، ومن وسائل ذلك استغلال المصادر الموجودة بالفعل في دولة الوفرة «تركيا». وانطلاقاً من هذا التأكيد الأميركي يمكن أن نفسر ما كان قد طرحه شيمون بيريز بعد لقائه مع الرئيس التركي أوزال في ٨ نيسان ١٩٩١، حيث قال بيريز: «إن الرئيس أوزال مستعد لتنفيذ مشروع أنابيب السلام، وهو بحق مشروع سلام لأن الحرب المقبلة في الشرق الأوسط قد تنشب بسبب المياه لا الأرض، وتركيا هي الدولة الوحيدة المتمتعة بفائض مياه في المنطقة. وإلى جانب المفاوضات السياسية بخصوص السلام في المنطقة، ينبغي أيضاً تبني خطة اقتصادية اقليمية للتنمية يمكن أن تبدأ بتنمية الموارد المائية.

ويمكن لمشروع أنابيب السلام (الأنبوب الغربي) أن يمتد حتى الضفة الغربية لنهر الأردن».

٥ - إن الخلفية التي تحرك الموقف الإسرائيلي تنطلق من رفض مفهوم السيادة الوطنية لأية دولة في المنطقة على ثرواتها المائية، وطرح مبدأ توزيع الثروة المائية على كل شعوب الشرق الأوسط. وهذه بدعة جديدة في القانون الدولي. في هذا السياق يصرح أبراهام كاتز Katz رئيس الوفد الإسرائيلي إلى المفاوضات المتعددة في بكين (٢٨ تشرين الأول ١٩٩٣): «لا يوجد حقوق في المياه ولكن يوجد حقوق في استعمال المياه» ثم يضيف: «هذا الأمر

(٣) ها آرتس ١٧/٤/١٩٩٤.

ليس قابلاً للتفاوض».

أما في مؤتمر أوصلو (٢٦ تموز ١٩٩٤) يقوم كاتز بتخريج موقفه في إطار آخر: «نعرف جيداً أنه يجب علينا في المستقبل الانتباه إلى شحة المياه وإلى الحاجة إلى تعاون بين جيران أصدقاء في هذا المجال».

٦ - إن التسوية وفق المنظور الأميركي الإسرائيلي تفترض إعادة صياغة خريطة جديدة للمنطقة على أسس جيوسياسية مختلفة. من هنا يمكننا أن نفهم ما جاء على لسان الرئيس الأميركي كلينتون: «السلام الدائم يجب أن يشمل انهاء المقاطعة العربية غير المشروعة لإسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية وتجارية طبيعية بين إسرائيل وجيرانها والتوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف لحماية بيئة المنطقة، وضمان حصول كل دولة على امدادات كافية من المياه»<sup>(٤)</sup>.

ومن هذا المنظور أيضاً يمكن أن نفهم ما قاله شيمون بيريز<sup>(٥)</sup>: «من دون تغير في نموذج الشرق الأوسط لا الأمن ولا السلام يمكن أن يضمننا دولة إسرائيل. إن شرق أوسط جديداً تكون حدوده مفتوحة على أساس برامج تطوير إقليمية هو وحده الذي يستطيع تحويل قضية الحدود والمناطق إلى شيء أقل أهمية مما تبدو عليه اليوم. السلام ليس هدفاً بحد ذاته وإنما هو وسيلة لهدف أسمى: إيجاد عهد ذهبي لسكان الشرق الأوسط. إن مجموعة الفوائد، مثل النفط السعودي والماء التركي والسوق المصرية والمعرفة الإسرائيلية، هي اقليمية أكثر منها وطنية».

هكذا يتضح أن التصور الأميركي والإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد ينطلق في الأساس حين توضيح مسألة توزيع واستغلال مصادر المياه على نحو يرضي الأطماع الإسرائيلية. «ينبغي أن تكون المياه بنداً أساسياً في كل تسوية، وإلا فستكون مدخلاً لحروب المستقبل» - يؤكد زئيف شيف<sup>(٦)</sup>.

٧ - تأسيساً على النقطة السابقة فإن قراءتنا لسياسة الولايات المتحدة ازاء لبنان يجب أن تنطلق، بشكل رئيسي، من مسألة المياه. فعلى الرغم من تكرار المسؤولين الأميركيين بأنهم مع سيادة لبنان واستقلاله، وبرغم تأكيدهم في رسالة التظلمات التي دخل لبنان على أساسها مؤتمر مدريد، على ضرورة تطبيق القرار ٤٢٥، فإننا نلاحظ وقوف أميركا إلى جانب إسرائيل في عدم تطبيق هذا القرار. لا بل نفهم لماذا تطالب لبنان بالمشاركة في اجتماعات اللجنة المتعددة الأطراف لحل قضايا المياه مع إسرائيل وكذلك فإن جويس ستار، التي تقاطع عندها وزارة الخارجية الأميركية والبنك الدولي والمؤسسات الصهيونية، تقول:

(٤) الوسط، العدد ٤١، ٩/١١/٩٢، ص ١٥-١٦.

(٥) في مقابلة مع جيزوزاليم بوست ١٣/١/١٩٩١.

(٦) السياسة الدولية، العدد ١٠٤، نيسان ١٩٩١، ص ١٣٩.

«إن لبنان، مقارنة بجيرانه، يملك مصادر مياه كثيرة يمكن أن تنقسم»<sup>(٧)</sup>.

- ٨ - إذ تدخل إسرائيل مؤتمر السلام حاملة معها استراتيجية واضحة على مختلف الصعد وبخاصة على الصعيد المائي. فلنأخذ نلاحظ على الصعيدين العربي واللبناني:
  - غياب الوضوح في الإستراتيجية.
  - ضعف التنسيق بين الدول العربية وضمن المؤسسات الأهلية ومراكز الأبحاث.
  - قصور الملف القانوني والعلمي في هذا المجال.
  - تراجع القوة العسكرية العربية القادرة أن تحمي الإستراتيجية العربية.
  - وبالنسبة إلينا في لبنان استمرار سياسة الهروب إلى الأمام من قبل القيمين على الشأن العام وعدم الالتزام بالسياسة الداخلية والخارجية القادرة على حماية المصالح العليا للشعب والدولة اللبنانية، في إطار التحالف والتعاون مع البيئة العربية.

لقد دعت اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة إلى «تشكيل مجلس اقليمي للمياه بعضوية خبراء من المنطقة ترعاه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية. لغربي آسيا ويمكن أن يقدم المشورة الجماعية ويتعاون في مهامه مع المنظمات والمراكز القائمة الدولية منها والعربية... ويتطور بمرور الزمن إلى مجلس تمثيلي لبلدان المنطقة الواحدة».

إن مصالحنا اللبنانية والعربية في مسألة المياه، كما في كل المسائل الأخرى تحميها مقاومتنا الوطنية ووحدتنا والتفافنا حول الإستقلال والسيادة من جهة وبلورة حقنا في ضوء القانون الدولي من جهة أخرى. وإن المبادرة إلى استعمال ثرواتنا المائية ضمن أولويات خطط الانماء هو السبيل لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز العدالة الاجتماعية وهو السبيل للرد على تحديات الأطماع المعادية في أرضنا والمياه.

يعملون لقيام شرق أوسط جديداً على حساب مصالح الشعب اللبناني والدولة اللبنانية وعلى حساب مصالح شعوبنا العربية، ويخططون لنهب ثرواتنا المائية وإلغاء هويتنا اللبنانية والعربية، فما علينا إلا المواجهة والمقاومة الشاملة مؤكدين تمسكنا بالسلام الحقيقي القائم على حقنا في تقرير المصير والإستقلال، وترسيخ مجتمعاتنا على قاعدة الحرية والعدالة وحقوق الإنسان.

(٧) نقلاً عن بحث الأستاذ نبيل خليفة، مشكلة المياه في الشرق الأوسط، مركز الدراسات الاستراتيجية، ج ٢، ١٩٩٥، ص ١٧٩.

## ملحق رقم (١)

ما ورد في اليشع كالي، المياه والسلام وجهة نظر اسرائيلية

٦ - التعاون الاسرائيلي - اللبناني في شأن المياه

خلفية عامة: ان التعاون المحتمل في شأن المياه بين اسرائيل ولبنان يمكن ان يتضمن نوعين من الموضوعات:

(أ) توليد الكهرباء من المياه التي تتدفق الى اسرائيل (بما في ذلك حصتها من المياه المتفق عليها)؛

(ب) نقل مياه لبنانية الى اسرائيل لهدف مزدوج: إنتاج الطاقة وتزويد المستهلكين (الذين من الممكن ان يكونوا، كما جرى تفصيله أعلاه، في اسرائيل، او الأردن، او الضفة الغربية).

يتعلق النوع الأول بمياه نهر الحاصباني بصورة أساسية وبمياه نهر العيون بصورة جزئية. وتتبع فائدته من إمكان إيجاد مشروع أكثر نجاعة في مجال الاستغلال الكهرمائي لمياه النهر إذا ما امتد هذا المشروع في أراضي الدولتين. ومن الممكن إقامة مشروع لاستغلال مياه الحاصباني كهرماتياً، تكون عملية السيطرة على المياه وتخزينها فيه ضمن حدود لبنان، وتكون محطة الطاقة ضمن حدود اسرائيل.

أما النوع الثاني (نقل مياه لبنانية الى اسرائيل)، فمن الممكن ان يكون مشروعاً كبيراً وأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية. يستند مشروع النوع الثاني الى معطيات الخلفية التالية:

(أ) ان فكرة نقل مياه من لبنان الى أراض أخرى في جنوبيه ليست بفكرة جديدة؛ إذ سبق ان طُرحت عندما طرح موضوع شراء اسرائيل او الأردن للمياه. كما جرى البحث فيها أحياناً بمبادرة لبنانية. لقد كان لبنان إحدى الدول المبادرة الى قرار جامعة الدول العربية في الستينات (أنظر البند ب) بنقل المياه - التي هي، بالاستناد الى وجهة نظرها وتصريحها، مياه لبنانية وسورية - من نهرى باتياس والحاصباني الى دولة الأردن، ووضعها في قيد الاستخدام الأردني (بوساطة «قناة تحويل» كان من المفترض ان يجري شقها في مرتفعات الجولان).

وفي أوضاع سياسية معينة، وهي أوضاع ممكنة في حالة

السلام، قد تُدرس مجددا عملية نقل مياه، مثل هذه العملية، الى اسرائيل، او الى الاردن او يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والأمر الأخير منطقي سياسيا أكثر من سواء. وفي جميع الأحوال، فإن طريق هذه المياه ستبدأ بتحويل من الليطاني الى احد روافد الأردن، اي الحاصباني او العيون.

(ب) ان نقل المياه اللبنانية الى اسرائيل قابل للتحقيق عن طريق تحويل مياه نهر الليطاني (بوساطة نفق) الى نهر الحاصباني (أنظر الخريطة رقم ١١) او الى نهر العيون. وتصريف الجزء الأعلى من الليطاني مستغل بوساطة بحيرة اصطناعية هي بحيرة القرعون (بارتفاع + ٨٥٠ مترا، تحول المياه منها في نفق نحو البحر الأبيض المتوسط وتولد منها الكهرباء خلال جريانها). ويبقى للاستغلال في إطار المشروع، موضوع البحث، المياه المتدفقة في الجزء المنخفض من الليطاني. وهذا ممكن في إطار خزان الخردي (على ارتفاع + ٢٢٠ مترا) الذي يوجد مخطط لإقامته في أعلى «بركة الليطاني»، والذي يمكن تحويل المياه منه الى اسرائيل.

(ج) فيما يتعلق بتوليد الكهرباء، فإن تحويل مياه الليطاني الى الحوض الصباب لطبريا اجدى من إبقاء هذه المياه في الحوض الصباب للبحر الأبيض المتوسط، وذلك لأن طبريا ادنى من البحر الأبيض المتوسط مستوى بنحو ٢٠٠ متر، ولذا فإن كميات الكهرباء التي من الممكن توليدها من كل متر مكعب يحول الى طبريا ستكون أكبر (بنحو نصف كيلوواط ساعة) من كميات الكهرباء المولدة من كل متر مكعب يبقى من دون تحويل. وسيجري توليد معظم الكهرباء المولدة من المياه المحولة في محطة المغور الاسرائيلية المخطط لإنشائها في أعلى طبريا في مقابل مياه نهر الأردن. ومن شأن هذا ان يزيد إنتاج الكهرباء نجاعة (علاوة على انه قد يرجح أيضا الكفة في مصلحة موضوع إقامة محطة المغور، التي يسود التردد بشأنها في اسرائيل على أساس اعتبارات الحفاظ على المنظر الطبيعي الذي سُلحِق الضرر به نتيجة جفاف جزئي يصيب قسما من نهر الأردن، شمالي طبريا، بفعل تشغيل المحطة).

(د) لكن ليس معنى تحويل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا إنتاج المزيد

من الكهرباء فحسب، بل معناه أيضا تقليص المياه في الميزان اللبناني. وهناك اليوم فوائض غير مستغلة في الليطاني الأدنى، لكن هذا الوضع سيتغير عاجلا أو آجلا، الأمر الذي سيفرض على المشروع المقترح الضرورات القاهرة التالية:

- ١ - في جميع الأحوال، ستكون كمية المياه المحولة قليلة نسبيا، قياسا بمجموع كميات مياه النهر، اي كمية معقولة أنصافها ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا.
- ٢ - ستكون للمياه قيمة في مصدرها. ولذا ستُجسّى دفعات في مقابل المياه.
- ٣ - من الممكن ان تبرز (بدلا من الدفع المذكور أعلاه او بالاضافة اليه) الحاجة الى تطوير مشاريع مياه بديلة في منطقة انحدار الليطاني (من مصادر صعبة الاستغلال، وإلا ظل تطويرها مهملًا أو مؤجلا)، من أجل الاستغناء عن مياه الليطاني وفقا لمشروع التحويل المقترح.

في ضوء هذه الخلفية تُطرح المشاريع التالية:

#### وصف المشاريع

مشروع لتوليد الكهرباء من مياه الحاصباني: سيستغل المشروع نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا (نحو ٨٠٪ من طاقة تصريف النهر)، وسيقوم على إنشاء خزان داخل لبنان بارتفاع + ٣٠٠٠ متر تقريبا، ومد انبوب ضغط يصل الخزان بمحطة طاقة يحدد موقعها داخل اسرائيل في مكان قريب من مجرى النهر، على ارتفاع - ١٢٠ مترا. ويقدر ان تبلغ تكلفة المشروع نحو ٢٤ مليون دولار، وأن ينتج نحو ٤٠ مليون كيلوواط ساعة سنويا. وثمة مجال للجمع بين هذا المشروع ومشروع تحويل مياه الليطاني، وذلك عن طريق تحويل الليطاني الى الحاصباني شمالي بحيرة طبريا، او عن طريق تحويل الحاصباني الى الليطاني او الى العيون شمالي منطقة الاستغلال، عوضا من إقامة الخزان المذكور آنفا.

مشروع تحويل مياه الليطاني الى حوض طبريا: هناك عدد من المواقع الملائمة لحفر نفق يمتد من ٦ كيلومترات حتى ٨ كيلومترات من أجل تحويل

الليطاني الى الحاصباني او الى العيون. وثمة خياران أساسيان لخطوط التحويل: خيار التحويل الى الحاصباني فوق «بركة الليطاني» وخزان الخردلي المصمم؛ خيار التحويل من الليطاني الى نهر العيون عند منحدر الخزان المصمم. وتكمن ميزة الخيار الثاني في استغلال وظيفة الخزان في تخزين مياه الشتاء لاستخدامها في الصيف، الأمر الذي يمنح هذا الخيار الأفضلية. ستتضمن شبكة التحويل سدّ تحويل، ونفقا، وخزانا، ومحطة للطاقة. وقد تكلف هذه الشبكة، التي ستنتقل نحو ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا، نحو ٨ ملايين دولار. وقد تولّد من المحطة المذكورة نحو ٢٠ مليون كيلوواط ساعة في السنة، ويضاف اليها نحو ٥٠ مليون كيلوواط ساعة تولّد سنويا من محطة المغور الاسرائيلية المخطط لإقامتها شمالي بحيرة طبريا. وستبلغ قيمة الكهرباء المنتجة في المحطتين سنويا نحو ٤ ملايين دولار. ومن هنا، فإن الاستثمار في مشروع التحويل سيُسدّد من الفائض في قيمة الكهرباء المنتجة. وستكون تكلفة نقل مياه الليطاني الى بحيرة طبريا كالتالي: (١٠)

قيمة المياه في المصدر	١٠ ستات/المتر المكعب
تكلفة التحويل	ست واحد/المتر المكعب
قيمة الكهرباء المنتجة من خلال التحويل	٤ ستات/المتر المكعب
المجموع	٧ ستات/المتر المكعب

وبالنسبة الى قيمة مياه الليطاني في طبريا، يجب ان نأخذ في الحسبان ما يلي:

(١) ان قيمة مياه الشتاء أقل من قيمة مياه الصيف. وفي حال تنفيذ مشروع اليرموك الاسرائيلي - الأردني (بند ج - ٣)، لا تعود لهذه المياه اية قيمة تقريبا (غير قيمتها في إنتاج الكهرباء خلال تدفقها الى طبريا)، وذلك لأن فوائض كبيرة من مياه الشتاء ستصب تلقائيا في طبريا وستفيض منها في اتجاه الجنوب. وفي حال عدم تنفيذ مشروع اليرموك، فإن نصف كمية المياه تقريبا سيفيض، وسيصبح كل متر مكعب تتغذى طبريا به نصف متر مكعب فقط عند وصوله الى مرحلة الاستخدام. وفي مقابل ذلك، فإن مياه الصيف لا يفيض منها شيء، وسيصل مجمل كميتها الى مرحلة الاستخدام.

(١٠) أنظر التفاصيل في المرجع رقم ٧.

(ب) إذا كان هدف المياه هو دولة الأردن، فإن كل متر مكعب يزود الأردن به خلال اشهر ذروة الطلب الثلاثة - حزيران/يونيو، وتموز/يوليو، وآب/أغسطس - معناه زيادة التزويد السنوي لمشروع الغور بمتريين مكعبين، وذلك لأن الذي يقيد مشروع الغور هو النقص في المياه في أثناء اشهر الذروة الثلاثة. أما في الأشهر الباقية، فإن فائض المياه في اليرموك لا يمكن استخدامه لأن حجم الأرض المزروعة محكوم بكميات المياه المتوفرة في اشهر ذروة الطلب.

بكلام آخر: إذا أُضيف الى مشروع الغور ٥٠٠ متر مكعب خلال اشهر الصيف، يصبح في إمكانه زيادة مساحة الأرض المروية دونما واحد. ويحتاج هذا الدونم أيضا الى ٥٠٠ متر مكعب في الأشهر الأخرى، لكن لا حاجة الى إضافة هذه الكمية لأنها متاحة له (في الأشهر الأخرى فقط) منذ الآن.

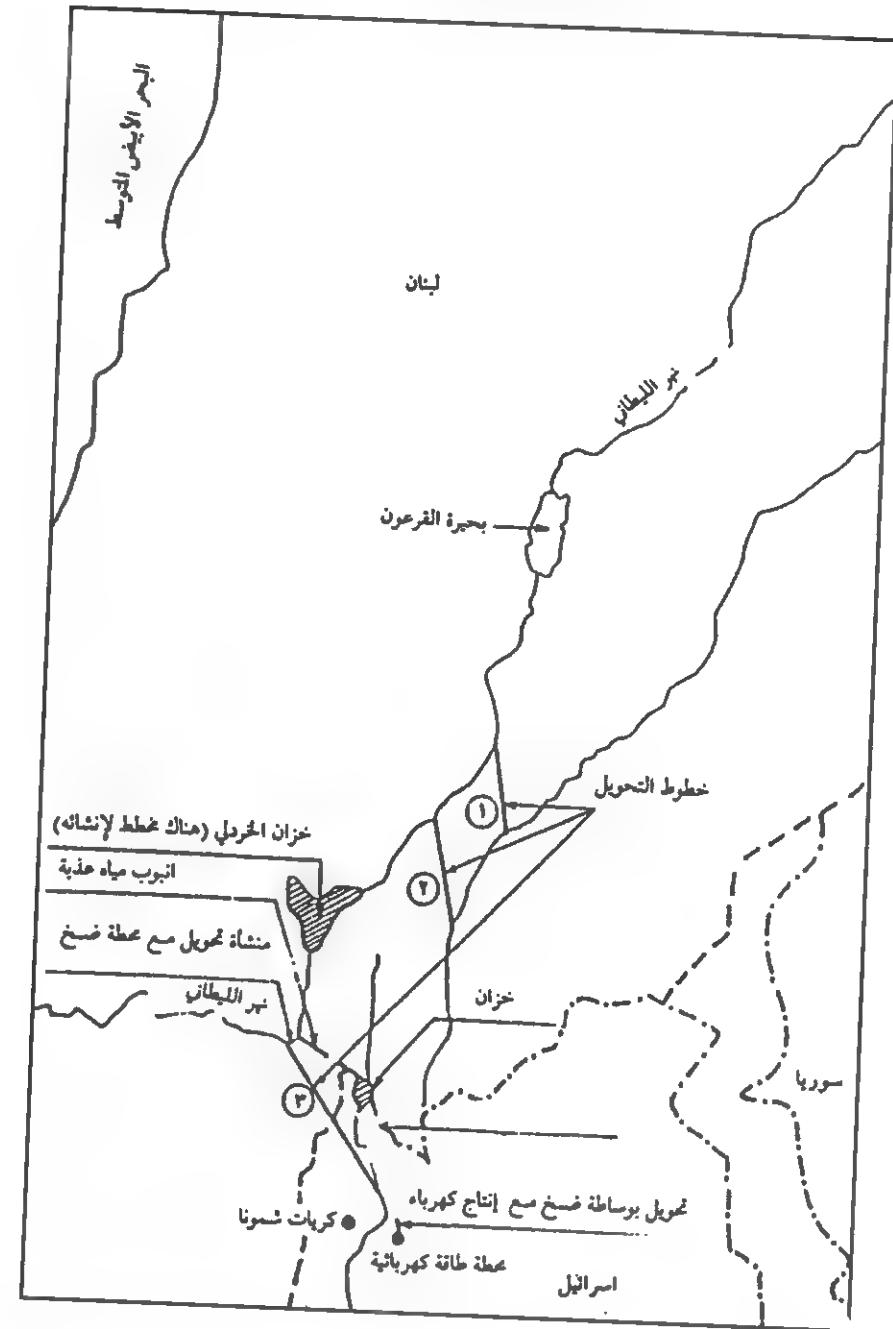
(ج) إذا وصلت مياه الليطاني الى طبريا ليصار الى نقلها الى مشروع الغور، فإنها ستنتقل مثل مياه اليرموك، التي ستخزن في طبريا، عن طريق شبكة الضخ الموصوفة في البند و - ٤. لكن ثمة كميات معينة لا تحتاج الى هذه الشبكة، وفي الامكان نقلها عن طريق التبادل مع اسرائيل؛ أي تستخدم اسرائيل مياه الليطاني لقاء نصيبها من مياه اليرموك التي يتيحها الأردن لها في الصيف (والتي تضخ من نهر اليرموك، وتحديدًا من الجزء الذي يجتاز اسرائيل).

وكما يتضح من هذه الأمور، فإن هناك مبادلات معينة بين استغلال مياه اليرموك ومياه الليطاني الشتوية. وثمة اعتبار أساسي فيما يجري درسه هو: في حال تم تنفيذ مشروع البحرين (أنظر البند ج - ٥)، فسيكون لنقل المياه الشتوية من الأحواض الخارجية الى حوض الأردن قيمة سلبية، مادامت فرصة وصولها الى مرحلة الاستخدام في الري ضئيلة، وذلك في ضوء عدم وجود إمكانيات لتخزينها للصيف. وتأتي هذه القيمة السلبية من ان هذه المياه ستصل الى البحر الميت وتقلل من مياه البحر الأحمر المعدّة للتحويل الى البحر الميت، او انها - بتعبير آخر - ستقلل من الطاقة الكهربائية للمشروع. ونظرا الى كون العامل الذي يقيد حجم مشروع البحرين هو مقدار

التبخّر في البحر الميت، فإن استخدام هذا المقدار بوساطة مياه تتسلل إلى البحر الميت معناه تخفيض الطاقة الكهربائية للمشروع نحو كيلواط ساعة لكل متر مكعب.

ومن جهة أخرى، فإن استغلال مياه حوض الأردن، التي ما زالت تجري إلى البحر الميت (مثل مياه اليرموك الشتوية)، في الري يعطي فائدة إضافية في حال تنفيذ مشروع البحرين؛ إذ تزداد طاقة المشروع الكهربائية.

الخريطة رقم ١١  
منطقة تحويل مياه الليطاني إلى حوض الأردن - ومنشآت تحويل ممكنة



## المفاوضات اللبنانية - السورية حول نهر العاصي حتى عام ١٩٧٥ (\*)

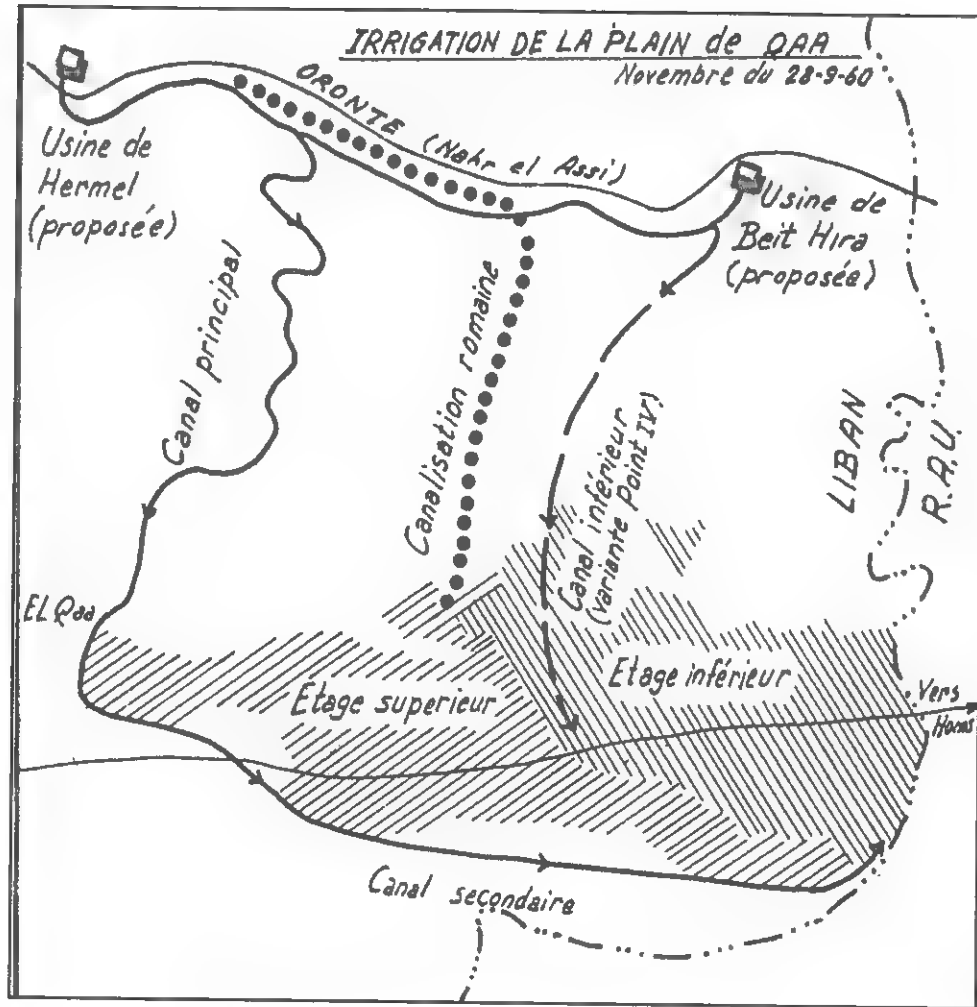
ليس من هدفنا عرض أهمية نهر العاصي على الصعيد الجغرافي. وإنما حسبنا الإشارة إلى أن هذا النهر ينبع ويجري في منطقة لبنانية لا تتجاوز فيها الأمطار ٢٠٠-٣٠٠ ملم سنوياً، الأمر الذي يجعل هذه المنطقة بحاجة ماسة إلى مياهه. وتقدر المساحة التي يمكن أن يروها ثلاثين ألف هكتار كحد أدنى. ومنذ فترة الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان كان هناك اهتمام بوضع دراسات هيدرولوجية حول هذا النهر ومن أبرز المهندسين الذين اهتموا به فلاديمير يوردانوف، وإبراهيم عبد العال. وفي عام ١٩٤٨ عرض عبد العال دراسة لمشروع ري سهل الهرمل والقاع بواسطة مياه العاصي مع إقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية. والمساحة التي يمكن ريوها لا تقل عن سبعة آلاف هكتار، وأكلاف المشروع قدرت، في نفس العام، بحوالي ثلاثة ملايين ونصف ل.ل.

وفي شهر شباط من العام ١٩٤٨ عقد في القاهرة مؤتمر دولي لدرس الحاجات الغذائية لبلدان الشرق الأوسط. وقد مثل لبنان في هذا المؤتمر المهندس إبراهيم عبد العال نفسه. وقد أقر هذا المؤتمر تأمين المعدات اللازمة (آلات حفر، وآلات رفع المياه وسبراغوار الطبقات الجوفية) من أجل تجهيز مساقط العاصي واليمونة.

وفي عام ١٩٥١ قُدم للنقطة الرابعة دراسة من قبل الحكومة اللبنانية وضعها يوردانوف (قنوات ري وإنشاء محطة كهربائية) إلا أن المشروع بقي حبراً على ورق.

أ - في أواخر عام ١٩٦٢ جرى تأليف لجنة خاصة لدرس توزيع المياه المشتركة بين لبنان وسوريا. عقدت هذه اللجنة سلسلة اجتماعات في مطلع عام ١٩٦٣. تركزت المباحثات حول تبادل المعلومات بشأن تصريف الأنهر وبيان المشاريع القائمة، وحاجاتها للمياه وبحث المشاريع المرتقب إنشاؤها في المستقبل.

(\*) يشكر المؤلف الأمين العام الأسبق لوزارة الخارجية الأستاذ فؤاد الترك على إعطائه الاذن بالاطلاع على أرشيف وزارة الخارجية. وهذا الأرشيف كان في أساس أغلب المعلومات التي وردت في هذا البحث.

























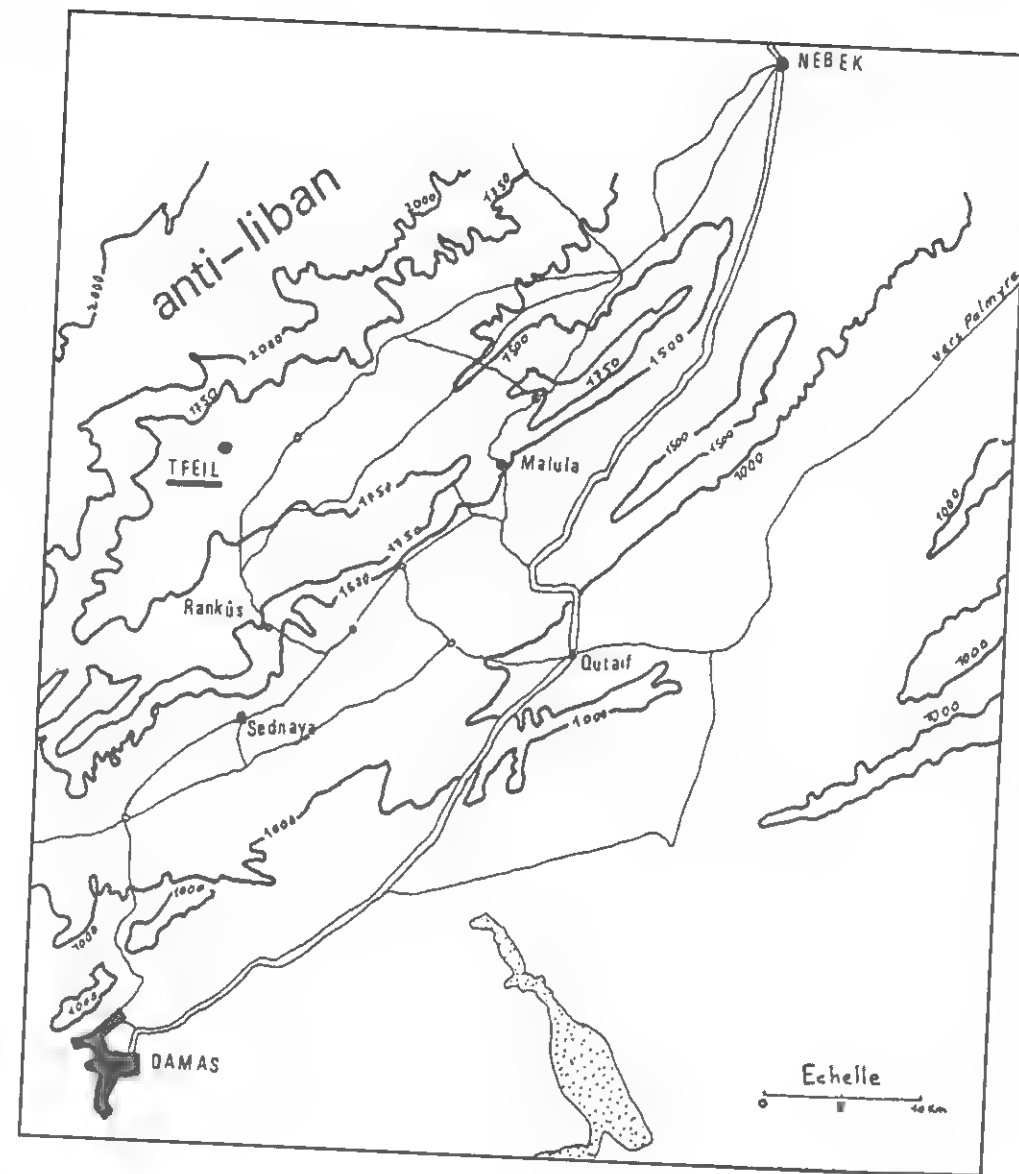
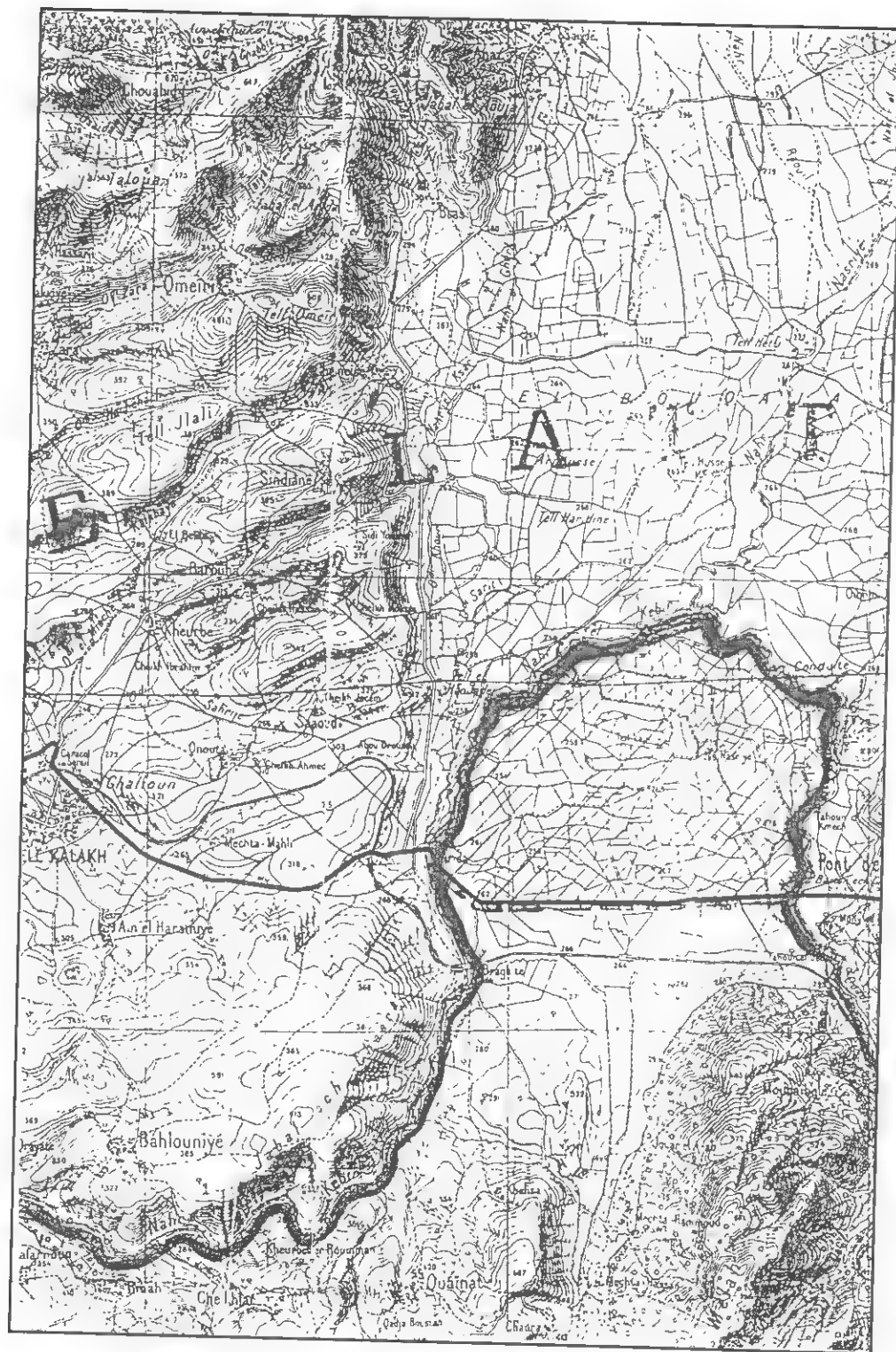












REGION de TFEIL / DAMAS  
- Versant Est de l'Anti-Liban -











